غاية التبجيل

وترك القطع في التفضيل

رسالة في

(المفاضلة بين الصحابة رضوان الله عنهم)

تأليف

محمود سعيد بن محمد ممدوح

قدم له سماحة المستشار

السيد علي بن السيد عبد الرحمن الهاشمي الحسيني

مكتبة الفقيه

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

مكتبة الفقيه

الإمارات العربية المتحدة - أبوظبي

هاتف: ٠٠٩٧١٢٦٢٣٩١٥٠ - فاكس: ٠٠٩٧١٢٦٢٣٩١٥٠٢

ص.ب: ٣٥٧٣٢



رسالة في

(المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم)

بقلم

محمود سعيد بن محمد ممدوح

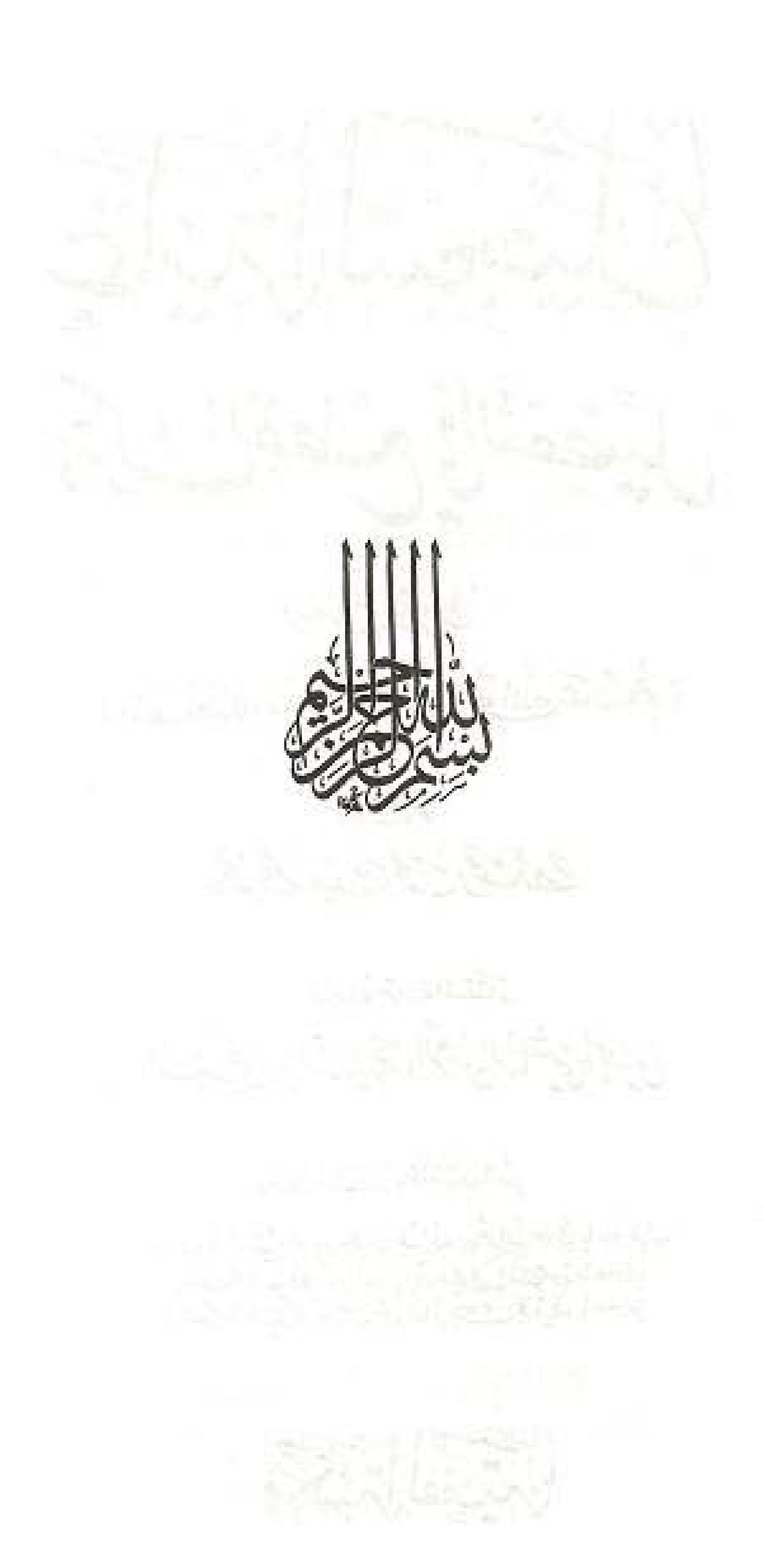
قدم له سماحة المستشار

السيد علي بن السيد عبد الرحمن الهاشمي الحسيني

وقرظه السادة الأعيان الغر

العلامة الفقيه السيد سالم بن عبد الله بن عمر الشاطري باعلوي
والعلامة السيد أبي بكر العدني بن علي المشهور باعلوي
والعلامة السيد عمر بن محمد بن سالم بن حفيظ باعلوي

مكتبة الفقيه



مقدمة سماحة المستشار

السيد علي بن السيد عبد الرحمن الهاشمي الحسيني

المستشار الديني لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
حفظها الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله، والصلاة والسلام على خاتم رسل وأنبياء الله، سيدنا محمد ابن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه... وبعد:

فمن فضل الله علينا وتوفيقه أن يسَّر لي النَّظر في مصنف العلَّامة الدَّراكة الشيخ محمود سعيد ممدوح، فقد نظرت في كتابه (مخطوطاً) الذي وسمه باسم «غاية التبجيل، وترك القطع في التفضيل» وهو من مصنفات الشيخ العديدة المفيدة الفريدة في التصنيف.

وقرأت مقدمته وفصوله، فوجدت الكتاب مطابقاً لعنوانه الذي وُفق أخونا الشيخ محمود سعيد ممدوح إليه (غاية التبجيل) وغاية الشيء منتهاه، فهو منتهى وأعلى التبجيل لآل بيت رسول الله سلام الله عليهم، ولصحابته الكرام رضوان الله عليهم أجمعين، و(ترك القطع في التفضيل) يعني تجنب القطع في مسألة التفضيل بينهم، لأن التفضيل أمر غيبي يحتاج لنصوص صريحة ثابتة، لا تحتمل التأويل، والأمة الإسلامية بمذاهبها المختلفة قد اجتهدت في هذه المسألة، فمن الخطأ تبني مذهباً معيناً فيها، وإلزام المخالفين به، والحكم على المخالف بالابتداع.

وقد أبان الشيخ محمود سعيد ممدوح - بتوفيق من الله عزَّ وجلَّ - في مصنفه هذا بواسطة النقول الكثيرة عن أئمة العلم والدين كالباقلاني، وإمام الحرمين، والغزالي، والآمدي، والسعد التفتازاني، وغيرهم أنَّ (مسألة التفضيل) ظنية لا يقطع فيها برأي.

وهذا ثمرة عظيمة من ثمرات هذا البحث القيم، ولبنة علمية فريدة في سبيل التقارب بين المذاهب الإسلامية، فنحن دائماً ندعو للتقارب بين المسلمين على أساسٍ من البحث والنقاش والمحاورة العلمية الجادة مع الإخلاص لله تعالى جلَّ شأنه.

وقد وُفِّقَ الأخ المؤلف في وضع أساسٍ من أسس التقارب، وبيَّن أنَّ المشهور في المذهب قد يخالف أقوال أئمة المذهب ذاته، فأبان بذلك أنَّه باحث تفتقد إلى منهجه العلمي الصريح في العديد من المسائل.

ومقدمة الكتاب مع فصوله تعتبر بحوثاً مستقلة، فالمقدمة جاءت في بيان أهمية مسألة المفاضلة، أهي من الفروع أم من العقائد؟.

ثم ذكر المؤلف عدداً من الآيات القرآنية الكريمة التي تصرح بعدالة الصَّحابة رضي الله عنهم، ثم انتقل بنا إلى حقيقة قررها عدد من أئمة أهل السنة والجماعة، وهي أنه لم يجمع في فضل أحد من الصحابة- رضوان الله عليهم - من الأحاديث بالأسانيد الثابتة، أكثر من الذي ورد في الإمام علي كرم الله وجهه، ثم ختم مقدمته بتذكير القارئ الكريم بأن الحق أولى بالاتباع من آراء الرجال فهو كما قال إمامنا مالك رضي الله عنه: «كلٌّ يؤخذ من قوله ويرد، إلا صاحب هذه الحجرة، وأشار إلى حجرة النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم».

١ - وإذا انتقلنا للفصل الأول من الكتاب نجده قد خصصه للفكرة الأساسية من الكتاب، فهو خاص في بيان أنَّ مسألة التفضيل ليست من مباحث الاعتقاد (عند أهل السنة والجماعة)، وجاء فيه بنقل عن الإمام

ابن عبدالبر المالكي الأندلسي يصرح فيه باتفاق المسلمين على أنَّ الله تعالى شأنه لا يسأل عباده يوم الحساب: من أفضل عبادي؟.

والفصل غني بالنقول عن أئمة أهل العلم ذوي الرواية والدراية، وفيه نقل قول الإمام الباقلاني: «وجملة ما يقوى في هذا الباب: **أنَّ الكلام في التفضيل مسألة اجتهاد لا يبلغ الخطأ بصاحبه فيها منزلة الفسق، وما يوجب البراءة**، لأن الفضائل المروية أكثرها متقابل متعارض في الفضل، وما يذكر من السبق إلى الإسلام والجهاد وغير ذلك محتمل التأويل».

كما نقل قول الإمام الباقلاني في كتابه المذكور (ص٥١٣-٥١٤): **«فأما القائلون بأنا نقف فيهم من غير قطع على تفضيل أحد منهم أو قطع تساويهم في الفضل، فإنهم أقرب إلى الصواب، وأقدر على الاحتجاج»**.

ولعمر الله تعالى فإنَّ هذا النص فيه كفاية لأصحابنا، ولكن المؤلف رغبة منه في إشباع القارئ بالنصوص الواضحة الصريحة، كثير النقول، يفتش وينقب، ويأتي بالفائدة تلو الفائدة، وبالتالي يزداد الإعجاب بالكتاب وبصاحبه، وهو لا يكتفي بالنقول لكنه يحلل، ويصحح ويضعف ويوجِّه.

٢- ثم ينتقل بنا إلى الفصل الثاني، وهو غريب، فقد أخبرنا بنقولاته عن الإمام ابن عبد البر المالكي أنَّ جمعاً من علماء المدينة المنورة من شيوخ إمامنا مالك -رحمه الله تعالى- وشيوخهم كانوا يذهبون إلى التوقف في المفاضلة، ثم يقرر أن هذا هو مذهب الإمام داود بن علي الظاهري إمام الظاهرية، وأيد كلامه بنقول عن الإمامين الجليلين ابن أبي زيد القَيْرواني، ومحمد بن علي المازري.

ومن قوة عارضة المؤلف أنه ذَيَّلَ هذا الفصل بإشكال حول دليل أهل السُّنة والجماعة على الأفضلية، ومن أمانته العلمية أنه طلبَ من أهل العلم إبداء حلٍّ للإشكال، وهكذا يطلب المشاركة، ويجانب الأحادية والحصر.

٣- ثم ينتقل إلى الفصل الثالث، وهو خاص في مدى قوة التلازم بين الخلافة والأفضلية، فوقف المؤلف فيه موقف العالم المحقق المدقق الذي يختار ما يراه صواباً ولا يهمل قول المخالف، بل يناقش ويوجِّه، وأعجبني ما نقله عن الشيخ محيي الدين ابن عربي - قدس الله سره - قال فيه: «تقديم شخص بالإمامة على آخر، إنما هو تقديم الزمان، ولا يلزم منه تقديم بالفَضْل، فإنَّ الله تعالى قد أمرنا باتباع ملة أبينا إبراهيم، وليس ذلك لكونه أحق بها من سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما هي التقدمة بالزمان، فإنَّ للزمان حكماً في التقدم، من حيث هو زمان، لا من حيث المرتبة.

وذلك كالخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنَّ من حكمة الله تعالى ترتيبها بحسب الآجال والأعمار التي قدرها الله عزَّ وجلَّ أيام ولاية كل واحد على التعين، مع أنَّ كلَّ واحد أهل لها حال ولاية الآخر، وقد سبق في علم الله أنه لا بد من ولاية كل واحد من الخلفاء الأربعة على الترتيب الذي وقع، حتى لو قدر أنَّ المتأخر تقدم فلا بد من خلعه حتى يلي أحدهم من لا بد له من الولاية بعده عند الله تعالى، فكان في ترتيب ولايتهم بحكم أعمارهم عدم وقوع خلع أحدهم مع الاستحقاق، إذ الصحابة كلهم عدول».

ثم نقل الشيخ محمود سعيد عن أئمة أهل السُّنَّة والجماعة كأبي منصور البغدادي، وأبي بكر الباقلاني، وابن بطال الأندلسي أنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم كانوا يرون جوازَ إمامة المفضول مع وجود الأفضل.

وهذا فيه فتح للتقريب بين المذاهب الإسلامية المختلفة، وبيان أن العالم المطلع، متميز عن قليل الاطلاع الذي يجمد على رأي واحد ولا يرى الحقَّ إلا فيه، ويعارض غيره.

ولم يغادر المؤلفُ (الفصل الثالث) إلا بعد أن أمتعنا بفائدة حول أفضلية الإمام الحسن بن علي عليهما سلام الله ورضوانه، وخلاصة الفائدة أنهُ يلزمُ القائلين بأن الخلافة تكون للأفضل، فلماذا تأخر ترتيب الحسن بن علي عليهما السلام؟.

٤-٥- وفي الفصلين الرابع والخامس يذكر مذاهب العلماء في تعيين الأفضل فيوصلهم إلى عشرين مذهباً، فيعقد فصلاً في مذهب من قال: أفضلهم من مات في حياة النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم.

ثم يذكر في الفصل التالي تسعة عشر قولاً، وهو من أهم فصول الكتاب، ولم ينس المؤلف الباحث - جزاه الله خيراً - أن يذكر في إحدى حواشيه أن بعض الأئمة ذهب إلى أن تفضيل الصحابة على الأمة إنما هو للسَّابقين والأنصار، وقد يأتي في الأمة من قد يكون أفضل من المتأخرين، وهي مباحث علمية حرجة أعانه الله عليها وسدد خطاه، فسلك السبيل الأقوم والأعدل.

وقد بدأ بنقل عن الإمام أبي الحسن الأشعري في اختلاف الأمة في التفضيل، وتلاه بنقل آخر في نفس المعنى عن القاضي العلامة عبد الجبار الشافعي، ثم أخذ في سرد الأقوال، وسردُه لم يكن كسرد الناقل فحسب، بل هو سرد الباحث المتعمق الذي يعرف ما وراء النصوص فيصحح ويضعف، ويناقش ويوجِّه ويوافق ويخالف، وهذه شاكلة من الباحثين نفتقدها، وسيتملك القارئ العجب إذا ما اطَّلع بفطنةٍ إلى طريقة العرض.

إلا أن الباحث إذا جاء ذكر أئمة العترة الطاهرة يفيض بالحب، وتظهر عليه الموالاة التي أمرنا بها، فمن روائع هذا الفصل (تنوير الأفئدة الزكية بتفضيل البضعة النبوية) ذكر فيه احترام وتقديم عدد من أئمة أهل السنة والجماعة للبضعة الطاهرة الشريفة، وذكر قولَ الإمام مالك رضي الله عنه: «لا نُفَضِّلُ على بضعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحداً»، ولم يغادر بحثه وفصله إلا بإثبات أنَّ السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام هي أفضلُ نساء العالمين، وأنَّ أمها سيدتنا وأمنا خديجة هي أفضل أمهات المؤمنين رضي الله عنهنَّ أجمعين.

وضَمَّنَ حواشي هذا الفصل بحثاً مفرداً للعلامة السيد السَّمْهودي في أفضلية أهل الكساء.

وبالمناسبة فإنني أرْغَبُ الأستاذَ الباحثَ وفقه الله تعالى إفرادَ (تنوير الأفئدة الزكية بتفضيل البضعة النبوية) فهو تحفة علمية مفردة.

ومما زاد هذا الفصل توثيقاً أنه اعتمد إلى حدٍ كبير في نقل المذاهب في التفضيل عن الإمام أبي بكر الباقلاني المالكي.

٦- ثم نأتي إلى الفصل السادس وهو دُرةٌ من دُرَرِ الكتاب، ومفخرة لطلاب العلم والمعرفة من الباحثين والعلماء والمحققين، فهو باب فتح وفتوح وتقريب، وقد جعله الباحث خاصاً بالقائلين بأفضلية الإمام عليٍّ كرم الله وجهه على سائر الصحابة رضي الله عنهم، وفيه نقول يغلب الظن بأن الباحث قد تعب حتى عثر عليها، وفيه مناقشات مفيدة يجب أن تفتح لها العقول والقلوب، أما من رضي أن يعيش وحدَه في العالم، فهذا الباب ليس إلا باب أهل الحق والنصفة.

ومن أهم نتائج هذا الفصل، أنه قد أصَّلَ تفضيل عليٍّ على سائر الصحابة رضي الله عنهم، وهو مذهب جمع من السلف من الصحابة والتابعين كما صرح بذلك ابن عبد البر، والباقلاني، وابن حزم، وغيرهم من الأئمة، وفي هذا فقط حَلٌّ لمعضلة التفضيل، ولكن الباحث - رعاه الله - قد خرج علينا بنقوله وتحقيقاته من الأبواب والنوافذ.

ومن نصوصه في هذا الفصل ما أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٣٥٠)، وفي الفضائل (رقم١١٨٠)، والنسائي في الخصائص (رقم٩٧)، والطَّحاوي في شرح مشكل الآثار (٤/ ١٦٠) بإسنادٍ صحيح من حديث عبد الله بن بريدة، عن أبيه رضي الله عنه في حديثٍ طويل، وفيه: «فما كان أحدٌ بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحبَّ إلي من عليٍّ».

ومنه ما أخرجه الخلال في السُّنَّة (رقم ٤٥٢) قال: وأخبرنا عبد الله ابن أحمد قال: ثنا داود بن عمرو الضبي، وانتخبه أبي عليه، قال: ثنا علي

ابن هاشم، قال: ثنا أبو الجَحّاف، عن معاوية بن ثعلبة، قال: جاء رجلٌ أبا ذر وهو في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا أبا ذر! ألا تخبرني بأحبِّ النَّاسِ إليك، فإنّي أعرف أن أحبهم إليك أحبهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: إي ورب الكعبة، إن أحبهم إلي أحبهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو ذاك الشيخ، وأشار بيده إلى عليٍّ وهو يصلي أمامه.

واستوقفتني أبيات للإمام عبد الله اليافعي الصُّوفي المؤرخ الأشعري قال فيها يمدح علياً رضوان الله عليه:

ونائب وارث علم النبــــوة عن	رسوله البدر ماحي الظلمة الجالي
وحــامل الراية البـيـضـا لسنتـه	الغراء، والبدعة العوجا لها قالي
وكـاشف عن مـحـيا كل غـامضـة	خـمـارها المجتلي للحسن والحالِ
وعــاء مكنون أســرار مــخـدرة	ذي المنهل المستطاب المشرب الحالي
إن قـيل من ذابلتـه قل أبو حـسن	عـالي المعالي عليٌّ الضيغم الكالي
حاز الثلاث التي سعد الرضى روى	عن سيد الرسل، لم يوصف بإرسالِ
مع أنت منّي يحبُّ الله ثالثـهــا	أولا في أهل ولائي بأمـــثـالِ
يكفيك في فضائله ما صح مسنده	فنسـجـه العـالي لم ينسج بأمثالِ

هذا وقد رأيتُ الشيخَ ينقل نصوصاً من مراجع متفرقة ليثبت أن الصَّحابي محل البحث من المفضِّلين لعليٍّ كرم الله وجهه على الجميع، وهذا ما فعله مع الصحابي الجليل أبي الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه.

وإذا كنا نُرَغّبُ أهلَ العلم في فتح الأبواب لكلّ المذاهب الإسلامية المعتمدة، فالباحث لم يفته أن ينقل مذاهب المعتزلة في التفضيل ففيه قال القاضي عبد الجبار الأسد آبادي المُعْتَزلي الشّافعي في المغني (٢٠/ ٢ ١٢٠): «فأما أكثر البغداديين من شيوخنا فإنهم يفضلون علياً عليه السلام، ويسلكون في ذلك طريقان: أحدهما: موازنة الأعمال والفضائل، فيجعلون بإزاء كلّ فضيلة لأبي بكر - رضي الله عنه - فضيلة لعلي عليه السلام، ويبينون أن لفضائله مزية، وهم في بيان المزية على طريقتين: إما أن يجعلوا المزية بزيادة الفضائل، أو بالوجه الذي يعظم به، والثاني: الاعتماد في ذلك على أخبار يروونها في هذا الباب، كخبر الطائر وغيره.

وأما شيخُنا أبو عبد الله فإنّه يقطع على أنّ علياً عليه السلام أفضل لأخبار يقطع بصحتها، ثم يذكر مع ذلك موازنة الأعمال، ويبين أن لفضائل أمير المؤمنين مزية على فضائل أبي بكر - رضي الله عنه - بالكثرة وبالوجوه التي يعظم عليها».

والنصوص في هذا الفصل كثيرة، واخترتُ هذا النصّ الذي له دلالات كثيرة، ذكرها الشيخ محمود سعيد ممدوح، ففي تاريخ دمشق (٣/ ٣١١) بإسناد ابن عساكر إلى ابن أبي خَيْثمة قال: «حدثنا أحمد بن منصور بن سيّار، حدثنا عبد الرزاق، قال: قال معمر مرة وأنا مستقبله وتبسم وليس معنا أحد، فقلت: ما شأنك؟ فقال: عجبتُ من أهل الكوفة، كأنّ الكوفةَ إنما بنيت على حبّ عليّ، ما كلمت أحداً منهم إلا وجدتُ المقتصدَ منهم الذي يفضل علياً على أبي بكر وعمر، ومنهم سفيان

الثوري، قال: فقلت لمعمر، ورآني كأني أعظمت ذلك، فقال معمر: وما ذاك؟ لو أن رجلاً قال: عليٌّ أفضل عندي منهما ما عنفته، إذ ذكر فضلهما عندي، ولو أنّ رجلاً قال عمر أفضل من عليٍّ وأبي بكر ما عنفتُه، قال عبدالرزاق: فذكرت ذلك لوكيع ونحن خاليان، فاشتهى لها وضحك، وقال: لم يكن سفيان يبلغ بنا هذا الحد، ولكنه أفضى إلى معمر ما لم يفض إلينا».

وفي نقله هذا حلٌّ لكثير من المشاكل، فليكن هنا التقريب الصحيح، التقريب العلمي البحثي الذي ينتمي لصروح العلم في رحاب سماحة الدّين.

٧- ثم يوجِّه الباحث المحقق - متّعه الله بنعمة الرشاد والسداد - في الفصل السابع القارئ الكريم إلى أن تفضيل الإمام عليٍّ على سائر الصحابة رضي الله عن الجميع هو مذهب أئمة آل البيت عليهم سلام الله ورضوانه.

٨- ثم كان من المناسب أن يعقبه بالفصل الثامن وهو خاص بالنظر في دعاوى الإجماع، وقد أخر هذا الفصل إلى الثامن لأن ادعاء الإجماع في مسألة التفضيل قضى المصنِّفُ عليها تماماً في الفصول المتقدمة، فلم نكن في حاجة بعد بحوثه الممتعة الجامعة لهذا الفصل، ولكن الباحث أراد أن يسدَّ البابَ، ويرفع أي شبهة فناقش دعوى الإجماع في ضوء تعريف الأصوليين، وبيّن أنه لا ينطبق على مسألة التفضيل، وأنه لا يتصور وجود إجماع في المسألة مع كثرة المجتهدين في المسألة من آل البيت، والصحابة والتابعين -رضوان الله عليهم أجمعين-.

٩- ومن درة إلى درة أخرى انتقل بنا الباحثُ إلى الفصل التاسع، وقد خصصه لمناقشة أقوال صدرت عن بعض العلماء، ربما لم تصح عنهم، أو قالوها في مناسبات معينة، أو كانت لهم أغراض في الإفصاح عنها، كقولهم: «من قدَّم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار».

ولعمر الله إنَّ جمعاً من المهاجرين هم الذين قدَّموا علياً على عثمان وغيره رضي الله عنهم، فلماذا هذه النصوص التي أدت إلى التناحر وتكبير الاختلاف؟ وقد ناقش الباحث نصوصاً في هذا الفصل بموضوعية وبفكر عميق متوقد، ويقظة كبيرة، وقد وفق في هذا الفصل كباقي الفصول، مع أدب جم، فهو يناقش الأئمة: ابن كثير، وابن تيمية، والذَّهبي، ولكن بأدب، واحترام، والتزام بالآداب الإسلامية، واعتراف بفضل العلماء السابقين.

١٠- ثم ينتقل الباحث إلى الفصل العاشر تحت عنوان (إمعان النظر في حديث، وأثر).

والحديث هو: ما أخرجه البخاري في صحيحه (رقم ٣٦٥٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كُنا في زمن النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم لا نعدل بأبي بكر أحداً، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نتركُ أصحاب النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم ولا نفاضل بينهم».

والأثر هو: قول الإمام عليٍّ عليه السلام: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ولو شئت لسميتُ لكم الثالث».

وعن الحديث يقول الباحث الشيخ محمود سعيد ممدوح: إنَّ الحديث مُشكل، ومتروك الظاهر بالاتفاق، فهو معارض للقرآن الكريم الذي فضَّل

السّابقين، وفضَّل من أنفق من قبل الفتح وقاتل، ثم هو معارض لما تواتر في السنّة المشرفة من تفضيل بعض الصحابة على بعض: جماعات، وأفراد بذكر مناقبهم.

وهو معارض بما وقع من تفضيل أهل الكساء، والأربعة، ثم باقي العشرة، وأمهات المؤمنين.

ثم نقل الباحث عبارات لبعض العلماء في معنى الحديث، واتفاقهم على أنه متروك الظاهر، وحجة الباحث هنا جيدة لا يجوز إغفالها عند ذوي النظر والاستدلال، ولذلك وجدتُه يقول: إنَّ ابن عمر نفسه كان يذهب إلى خلاف هذا الحديث، ويصرح بأفضلية عليٍّ على عثمان، فقد أخرج عبدالرزاق في المصنف (١١/ ٢٣٢رقم٢٠٤٠٨)، وأحمد في الفضائل (رقم١٠١٢)، والنسائي في الخصائص (رقم١٠٤، ١٠٥، ١٠٦) بإسناد صحيح عن شُعبة أو مَعْمَر، عن أبي إسحاق، عن العلاء بن عرار قال: سأل رجلٌ ابنَ عمر عن عثمان رضي الله عنهما قال: «كان من الذين تولوا يوم التقى الجمعان فتاب الله عليه، ثم أصابَ ذنباً فقتلوه، وسأله عن عليٍّ فقال: لا تسأل عنه، ألا ترى قربَ منزله من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

ثم جاء دور الأثر فقرر أنه خرج مخرج هضم النفس والتواضع كقول سيدنا أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه: «وُلِّيتُ عليكم ولست بخيركم».

١١- ثم جاء دور الفصل الحادي عشر بعنوان: (الخلفاء الثلاثة وآل البيت رضوان الله عليهم)، فبدأ بالخليفة الأول الصدّيق رضي الله عنه،

فذكر بعضاً من مناقبه، ثم عمر، فعثمان رضي الله عنهما ذاكراً فضلهما وبعضاً من مناقبهما، وقد وُفِّقَ الباحث في هذا الفصل، وفي الختم به حتى لا يُظَنُّ به غير الفطن الظنونا، وهو إن كان ربَّع بعليٍّ كرم الله وجهه فبحسب الخلافة، ثم خمَّسَ بالخليفة الراشد الخامس الإمام الحسن بن علي عليهما السلام، وهكذا ينتقل بنا الباحث بنظره العميق، وبحثه الشيق الدقيق، واطلاعه الواسع من مناقشةٍ إلى إستدراكٍ، وبيانٍ يسلِّمُ به من كان عارفاً بهذا الفن من العلوم.

ثم ختم هذا الفصل الممتع بذكر عددٍ من أئمة الصحابة، وبيَّن أنه يجب على كلِّ مسلم حبهم وموالاتهم، ويحرم سبهم أو التعرض لهم بالأذى، ويخص علياً عليه السلام بأن من سبَّه فقد سبَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهنا تبدو عارضة ومدرك الشيخ قوية، وحجتُه جعلته يستدرك ما غاب عن نظر كثير من الباحثين في هذه المسألة.

وفي خاتمة الكتاب خَتْمٌ بالحسنى، قصيدة للأمير الصنعاني قال في مطلعها:

تحفة تهدى لمن يهوى علياً	من رقى شأواً من المجد علياً
وتحيى كلَّ حي صادق	قلبه مُغرى بمن حل الغَرِيّا
وتنادي كلَّ نادٍ حافلٍ	بلسان يَنْشُرُ المسْكَ ذكيا
لم يكن من مسك دارين وقد	ملأ الدارين عرفاً معنويا
ضَمِّخوا أسماعكم من نشره	وارشفوا كأساً من النظم رَوِيا
يا إماماً سبقَ الخلقَ إلى	طاعة المختار مُذْ كان صبيا

وبعد فإنني أسجل هنا عظيم إجلالي لفضيلة الأخ الشيخ محمود، وافتخاري وإعجابي ببحثه الفريد في بابه، وأثني عليه لحبه الصَّادق لآل البيت، وللصحابة أجمعين، وإن هذا البحث يعتبر جسراً وباباً ينبغي أن يسير عليه دعاة التقريب بين علماء الأمة خاصة، وأتباع الأئمة الأعلام عامة.

إنَّ الإسلام يدعو للعلم والمناقشة الهادئة الهادفة المفيدة، من غير لمزٍ أو غمزٍ للغير أو تكفيره وتبديعه للمخالفة في الرأي فإنه لا يجوز.

وإذا كان الصحابة والتابعون لهم بإحسان، قد اختلفوا في التفضيل، فلماذا نحن نخالفهم وندعي أن المسألة قطعية؟ وتبدِّع المخالف أو أن نؤذيه بسوء النية والظن، وقد نهينا عن ذلك؟.

وإذا كنا من المحبين لآل البيت، وهم يقدمون جَدَّهم علياً عليه السلام على الكل، فلماذا نعارض من يقول بقولهم؟.

جزى الله أخانا فضيلة الشيخ محمود سعيد ممدوح على بحثه القيم، وإنّي أشاركُ العديدَ من العلماء الذين يعرفون لهذا الشيخ غزيرَ علمه مع دماثة الخلق، وحسن الطوية، مشفوعاً بورع العلماء وزهد الصَّالحين. ولقد اطلعت على بعض كتبه وأعجبت بها، بل واستفدت كما استفاد غيري منها، فمن مؤلفاته وفقه الله: (رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسُّل والزيارة)، و(التعريف بأوهام من قَسَّمَ السُّنَن إلى صحيح وضعيف) و(الاحتفال بمعرفة الرواة الثقات الذين ليسوا في تهذيب الكمال)، و(كشف الستور عما أشْكَلَ من أحكام القبور)، و(تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم).

وجزى الله عزّ وجلّ المؤلف خير الجزاء، ووفقه في بحوثه وفي جميع أموره، وجعلنا وإياه ممن أراد الله بهم خيراً، ففقههم في الدين أولئك الذين هدى الله، وأولئك هم أولو الألباب.

وصلّى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الراجي عفو ربه الغني
السيد علي بن السيد عبد الرحمن الهاشم الحسني
مستشار الشئون القضائية والدينية
بديوان رئيس الدولة

أبوظبي في ٧ من صفر الخير ١٤٢٥هـ
يوافقه ٢٨ من مارس ٢٠٠٤م



تقريظات السادة الأعيان الغرر

العلامة الفقيه السيد سالم بن عبد الله بن عمر الشّاطري باعلوي
والعلامة السيد أبي بكر العدني بن علي المشهور باعلوي
والعلامة السيد عمر بن محمد بن سالم بن حفيظ باعلوي

حفظهم الله تعالى



تقريظ العلامة الفقيه السيد

سالم بن عبد الله بن عمر الشاطري باعلوي الحسيني

الحمد لله رب العالمين رفع بالعلم أناساً وأذل بالجهل آخرين، جعل العلم سراجاً يُهتدى به في ظلمات الجهل كل وقت وحين، وأصلي وأسلّم على سيدنا محمد سيد المرسلين، وهو القائل: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد سرّحتُ نظري وسمعي في هذا الكتاب المسمّى «**غاية التبجيل وترك القطع في التفضيل**» لجامعه الشيخ الفاضل العلامة الذي هو جدير أن يقال أنه بكل وصف حسن متحلٍّ وممدوح، العالم الجليل محمود سعيد بن محمد ممدوح، جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيراً، فقد تكلم في هذا الكتاب حسب اطلاعي على بعضه، واستدلالي بجزئه على كلّه، تخصص معظم هذا الكتاب لموضوع تفضيل الصحابة بعضهم على بعض، وطرق الموضوع من جوانب متعددة، وذكر الخلاف في ذلك، وأقوال العلماء، فجمع فيه وأوعى، وقد تحلى هذا الكتاب بالإنصاف وعدم التحيز إلى فئة دون فئة، ويستفيد منه الجاهل والعالم، فيكون مؤلفه بأسلوبه حسم باب الخلاف والتعصب في هذه المسألة، ووضع الخلاف والأقوال مفتحة الأبواب أمام القارئ وهو بالخيار يأخذ منها ما أحب بإنصاف.

أسأل الله تبارك وتعالى أن ينفع بهذا الكتاب الأمة، ويجعله خالصاً لوجه الله الكريم، وأن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، ولا يجعله مشتبهاً علينا فنتبع الهوى.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

حرر بتاريخ ٧ / رجب / ١٤٢٤هـ - ٤ / ٩ / ٢٠٠٣م

كتبه الفقير إلى الله /

سالم عبد الله عمر الشاطري

عفا الله عنه آمين

مدير رباط تريم

تقريظ العلامة الداعي إلى الله سبحانه وتعالى

السيد أبي بكر العدني بن علي المشهور باعلوي الحسيني

الحمد لله الذي قيض لنصرة الحق رجالاً صدقوا ما عاهدوا الله عليه، والصلاة والسلام على سيد الأمة محمد بن عبد الله بالحق والحق منه وإليه، وعلى آله الأطهار وصحابته الأخيار ما تعاقب الليل والنهار.

وبعد:

فإن قضية الثقل الأصغر، وسفن النجاة في حياة الأمة الإسلامية أخذت حيزاً كبيراً في مساحة التأليف والتصنيف، وأتى كل من أهل المعرفة والعلم بما عنده من البينة والبرهان في شتى الوجوه المتناولة في هذا الصدد، ومع هذا وذاك فإن التحديد للمفاهيم وصقلها سُنّة الله في خلقه، وخاصة إذا جاءت على يد أهل الإنصاف من خالص المحبين للسادة الأشراف، ومنهم صاحب هذا المؤلف الجامع الرائع الذي جاء فيه بالبدائع فقد بذل فيه من الجهد والبحث والمتابعة ما ميّزه حساً ومعنى عن كثير من بحوث هذا الفن، ولأن شيخنا المُصنف متمكن في علمه ومهيمن على رسم قلمه، فقد صال وجال ومد بساط التدقيق وأطال.. ولم يكن مع ذلك مملاً ولا مخلاً في كل مجال فجزاه الله عن آل البيت وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

ولولا ما عندي من الشواغل لسخّرتُ قلمي لمتابعة فصول ما كتب فصلاً فصلاً، ولكني اكتفيتُ بالقراءة والمطالعة.. فوجدت بضاعتي مزجاة، والبحر بحر في مبناه ومعناه، وحمدت الله الذي جعل على يد

شيخنا (محمود سعيد ممدوح) هذه الخدمة الجليلة، فله دعاؤنا بالتوفيق، وصدق مودتنا في هذه الطريق، وهو منا وإلينا على وجه الحقيقة والتحقيق، وسيكون له يوم العرض الأكبر الجزاء الأوفر، والثناء الأشهر إن شاء الله تعالى مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً، ذلك الفضل من الله وكفى بالله عليماً، اللهم آمين.

وكتبه الفقير إلى مولاه
الداعي إلى الله ورسوله
والموجه العام لأربطة التربية الإسلامية
ومراكزها التعليمية والمهنية
أبي بكر العدني بن علي المشهور

تقريظ العلامة الداعي إلى الله سبحانه وتعالى

السيد عمر بن محمد بن سالم بن حفيظ باعلوي الحسيني

﴿أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ الحمد لله ﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ وصلى الله وسلم على عبده وحبيبه الرؤوف الرحيم، وعلى آله معدن الفضل والتكريم، وعلى أصحابه الهداة الدعاة إلى الصراط المستقيم، وعلى من تبعهم بإحسان بالمحبة والمودة والتفخيم.

أما بعد: فقد اطلعت على فصول من الكتاب المسمى «غاية التبجيل وترك القطع في التفضيل» للعلامة المحدث النبيل، المتصل بالسند الجليل، وسلسلة الهداة إلى أقوم سبيل، الموفق المكرم من الفتاح بفتوح، الشيخ الفاضل الماجد محمود سعيد بن محمد ممدوح، فوجدت نقلاً وافياً، وعلماً واسعاً ضافياً، وتحقيقاً تاماً كافياً، وبلسماً شافياً، وانصافاً يقرب السبيل لجمع الشمل والقلوب في مسألة عمل الظن فيها والتعصب قروناً نتج عنها شتات وتفرقات وتحامل وتباعدات، وكلُّ مؤمن وقر في قلبه الإيمان يوقن بعظمة حبيب الرحمن إيقاناً يعرف به سر اصطفاء أهل بيته وأصحابه من قبل من خصصه واصطفاه، يحمله ذلك الإيقان على تعظيم الآل والأصحاب وصدق مودتهم من أجل رب الأرباب وخيرته سيد الأحباب.

وإن في هذا الكتاب المبارك والبحث العميق لتثبيت وتمكين قواسم مشتركة تجمع أهل الإنصاف والاعتدال من مختلف طوائف أهل ملة الإسلام، فهي تحمل وجوب تعظيم ومحبة كل من الصحابة وأهل البيت

الطاهر، وثبوت وصحة خلافة كل من الخلفاء الراشدين، وعدم تبديع وتفسيق من قال بأفضلية أحدهم لأمرٍ رآه، وأنه لا ينبغي أن يجعل ذلك سبباً لانتقاص أو حط من خالف ما يراه، لعدم وجود النص القاطع وثبوت عظيم الفضل لكل منهم بالنص الصريح، وأن التوقُّف شأن أهل ورع واحتياط، فجزى الله هذا الشيخ المؤلف خير الجزاء وأكمله وأعلاه وأفضله وأوسعه وأجزله، ونفع بكتابه أهل الملة، وبلغه من خيرات الدارين ما أمَّله وفوق ما أمَّله، وما أحسن ما قال الإمام العارف الحبيب عبد الله بن علوي ابن محمد الحداد:

وآل رسـول الله بيت مطهَّـر	محبتهم مفروضة كالمودةِ
هم الحاملون السر بعد نبيهم	ووراثه أكـرم بهـا مِن وراثةِ
وأصحابه الغُر الكرام أئمة	مهاجرهم والقائمون بنصرةِ
فلا تعد عنهم إنهم مطلع الهدى	وهم بلغوا علم الكتاب وسُنَّةِ
فذو القدح فيهم هادم أصل دينه	ومقتحم في لج زيغ وبدعةِ

وقد كتبنا هذا في ساحة الإمام العارف بالله الكامل في وراثة النبي محمد بن عبد الله الشيخ أبي بكر بن سالم في منزل منصب مقامه الحبيب حسن بن أحمد بن علي ابن الشيخ أبي بكر بن سالم، وبالسند إليه ومنه إلى جده الحسين بن علي بن أبي طالب تلقينا وجوب مودة وتعظيم وتبجيل آل البيت النبوي الطاهر والصحابة الأكابر.

ليلة الجمعة ٨ رجب ١٤٢٤هـ - ٤/٩/٢٠٠٣م

كتبه /

عمر بن محمد بن سالم بن حفيظ

ابن الشيخ أبي بكر

غاية التبجيل

وترك القطع في التفضيل

بقلم
محمود سعيد بن محمد ممدوح



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله المُتفضِّلُ بنعمه على من يشاء، والمُفضِّلُ لنبيه المصطفى على جميع المرسلين والأنبياء عليهم السَّلام، صلَّى الله وسلَّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله خير آل، المطهرين الأتقياء قرناء الكتاب، والسَّابقين إلى الحوض بلا ارتياب، ورضي الله تعالى عن أصحابه أولي المناقب الجلية، والفضائل العلية، والخصائص البهية، والمفضَّلين على جميع الأصحاب، وعن التابعين بالإحسان، وعن أهل الإيمان وعنَّا معهم بهم.

وبعد: فهذا بحثٌ في المفاضلة بين الصَّحابة رضي الله تعالى عنهم، الغرض منه ترك القطع في هذه المسألة لأنها ظنية، وقد جعلته على فصول، ومقدمة تشتمل على هذه الفوائد:

الأولى

إنَّ التفضيلَ بين مخلوقات الله تعالى سُنَّةٌ ماضية، فجعل الله تعالى بعضَ الأنبياء أفضلَ من بعضٍ، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [الإسراء: ٥٥].

وجعل بعضَ الرسل أفضلَ من بعضٍ، فقال تعالى: ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وجعل بعضَ الملائكة أفضلَ من بعضٍ، فقال تعالى: ﴿ اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ ﴾ [الحج: ٧٥].

وإنَّ الله تبارك وتعالى قد اصطفى نبيه صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، فأخرج أحمد في المسند (٤/ ١٠٧) ، ومسلم في الفضائل من صحيحه (رقم ٢٢٧٦) عن واثلة بن الأسقع قال : قال رسولُ الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم : « إنَّ الله اصطفى كنانة من بني إسماعيل ، واصطفى من كنانة قريشاً ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم » ، والحديث له طرق عن ابن عمر ، وأبي هريرة .

واختار الله لنبيه أصحاباً رضي الله عنهم ، هم خير الأصحاب وأفضلهم وأزكاهم ، وقد ذكرهم الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم في أكثر من موضع بالمدح والثناء والصفات الحسنة :

١ - فقال تعالى في سورة الفتح ، الآية (٢٩) :

﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ .

٢ - وقال في سورة الحشر ، الآيات (٨ ، ٩ ، ١٠) :

﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ

الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ .

٣ - وقال تعالى في سورة الفتح أيضاً ، الآيتان (١٨ ، ١٩) :

﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ .

٤ - وقال تعالى في سورة التوبة ، الآية (١٠٠) :

﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ .

٥ - وقال تعالى في سورة الأنفال ، الآية (٧٤) :

﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ .

٦ - وقال تعالى في سورة التوبة ، الآية (٨٨ ، ٨٩) :

﴿ لَٰكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ .

فهذه الآيات تثبتُ رضى الله تعالى ورضوانه وجنته ، وتثبتُ الصفات الحميدة ، والمناقب الجزيلة لساداتنا الصحابة رضي الله تعالى عنهم ،

فالأولى في أهل الحديبية ، والثانية في المهاجرين والأنصار والذين جاؤوا من بعدهم ، والثالثة في المهاجرين والأنصار الذين بايعوا تحت الشجرة ، يعني بيعة الرضوان وكانت بالحديبية ، والرابعة في السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وفي الذين اتبعوهم بشرط الإحسان ، والخامسة في المهاجرين المجاهدين في سبيل الله ، وفي الأنصار الذين آووا ونصروا ، والسادسة إعلان بأنّ الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم وأصحابه رضي الله عنهم الذين جاهدوا بأموالهم وأنفسهم لهم الخيرات والجنات وهم المفلحون .

الثانية

والأحاديثُ التي تناولت أخبارَ وفضائلَ ومناقبَ الصحابة رضوان الله عليهم كثيرة ، وهي مخرجة ضمن الصحاح والسنن والمسانيد ، ومنهم من أفردها في مصنف خاص ، ومنهم من تعرض لفضائل جماعة كفضائل الأربعة أو العشرة ، أو أفرد مناقب أو خصائص أحدهم ، بل ومنهم من أفرد جزءاً خاصاً لحديث معين في صحابي معين ، كحديث الموالاة ، أو المؤاخاة ، أو الطير ، أو العلم ، أو ردّ الشمس .

وأكثر الأحاديث الواردة في الفضائل هي الواردة في فضائل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ، وأكثرهم علي بن أبي طالب عليه السّلام ، صرّح بذلك جمع من الحفاظ ، ففي الاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ٢١٣) : وقال أحمد بن حنبل وإسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي : لم يُرْوَ في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحِسان ما روي في فضائل علي بن أبي

طالب ، وكذلك قال أحمد بن شعيب بن علي النَّسائي رحمه الله . وزاد الحافظ في الفتح (٧/ ٧١) الحافظ أبا عليٍّ النيسابوري .

الثالثة

وإنَّ الدراسات التي تناولت الصحابة رضي الله عنهم قد تنوعت وكثرت لتشمل تعريفَ الصحبة ، وطرق إثباتها ، وأنسابهم ، وعدالتهم ، ومروياتهم ، وطبقاتهم ، وفضائلهم ، وفقههم وفقهاءهم ، والمفاضلة بينهم ، وذكر أخبارهم ، وتجريد أسمائهم ، وغير ذلك .

وتتفاوت أهمية هذه المباحث تبعاً لثمرة البحث ونتائجه ، والمباحث المتعلقة بالصحابة رضي الله عنهم لها نتائجها الكبيرة التي تشمل العلوم الشرعية ومتعلقاتها ، فهم الذين حضروا الوحي والتنزيل .

ولا أستثني من ذلك إلا بحثَ المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم ، فبعد الاتفاق من الجماهير - عند أهل السُّنَّة - على تقديم السابقين من المهاجرين ، وتقديم العشرة منهم ، وتقديم الأربعة منهم ، واستثناء بضعة النَّبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم فلها وضع خاص ومزايا تجعلها خارج النِّقاش لا يبقى للمفاضلة بين أهل الطبقة الواحدة كبير فائدة إلا عند القائل بعدم جواز تولي المفضول في وجود الفاضل ، وهو مذهب شاذ وقول خيالي مخالف للنصوص المتواترة ، ولعمل الصحابة ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، بيد أنَّ مبحث المفاضلة عند الشيعة له أهميته الكبيرة لارتباطه بالإمامة العظمى .

الرابعة

ومبحثُ المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم قد أفرده جماعة منهم :

١ - الحافظ المجتهد النَّظَّار أبو محمد ابن حزم الظاهري ، ورسالته مطبوعة وضمنها كتابه « الفِصَل في الملل والنحل » .

٢ - وللعلامة البارع محمد معين السِّندي صاحب « دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب » المتوفى سنة (١١٦١ هـ) رحمه الله تعالى رسالة باسم « الحجة الجلية في رَدِّ من قطع بالأفضلية » ذكر فيها أنَّ دلائل أهل السنة آحاد المتن ظنية الدلالة متعارضة في نفسها مع أنَّ التعارض يوجب التساقط ، وأنَّ الحكم بتبديع من لم يفضل الشيخين على عليٍّ أو فَضَّله عليهما جسارة من القول، وأنَّ هؤلاء الحاكمين بمثل هذه الأحكام هان عليهم جانب أهل بيت النبوة رضي الله عنهم لانجرار حكم الابتداع إلى زيد ابن عليٍّ زين العابدين لقوله بتفضيل جَدِّه عليٍّ بن أبي طالب على أبي بكر وعمر وغيرهما على ما هو معلوم من مذهبه ومذهب أتباعه » . راجع كلمة عن دراسات اللبيب وتحقيقه المطبوع بباكستان بعناية الشيخ محمد عبدالرشيد النعماني رحمه الله تعالى (ص ٢١، ٢٢) .

٣ - والعلامة الشريف علوي بن أحمد بن الحسن بن الإمام عبد الله بن علوي الحداد - من آل باعلوي - الحسيني الحضرمي الشَّافعي المتوفى سنة (١٢٣٢ هـ) رحمه الله تعالى، ورسالته اسمها « أحسن القول والخطاب في بيان أفضلية الأصحاب أنَّها ظنية على الصواب » ، وهي رسالة مشهورة متداولة وعنوانها يدلُّ عليها .

٤ - وللحافظ المطلع المجتهد السيد أحمد بن الصِّدِّيق الغُماري المتوفى سنة (١٣٨٠هـ) رحمه الله تعالى بحث واسع حول مسألة التفضيل ذكره ضمن كتابه « البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى عليٍّ » انفصل فيه عن أنَّ المسألة خلافية ، ودعوى الإجماع أو الاتفاق مردودة ، فقال (ص ٨٨) : « ونصوص العلماء والأئمَّة في هذا - يعني في الاختلاف في التفضيل - كثيرة لمن تتبعها ، فأين ... المجترئون ... بحكاية الإجماع والاتفاق على تفضيل الشيخين على عليٍّ رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، وأمَّا الخلاف في التفضيل بين عليٍّ وعثمان فهو أكثر وأقوى ، وإنَّما لم نتعرض لذكره لأنَّ الغرض لم يدعُ إليه » .

أما المصنفون في مبحث المفاضلة من الشيعة الزيدية والإمامية فهم كثيرون .

الخامسة

بقي عليَّ أنْ أذكر أنَّ الباحثَ ربما خالف الجمهور أو المشهور ، وعذره في المخالفة أنَّه متَّبع لما يراه صواباً ، وأنَّ الحقَّ أولى من المجاملة .

فلا يَجْمل بعاقل أن يرميني بجارحة من القَوْل لأنَّني خالفتُ ما يظنُّه صواباً ، بل الصَّوابُ استكمال البحث والنَّظر في الأدلة ، أمَّا السَّبُّ والنبز بالألقاب ورفع سلاح الإرهاب الفكري فدليل الجهل والعجز ، فإنَّ طريق أهل العلم هو النظر في البحث فإنْ كان صحيحاً فيسلِّمون به ، أو كان غير ذلك فيسلكون سبيل أهل العلم في البيان والمباحثة والنُّصح .

وبعد ... فهذا البحثُ كتبتُه تذكرةً لي ولأحبابي من روّاد الحقائق والبحث والاطّلاع ، أمّا من قيّد نفسه بأقوال بعض النّاس ، وذهب إلى ترجيح القول نظراً للقائل فهو عبث عند كلِّ عاقل ، لأنَّ الحق لا يُعرف بالرجال ، بل اعرف الحق تعرف أهله ، فمن قطع في الظنيات تقليداً لا تقيداً فليبقَ حبيس آراء من نادى على نفسه بعدم الاطلاع ، ونقل الإجماع في موطن الاختلاف ، ودخل فيما لا يحسنه ، فكان أولى له السكوت بدلاً من الفضيحة على رؤوس الأشهاد من أهل العلم والمعرفة .

وقد سميتُهُ : « غايةُ التبجيلِ ، وتركُ القطعِ في التفضيلِ » ، وقد جعلتُه على فصول كالآتي :

الفصل الأول : في بيان أنَّ مسألة التفضيل ظنية - ليست من مباحث الاعتقاد - لا قطع فيها عند أهل السُّنة والجماعة .

الفصل الثاني : مذهب من ذهب إلى التوقف في المفاضلة .

الفصل الثالث : النَّظر في دعوى التلازم بين الخلافة والأفضلية .

الفصل الرابع : مذهب من قال : أفضلهم من مات في حياة النَّبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم .

الفصل الخامس : مذاهب المعينين للأفضل بعينه .

الفصل السادس : مذهب القائلين بأفضلية عليٍّ عليه السَّلام .

الفصل السابع : تفضيل عليٍّ هو مذهب آل البيت عليهم السَّلام .

الفصل الثامن : النَّظر في دعاوى الإجماع .

الفصل التاسع : النظر في أقوالٍ غير محررة .

الفصل العاشر : إمعان النَّظر في حديث وأثر .

الفصل الحادي عشر : الخلفاء الثلاثة وآل البيت رضوان الله عليهم .

وأسأل الله العلي الكبير أن يرحم ضعفنا ، ويجبر كسرنا ، ويغفر لنا ذنوبنا ، وإسرافنا في أمرنا ، ويختم لنا ولعامة المسلمين بخاتمة الخير ، وأن ينفع إخواني بهذا البحث ، إنَّه وليُّ ذلك .

وكتب

محمود سعيد بن محمد ممدوح الشَّافعي

عفا الله عنه وعن سائر المسلمين

الزاوية الصِّدِّيقية – طنجة

في التاسع والعشرين من ربيع النَّبوي

سنة ألف وأربعمائة وأربع وعشرين من الهجرة النبوية المشرفة



الفصل الأول

في بيان أنَّ مسألة التفضيل ليست من مباحث الاعتقاد وأنَّها ظنية لا قطع فيها عند أهل السُّنَّة والجماعة



الفصل الأول

في بيان أنَّ مسألة التفضيل ليست من مباحث الاعتقاد وأنَّها ظنية لا قطع فيها عند أهل السُّنَّة والجماعة

المفاضلة بين الصحابة ليست من مباحث الاعتقاد :

إنَّ المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم ليست من مباحث الاعتقاد ، بل هي من الأمور الظنية فيَسَعُنَا فيها الخلاف .

قال الإمام العلامة الحافظ المجتهد أبو عمر يوسف بن عبد البر في الاستذكار (١٤/ ٢٤١) : « وقد أجمع علماء المسلمين أنَّ الله تعالى لا يسألُ عبادَه يومَ الحساب : مَنْ أفضل عبادي ؟ ، ولا هل فلانٌ أفضل من فلان ؟ ، ولا ذلك ممَّا يُسْأَلُ عنه أحدٌ في القبر ، ولكنَّ رسولَ الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قد مدح خصالاً ، وحمد أوصافاً من اهتدى إليها حاز الفضائل ، وبقدر ما فيه منها كان فضله في ظاهر أمْرِه على من لم يَنَلْها ، ومَنْ قصر عنها لم يبلغ من الفضل منزلة من ناله .

هذا طريق التفضيل في الظاهر عند السلف من الصحابة والتَّابعين لهم بإحسان » .

قلتُ : ولم يرد نصٌ في الوحيين يزجر من لم يقدم فلاناً على فلان من الصحابة رضي الله عنهم ، أو أنَّ تقديم فلان فيه إزراء بآخرين ، أو من قَدَّم أبا بكر فأجره كذا وكذا ، ومن قَدَّم علياً فثوابه كذا ، بيد أنَّ أهل العلم اتفقوا على أنه يجب احترام الصحابة واعتقاد فضلهم وعدالتهم وتقدمهم ،

وأنَّ الله تعالى قد اختار خير الخلق - بعد الأنبياء - لصحبة نبيه سيدنا ومولانا محمد صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، وعليه فلا يجوز التشنيع على من قَدَّم مفضولاً على فاضل في نظره ، فقد يكون المفضول فاضلاً عند غيره من أهل العلم ، فالأمر ظني ، والقطع في الظنيات خطأ وجهل قبيح ، ومجانبة لسبيل المؤمنين .

من مذاهب أهل العلم في المفاضلة :

لأهل العلم مذاهب في المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم ، سأذكر هنا أشهرها :

١ - فمنهم من قال : ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة ، ولم يذكروا الحسن بن عليٍّ رضوان الله عليهما مع أنَّه الخامس في الفَضْل وفق قواعدهم كما سيأتي إنْ شاء الله تعالى .

٢ - وتوقف آخرون وأمسكوا عن المفاضلة لتعارض الأخبار .

٣ - وصَرَّحَ أئمةُ آل البيت والشيعة بأفضلية عليٍّ ، وصرحوا بالقطع من حيث النظر والدليل ، وجمهورهم يدخلون أهلَ الكساء مع عليٍّ .

٤ - وذهب بعض أهل الحديث وبعض الحنابلة إلى تخطئة من لم يصرح بأفضلية أبي بكر فعمر ، واتفقوا على تأخير عليٍّ بعد عثْمان ، ومنهم من صَرَّح بأفضلية الثلاثة ووقف في التفضيل عندهم ، ولم يذكر علياً إلا في الخلافة ، ولهم أقوال سيئة وتشنيعات مردودة سيأتي ذكر بعضها .

٥ - ومال جمهور المعتزلة إلى القول بأفضلية عليٍّ ، إلا أنَّهم اختلفوا ، هل التفضيل قطعي أم ظَنِّي ؟ ولهم مصنفات جيدة ككتاب أبي

جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي المتوفى سنة ٢٢٠ ، وبحوث القاضي عبد الجبَّار بن أحمد الهَمَذاني من كبار فقهاء الشَّافعية المتوفى سنة ٤١٥ في الجزء العشرين من كتابه « المغني » .

٦ - وثَمَّ أقوال أخرى في تعيين الأفضل من غير الخلفاء الأربعة ستأتي إنْ شاء الله تعالى .

والمعتمد عند أهل السُّنَّة والجماعة أنَّ مسألة التفضيل ظنية ، وهذا هو الذي صرح به أئمتهم : أمثال الباقلاني ، والغزالي ، وإمام الحرمين ، والآمدي ، والمازري ، والسعد التفتازاني .

وصَرَّح أبو الحسن الأشعري بأن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة ، وهو قطعي عنده ، وهو قول مصادم للمعقول والمنقول وقد خالفه أئمَّة مذهبه كما تقدَّم .

نصوصُ عددٍ من الأئمَّة تفيد أنَّ التفضيل ظنِّي :

١ - قال الإمام أبو بكر الباقلاني - رحمه الله تعالى - في كتابه المناقب [1] (ص ٢٩٥) :

---

(١) واسم الكتاب « مناقب الأئمة الأربعة » طبع بدار المنتخب العربي ببيروت سنة ١٤٢٢ بتحقيق الدكتورة سميرة فرحات ، وهذا الكتاب ذكره ابن السُّبكي في طبقات الشَّافعية (١/ ٢٩٠) وقال : « وهو كتاب عظيم القدر حافل » ، قلتُ : جلُّ الكتاب في تثبيت أفضلية أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه على عليٍّ عليه السَّلام بإيراد فضائل الصِّدِّيق ، وتأويل فضائل عليٍّ ، ومقابلة كل فضيلة لها بمثلها عند الصِّدِّيق ، فيقول : فإنْ قالوا إنَّ لعليٍّ كذا فيقابله بقوله فالجواب كذا ، ويذكر فضائل بعض الصحابة رضي الله عنهم ويعارض بها فضائل عليٍّ عليه السَّلام نكاية - في ظنِّه - في الشيعة ، فأخر الباقلانيُّ بتأويلاته الإمام علياً عليه السَّلام في السبق للإسلام ، والشجاعة ، =

« وجملة ما يقوى في هذا الباب : أنَّ الكلام في التفضيل مسألةُ اجتهادٍ لا يبلغُ الخطأ بصاحبه فيها منزلة الفسق[1] ، وما يوجب البراءة ؛ لأنَّ الفضائل المَرْوية أكثرها متقابلٌ مُتعارض في الفضل ، وما يُذكَرُ من السَّبق إلى الإسلام والجهاد وغير ذلك محتمل التأويل » .

وقال الباقلاني في كتابه المذكور (ص ٥١٣-٥١٤) :

« فأمَّا القائلون بأنَّا نقف فيهم من غير قطع على تفضيل أحد منهم أو قطع تساويهم في الفضل ، فإنَّهم أقرب إلى الصواب ، وأقدر على الاحتجاج » .

ثُمَّ قال بعد كلام : « وقد علمنا أنَّ الصحابةَ مختلفة في التفضيل[2] ، فلا سبيل إذن لنا إلى العلم بأنَّ واحداً منهم أفضل من غيره » .

وقال الباقلاني أيضاً في كتابه المذكور (ص ٤٨١) :

« وقد قلنا في صدر الكلام في التفضيل : إنَّها مسألة اجتهاد وأنَّ الأمر محتمل وأنَّ ما نذكره من خلال الفضل أحكام ظاهرة على الفضل إذا عرف

= والجهاد ، والعلم ، والقضاء ، وحاول أن يعارض القرابة والنسب بذكر العبَّاس رضي الله عنه وقرابته ، وأطال جداً في مقابلة العبَّاس وذكر فضائله رضي الله عنه ، ومع ذلك فلم يعقد باباً واحداً في فضائل عليٍّ عليه السَّلام ... !! .

لكن استفدنا من الكتاب المذكور فوائد كثيرة ، منها : ذكر مذاهب لم تكن مشهورة في التفضيل ، واعتراف الباقلاني - رحمه الله تعالى - بظنية المسألة وعدم القطع فيها .

(١) قارن بين كلمات الباقلاني عليه رحمة الباري ، وبين كلمات التفسيق ، والتبديع ، والبراءة ، والتشنيع ، والأحكام السيئة ، والتي سيأتي بعضها إنْ شاء الله تعالى في الفصل التاسع .

(٢) لاحظ قول الباقلاني : « وقد علمنا الصحابة مختلفة في التفضيل » تنحل المسألة ، وتخرج من الضيق إلى الاتساع بعد انهيار دعاوى الإجماع ، والله المستعان .

أنَّه أريد بها التقرب ، وأنَّه لا يمكن التوصل بها إلى القطع على الله سبحانه بأنَّ صاحبها أفضل من غيره ممن عرف بقلة العمل ، أو ممن لم يعرفه إلا بأداء الفرائض فقط ، وأنَّ الإثم ساقطٌ عن كُلِّ مُفَضِّل لواحدٍ منهما على صاحبه إذا غلب ذلك في اجتهاده وظنِّه ، وليس ذلك إلا لاحتمال الأمر ، فليتقِ الله عبدٌ ، ولينظر فيما قلناه نظر متأصِّل غير متجامل للرجال ، ولا متعصب » .

قلتُ : كلام العلامة الباقلاني النَّظار ، المتكلِّم ، الفقيه ، المطَّلع على المذاهب ، نقش في حجر ، وحكاية واقع ، وتكذيب للمدعي ، ولكُلِّ متطاول أفَّاك ، وتأمل في قوله : « وأنَّ الإثم ساقطٌ ... » تسلم من آثار الجهل والتعصب .

٢ - وقال إمام الحرمين رحمه الله تعالى في « الإرشاد » (ص ٤٣١) :

« لم يقم عندنا دليلٌ قاطعٌ على تفضيل بعض الأئمَّة على بعض ، إذ العقل لا يشهد على ذلك ، والأخبار الواردة في فضائلهم متعارضة ، ولا يمكن تلقي التفضيل من منع إمامة المفضول » .

وهذا المعنى هو ما صَرَّحَ به الإمام الغزالي في كتابه « الاقتصاد في الاعتقاد » (ص٢٠٧)، وسيأتي نصُّ كلامه إنْ شاء الله تعالى .

٣ - وقال المازري في « المعلم بفوائد صحيح مسلم » (١٣٨/٣) :

«وأمَّا القاضي أبو بكر بن الطيب [يعني الباقلاني] فإنَّه يراها مسألة اجتهادية ، ولو أهمل أحد العلماء النظر فيها أصلاً حتَّى لم يعرف فاضلاً من مفضول ما حَرِجَ ولا أثم ، بخلاف مسائل الأصول التي الحق فيها واحد » .

٤ - وقال المحقق الشريف الجُرْجاني في شرح المواقف (٨/ ٣٧٢) بعد أن ذكر النصوص الدَّالة على تفضيل أبي بكر وعليٍّ رضي الله عنهما :

« والنصوص المذكورة من الطرفين بعد تعارضها لا تفيد القطع على ما لا يخفى على منصف؛ لأنَّها بأسرها إمَّا آحاد أو ظنية الدلالة مع كونها متعارضة أيضاً » .

ثُمَّ قال : « وثبوت الإمامة ، وإن كان قطعياً ، **لا يفيد القطع بالأفضلية** ، **بل غايته الظن** ، كيف ولا قطع بأنَّ إمامة المفضول لا تصح مع وجود الفاضل ، لكنَّا وجدنا السلف[1] قالوا : بأن الأفضل أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، وحسن ظننا بهم يقضي بأنَّهم لو لم يعرفوا ذلك لما أطبقوا عليه فوجب[2] علينا اتباعهم في ذلك القول وتفويض ما هو الحق فيه إلى الله » .

٥ - وصَرَّحَ أبو العبَّاس القرطبي بهذا المعنى وبخلو المسألة من الدليل القطعي في « المفهم شرح صحيح مسلم » (٦/ ٢٣٨) ، ونقله عنه الحافظ في الفتح (٧/ ٣٤) .

ولذلك قال السيد السمهودي في « جواهر العقدين » (٢/ ٤٥٨) : « والذي مال إليه أبو بكر الباقلاني ، واختاره إمام الحرمين في الإرشاد ، أنَّ التفضيل بينهما - أبو بكر وعليّ - ظنّي لا قطعي ، وبه جزم صاحب المفهم في شرح مسلم » .

٦ - وأصرح ممَّا تقدم اختيار السيف الآمدي رحمه الله تعالى

---

(١) المقصود بالسلف جمهور أهل السنة والجماعة .

(٢) هذا الوجوب فيه نظر بعد أن علمت الخلاف في المسألة .

وتصريحه بالتوقف لتعارض الظنون في المسألة ، وعدم وجود النصِّ القاطع ، وزاد على ما تقدم أمرين :

أولهما : أنَّه لم يذكر الإجماع .

وثانيهما : أنَّه عزى التعارض والتوقف لأئمَّة الأشاعرة .

فقال الآمدي في كتاب الإمامة من «أبكار الأفكار » (ص ٣٠٩) :

« والذي عليه اعتماد الأفاضل من أصحابنا[1] أنَّه لا طريق إلى التفضيل بمسلك قطعي ، وأمَّا المسالك الظنية فهي متعارضة ، وقد يظهر بعضها في نظر بعض المجتهدين ، وقد لا يظهر » .

ثُمَّ قال الآمدي في (ص ٣١٠) من كتابه المذكور :

« وإنْ قلنا بأنَّ إمامة المفضول لا تصح مع وجود الفاضل فليس ذلك ممَّا ينتهض الحكم فيه إلى القطع ، بل غايته الظن ، فإجماع الأمة على إمامة أحد وإن كان قاطعاً في صحة إمامته فلا يكون قاطعاً في لزوم تفضيله » .

فاختار التوقف ، وعزاه لأفاضل الأشاعرة ، وأعرض عن دعوى الإجماع .

٧ - واختاره محققُ أهلِ السُّنَّة العلامة السعد التفتازاني في شرحه على العقائد النسفية فقال (ص ٦٥) : « وأمَّا نحن فقد وجدنا دلائل الجانبين متعارضة ، ولم نجد هذه المسألة مما يتعلق به شيء من الأعمال ، أو يكون التوقف فيه مخلاً بشيء من الواجبات فيها »، ونقل السعد في شرح

(١) قوله : الأفاضل من أصحابنا : قصد جمهور الأشاعرة .

المقاصد (٥/ ٢٩١) عبارة إمام الحرمين من الإرشاد والتي تقدمت في رقم(٢) مقرّاً لها .

لكنني وجدتُ قولاً آخر له ، واختار فيه أفضلية عليٍّ عليه السّلام كما سيأتي (ص١٤٧) .

٨ - وقد اختاره العارف السهروردي إذ قال في رسالته « إعلام الهدى وعقيدة أرباب التقى » بعد كلام : « فإن قبلت النصح فأمسك عن التصرف في أمرهم ، واجعل محبتك للكل على السواء ، وأمسك عن التفضيل ، وإن خامر باطنك فضل أحدهم على الآخر ، فاجعل ذلك من جملة أسرارك ، فما يلزمك إظهاره ، ولا يلزمك أن تحب أحدهم أكثر من الآخر، بل يلزمك محبة الجميع » .

انظر : شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (ص ١٩٤ ، ١٩٥) ، وإتحاف السادة المتقين (٢/ ٢٢٩) .

٩ - وقال الفقيه ابن حجر الهيتمي الشّافعي في « الصواعق المحرقة » بعد أن نقل شيئاً قليلاً من الخلاف في مسألة التفضيل ما نصُّه (ص ٨٩) : «ومما يؤيد أنّه ظني أن المجمعين أنفسهم لم يقطعوا بالأفضلية المذكورة وإنّما ظنوها فقط ، كما هو المفهوم من عبارات الأئمة وإشاراتهم ، وسبب ذلك أنّ المسألة اجتهادية » .

ثمّ قال : « ورد في فضل أبي بكر وغيره كعلي نصوص متعارضة يأتي بسطها في الفضائل ، وهي لا تفيد القطع لأنها بأسرها آحاد ، وظنية الدلالة ، مع كونها متعارضة أيضاً » .

قلتُ : العبرة في إثبات ابن حجر الهيتمي ظنية المسألة وأنها اجتهادية ، أمّا تلميحه أو تصريحه بالإجماع فهو نفسه قد نقل الاختلاف في (ص٨٨ ، ٨٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١) من كتابه المذكور .

١٠ – وقال العلامة السيد أبو بكر بن شهاب الدين الحضرمي الشّافعي العلوي[1] رحمه الله تعالى في كتابه « الترياق النافع على جمع الجوامع » (٢/ ٢٥٤ ، ٢٥٥) : « ووقف بعضهم عن القول بالتفضيل ، وقال : للكل فضل ، ولا ندري من فضله الله على غيره ؟ وليس هذا أمراً يؤخذ فيه بالقياس والرأي ، فوجب الإمساك عن الخوض فيه ، قال بعض الأكابر : وما بهذا القول من بأس لأن تفويض ما لا يعلم حقيقته إلا الله إلى علمه تعالى غير مستنكر اهـ . على أنَّ مسألة التفضيل ليست ممّا يجب اعتقاده ، ولا نحن مكلفون بها ، وقد نبه شراح المتن على سهو المصنف[2] في جعل هذه المسألة في هذا الكتاب فيما يجب اعتقاده ، إذ ليست مما يضل فيه المخالف، قال العلماء : ولا يشكل في هذا التفضيل بالذرية المشرفة ، لأنّه لا من حيث البضعية المكرمة ، أمّا باعتبارها فلا يفضل أحد على ذريته صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم كائناً من كان اتفاقاً » .

---

(١) السيد أبو بكر بن شهاب الدين الحضرمي الشافعي العلوي كان من كبار العلماء ، ارتقى إلى مصاف العلماء النابهين وهو دون العشرين ، وكان موضع إجلال كبير من العلويين وغيرهم ، وعندما عاد من الهند سنة ١٣٣١ إلى حضرموت كان الاحتفال ساعة دخوله مدينة تريم عظيماً لم يعهد مثله لغيره فأطلقت المدافع ، ونشرت الأعلام ، وفي المقدمة خدام السقاف ، وتولى نظارة مسجد العلامة السيد عمر المحضار السقاف . راجع تاريخ الشعراء الحضرميين (٤/ ١٨٤-١٨٧) .

(٢) يعني التاج السُبكي صاحب جمع الجوامع ، راجع المحلي على جمع الجوامع (٤/ ٤٩١) .



الفصل الثاني

مذهب من ذهب إلى التوقف في المفاضلة



الفصل الثاني

مذهب من ذهب إلى التوقف في المفاضلة

وهذا هو مذهب الجماهير من أهل المدينة - من غير آل البيت عليهم السَّلام وشيعتهم - وصرَّح به الإمام مالك ، ونقله عن شيوخه .

١ - قال ابن عبد البر في الاستذكار (١٤/ ٢٠) :

« حَدَّثَنَا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حَدَّثَنَا قاسم بن أصبغ ، قال : حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي خَيْثَمة ، قال : حَدَّثَنَا أحمد بن زُهَيْر بن حرب ، قال : حَدَّثَنَا عبد السلام بن صالح ، قال : حَدَّثَنَا عبد الله بن وهب ، قال : سمعتُ مالكاً يقول : لا أفضل أحداً من العشرة ، ولا غيرهم ، على صاحبه ، وكان يقول : هذا من علم الله الذي لا يعلمه غيره .

قال : وقال مالك : أدركتُ شيوخنا بالمدينة وهذا رأيهم » .

٢ - وقال ابن عبد البر في الاستذكار (١٤/ ٢٤١ ، ٢٤٣) :

« وذكر الزُّبَيْر بن بَكَّار ، قال : حَدَّثَنَا إسماعيل بن أُوَيْس ، عن مالك ابن أنس ، قال : ليس من أمر النَّاس الذين مضوا التفضيل بين النَّاس » .

وقال ابن عبد البر في الاستذكار (١٤/ ٢٤٣) :

« وحَدَّثَنَا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حَدَّثَنَا قاسم بن أصبغ ، قال : حَدَّثَنَا أحمد بن زُهَيْر ، قال : سمعتُ مصعب بن عبد الله الوليدي ، يقول : لم يكن أحدٌ من مشايخنا الذين أدركتُ ببلدنا يُفَضِّلُ بين أحد من العشرة ، لا مالكٌ ، ولا غيره » .

وهذا هو المشهور عن أهل المدينة [1].

ففي كتاب السُّنة للخلال (رقم ٥٠٨) أنَّ أبا عبد الله أحمد بن حنبل قال: «لا أذهب إلى ما روى الكوفيون إبراهيم وغيره، ولا إلى ما روى أهل المدينة لا يفضلون أحداً على أحد».

٣ - وأكثر ابن عبد البر من ذكر التوقف في المفاضلة التعيينية بين الصحابة رضي الله عنهم، فقال في الاستذكار (١٤/ ٢٣٧، ٢٣٨):

«وأمَّا التعيين فيهم، وتفضيل بعضهم على بعض، فهذا لا يصح في نظرٍ ولا اعتبار، ولا يحيط بذلك إلا الواحد القهار المطّلع على النيات الحافظ للأعمال، إلا من جاء فيه أثر صحيح بأنه في الجنة، جاز أن يقال فيه ذلك اتباعاً للأثر، لا أنَّه أفضل من الذين شاركوه في مثل فضله ذلك، ومن فضله رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم بخصلة، وشهد له بها جاز أن يُفضَّل بها في نفسه، لا على غيره».

ثُمَّ قال ابن عبد البر:

«ولم يأتِ عنه صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم من وجهٍ صحيح، تجب

---

(١) فإن قيل: هل نُقلت عن الإمام مالك أقوال أخرى في التفضيل؟، قلت: للإمام مالك رحمه الله تعالى أربعة أقوال في المفاضلة: القول الأول: أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، والثاني: الوقوف عن تفضيل بعضهم عن بعض، والثالث: تفضيل أبي بكر على عمر، ثم التوقف عن المفاضلة بين عليٍّ وعثمان، هذه الثلاثة ذكرها محمد بن رشد. راجع: البيان والتحصيل، كتاب الجنائز (ص ٢٢٨). والقول الرابع: ذكره القاضي عياض في المدارك (٢/ ٤٦) وقف فيه مالك عند الخلفاء الثلاثة، وقد باحثه العلامة المحقق سيدي عبد الحي بن الصِّدِّيق رحمه الله تعالى في رسالته «الجواب المداوي عن السؤال السلاوي».

الحجة بمثله أنّه قال : فلانٌ أفضل من فلان إذا كانا جميعاً من أهل السوابق والفضائل ، وذلك من أدبه ، ومحاسن أخلاقه صلّى الله عليه وآله وسلّم، لئلا يومىء للمفضول بغيبة ، ويحطه في نفسه فيخرجه ويخزيه ، ولم يكن ذلك أيضاً من دينه ، لأنّه لم يعلم من غيب أمورهم وحقائق شأنهم ، إلا ما أطلعه الله عليه من ذلك ، وكان لا يتقدم بين يديّ ربّه ، ولو كان ذلك من دينه لأفشاه إن علمه ، ومن أخذ عليه الميثاق في تعليمه وتبليغه فلمّا لم يفعل علمنا أنّ قول القائل : فلانٌ أفضل من فلان ، باطل ، وليس بدين ولا شريعة » .

وقد صرّح ابن عبد البر بهذا المعنى في تقدمة كتابه « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » (١/ ١٨)، فانظره .

٤ - وهو مذهب داود بن علي الظاهري وآخرين من متقدّمي أهل العلم ، فقد قال ابن حزم في الفصل (٤/ ١٨٢) : « قال داود بن علي الفقيه رضي الله عنه : أفضل النّاس بعد الأنبياء أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وأفضل الصحابة الأولون من المهاجرين ، ثمّ الأولون من الأنصار ، ثمّ من بعدهم منهم ولا نقطع على إنسان منهم بعينه أنّه أفضل من آخر من طبقته ، ولقد رأينا [1] من متقدمي أهل العلم ممن يذهب إلى هذا القول » .

---

(١) انظر إلى نقل داود بن عليّ هذا المذهب - وهو التوقف - عن جماعة من متقدمي أهل العلم ، ومن المعلوم أنّ الإجماع عند داود الظاهري هو إجماع الصحابة رضي الله عنهم ، فقول جماعة من أهل العلم بالتوقف ومنهم إمام الظاهرية ينفي إجماع الصحابة على أنّ التفضيل كالخلافة ، فأين دعاوى الإجماع التي يعقبها التشنيع والتشهير ؟ .

ثُمَّ قال ابن حزم : « وقال لي يوسف بن عبد الله بن عبد البر النميري غير ما مرة : إنَّ هذا هو قوله ومعتقده » .

٥ – وهذا ما صرَّح به ابن أبي زيد القَيْرواني فقال في عقيدته (ص ١٢٥ مع شرح القاضي عبد الوهاب) : « وأفضل الصحابة رضي الله عنهم الخلفاء الراشدون المهديون » وسكت ، وهي طريقة المدنيين ، واشتغالُ الشراح فيما بعد بالمفاضلة بين الخلفاء الأربعة على طريقة المتأخرين مجانبة لطريقة ابن أبي زيد القَيْرواني ، الذي ذكر التفضيل جملة مع السكوت والإمساك عن التفصيل ، والله المستعان ، فتدبر .

٦ – وقال أبو سليمان الخطَّابي في معالم السنن (٧/ ١٨) : « وقال قوم لا يقدم بعضهم على بعض » .

٧ – وقال الإمام محمد بن عليّ المازري المالكي في « المعلم بفوائد مسلم » (٣/ ١٣٧) : « أمَّا تفضيل الصحابة بعضهم على بعض فقد ذهبت فرقة إلى الإمساك عن هذا ، وأنَّه لا يفضَّلُ بعضهم على بعض ، وقالت : هم كالأصابع فلا ينبغي أن يتعرض للتفضيل بينهم » .

٨ – قلتُ : وينبغي أن يكون هذا هو مذهب مَنْ وجد أنَّ النصوصَ – في نظره – متعارضة ولا تصرح بالأفضلية ، فاحتجَّ لها بالإجماع الموهوم ، أو مشى مع الأكثرين أو فضلاء وأئمة المذهب ، فالإجماع الموهوم وقول الأكثرين ليسا بحجة ، فلمَّا سقط الثاني ، بقي الأول وهو التوقف ، فتدبر .

إشكال في تحقيق
دليل مذهب أهل السنة والجماعة على الأفضلية

١ - بعد أن علمت أنّ أهل السنة مختلفون في مسألة الأفضلية ، فإنّ المعتمد عند المتأخرين أن ترتيب الأربعة في الفضل كترتيبهم في الخلافة ، وهو ترتيب ظني .

٢ - وقد صرح أئمةُ أهل السنة والجماعة والذين يرجع إليهم في تحقيق مسائل أصول الدين أمثال : الباقلاني ، وإمام الحرمين ، والغزالي ، والآمدي ، والسعد التفتازاني ، والشريف الجُرْجاني ، والقرطبي ، والمازري ، قد صرّحوا أنّ الأدلة على تفضيل عليٍّ أو أبي بكر هي أدلة متعارضة ظنية الدلالة لا تقوم الحجة بها .

٣ - فلمّا لم يجد هؤلاء الأئمة مرامهم وغرضهم وبغيتهم في الأدلة السمعية انتقلوا إلى الاستدلال على الأفضلية بالإجماع المذهبي أو بقول الجمهور وكلاهما ليس بحجة شرعية ، فعبارة إمام الحرمين في الإرشاد (ص ٤٣١) : « لا قاطع شاهد من العقل على تفضيل بعض الأئمّة على البعض ، والأخبار الواردة على فضائلهم متعارضة ، لكن الغالب على الظن أنّ أبا بكر أفضل ، ثُمّ عمر ، ثُمّ يتعارض الظنون في عثمان وعليٍّ رضي الله عنهما ، ... ، لنا إجمالاً أنّ جمهور عظماء الملة وعلماء الأمة أطبقوا على ذلك ، وحسن الظن بهم يقضي بأنّهم لو لم يعرفوه بدلائل وأمارات لما أطبقوا عليه ، وتفصيلاً : الكتاب ، والسنة ، والأثر ، والأمارات » .

فصرّح إمام الحرمين بالآتي :

١ – انتفاء الدليل العقلي .

٢ – الأدلة النقلية متعارضة .

٣ – ثُمَّ صَرَّح بأنَّ الغالب على الظن هو الترتيب المذكور .

٤ – وكأنَّ سائلاً يسأل فيقول : إذا خلت المسألة من الدليل العقلي والنقلي ، فما الحجة لما ذهبت إليه ؟ .

فكان جوابه هو : « لنا إجمالاً أنَّ جمهور عظماء الملة وعلماء الأمة ... »

فكان جوابه غاية في الجودة ، فاستدلَّ بقول الجمهور ، ولم يستطع أن يذكر إجماعاً .

أمَّا الإمام الغزالي رحمه الله تعالى فعبارته[1] في الاقتصاد (ص ٢٠٧) هي : « قد أجمعوا على تقديم أبي بكر ، ثُمَّ نَصَّ أبو بكر على عمر ، ثُمَّ أجمعوا بعده على عثمان ، ثُمَّ على عليٍّ – رضي الله عنهم – ، وليس يظن منهم الخيانة في دين الله تعالى لغرض من الأغراض ، وكان إجماعهم على ذلك من أحسن ما يستدلُّ به على مراتبهم في الفضل » .

قلتُ : صَرَّح الغزالي بأنَّ الإجماع على الخلافة من أحسن ما يستدلُّ به على مراتبهم في الفضل » .

فدليل إمام الحرمين – المتقدم – أقعد وأغرب في آن واحد ، لأنَّه قول الجمهور ، وقد علمت بأنَّ قول الجمهور ليس بحجة .

ودليل الإجماع عند الغزالي هو التلازم بين الإمامة والخلافة[2] ،

---

(١) وسيأتي بسط كلام الغزالي في الفصل التالي إن شاء الله تعالى .

(٢) سيأتي مزيد بيان – إن شاء الله تعالى – في الفصل التالي .

ويجاب عليه بأمرين :

أولاً : بجواز عقد الإمامة للمفضول مع وجود الفاضل ، وهو الصحيح المعتمد عند الأشاعرة والماتريدية وجمهور المعتزلة .

إشكال يحتاج لحل

ثانياً : سلّمنا – تنزلاً – بالتلازم بين الخلافة والأفضلية ، وهذه الأفضلية هي أفضلية زمانية ليست مطلقة ، فلا يلزم منها أفضلية الخليفة على الإطلاق ، إنّما هو أفضل من بحضرته ، فمن غاب عنه أو تقدمت وفاته لا يدخل في الإجماع المدعى ، فإذا انعقد الإجماع – وهو لم ينعقد ولكن تنزلاً فقط – على التلازم بين خلافة عمر وأفضليته أو عثمان وأفضليته ، فهل يلزم من ذلك أنَّ عمر أو عثمان أفضل من الذين قضوا قبلهما : كفاطمة ، وخديجة ، وحمزة ، وجعفر ، وأبي عبيدة ، وأمثالهم رضي الله تعالى عنهم[1]؟ .

هذا إشكال يحتاج إلى حلٌ ، أرجو ممن يقف عليه ويهتدي إلى حلٌ بدون تكلف أن يوقفني عليه ، والله المستعان .

والحاصل ممَّا تقدَّم أنَّ أهل السنة والجماعة يفتقدون الدليل على أن الترتيب في الأفضلية كالترتيب في الخلافة ، فتدبر ، والله أعلم بالصَّواب ، وفوق كُلِّ ذي علم عليم .

---

(١) ستأتي في الباب التالي – إن شاء الله تعالى –نصوص تؤيد هذا المعنى .



الفصل الثالث

النظر في دعوى التلازم بين الخلافة والأفضلية



الفصل الثالث

النظر في دعوى التلازم بين الخلافة والأفضلية

وقد يحتج أو يستأنس بعضهم على الأفضلية بترتيبهم في الخلافة، فيقال: أبو بكر، ثُمَّ عمر، ثُمَّ عثمان، ثُمَّ عليّ، كترتيبهم في الخلافة[1]، وهذا التلازم فيه نظر، فبعد الاتفاق على أنّه ظنّي، فإنّه لا يصلحُ دليلاً على تفضيل متقدّم في الخلافة على متأخر، لأنَّ الخلافة بعد انتقال النَّبيِّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، والنَّاس لا يتفاضلون بالمناصب بل بكثرة الفضائل والخصائص.

قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في كتابه «الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٢٠٧)»: «وترتيبهم في الفضل عند أهل السنة كترتيبهم في الإمامة، وهذا لمكان أن قولنا: فلان أفضل من فلان، معناه: أن محله عند الله تعالى في الآخرة أرفع، وهذا غيب لا يطلع عليه إلا الله ورسوله إن أطلعه عليه، ولا يمكن أن يدعى نصوص قاطعة من صاحب الشرع متواترة مقتضية للفضيلة على هذا الترتيب، بل المنقول الثناء على جميعهم، واستنباط حكم الترجيحات في الفضل من دقائق ثنائه عليهم، رمي في عماية، واقتحام أمر آخر أغنانا الله عنه».

ثُمَّ قال رحمه الله تعالى:

«قد أجمعوا على تقديم أبي بكر، ثُمَّ نَصَّ أبو بكر على عمر، ثُمَّ أجمعوا بعده على عثمان، ثُمَّ على عليٍّ - رضي الله عنهم - وليس يظن

---

(١) ولا يذكرون الإمام الحسن بن عليٍّ عليهما السَّلام مع اتفقاهم على صحة إمامته بعد أبيه!، وبعض من صنَّف في الخلفاء يزيد في النَّكادة فيذكر ملوك بني أمية بعد عليٍّ عليه السلام..!!.

منهم الخيانة في دين الله تعالى لغرض من الأغراض ، وكان إجماعهم على ذلك من أحسن ما يستدلُّ به على مراتبهم في الفضل » .

قلتُ : يؤخذ من كلام الإمام أبي حامد الغزالي فوائد ، منها :

١ - أنَّ الأصل هو التوقف في المفاضلة ، واستنباط الترجيح رمي في عماية ، واقتحام أمر أغنانا الله عنه .

٢ - استدلَّ على التفضيل بالإجماع ، فقال : « وكان إجماعهم على ذلك - يعني الخلافة - من أحسن ما يستدل به على مراتبهم في الفضل » .

قلتُ : الكلام على دعوى الإجماع ، والتلازم بين الأفضلية والخلافة فيهما نظر من وجوه :

الأول : أن هذا قد يستقيم على القول بوجوب تقديم الأفضل ، ويلزم منه اتفاق الصحابة على البحث عن الأفضل وتقديمه من هذه الحيثية ، وهذا بعيد جداً عن الصواب .

الثاني : لا تلازم البتة بين صحة الخلافة والإجماع على الخليفة ، فقد تخلَّفَ عن خلافة الأربعة عدد من أفاضل الصحابة ، ولم يقع الإجماع على أيٍّ منهم ، والخلاف على أبي بكر وعليٍّ مشهور ومنتشر ، ومع ذلك فخلافة الأربعة مقطوع بصحتها .

الثالث : أنَّه يكفي لصحة الخلافة اتفاق أكثر أهل الحل والعقد ، لذلك بويع الصِّدِّيق رضي الله عنه في السقيفة ، ورفض عليٌّ كرم الله وجهه البيعة إلا في المسجد في حضور أهل الحل والعقد .

الرابع : قال الشيخ الإمام محيي الدين ابن العربي الحاتمي في :

« تقديمُ شخصٍ بالإمامة على آخر ، إنَّما هو تقدمٌ بالزمان ، ولا يلزم منه تقدم بالفضل ، فإنَّ الله تعالى قد أمرنا باتباع ملة أبينا إبراهيم ، وليس ذلك لكونه أحق بها من سيدنا ومولانا محمد صَلّى الله عليه وآله وسَلّم ، وإنما هي لتقدمه بالزمان ، فإنَّ للزمان حكماً في التقدم ، من حيث هو زمان ، لا من حيث المرتبة ، وذلك كالخلافة بعد رسول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم ، فإنَّ من حكمة الله تعالى ترتيبها بحسب الآجال والأعمار التي قدرها الله عزَّ وجَلَّ أيام ولاية كلٍّ واحد على التعين ، مع أنَّ كلَّ واحد أهل لها حال ولاية الآخر ، وقد سبق في علم الله أنَّه لا بُدَّ من ولاية كل واحد من الخلفاء الأربعة على الترتيب الذي وقع ، حتَّى لو قدر أن المتأخر تقدم فلا بُدَّ من خلعه حتَّى يلي أحدهم من لا بد له من الولاية بعده عند الله تعالى ، فكان في ترتيب ولايتهم بحكم أعمارهم عدم وقوع خلع أحدهم مع الاستحقاق ، إذ الصحابة كلهم عدول » .

وقال الشيخ محيي الدِّين في موضع آخر : « وبالجملة فلا ينبغي الخوض في مثل ذلك إلا مع وجود نصٍّ صريح ، مع أنَّنا قائلون بترتيب هؤلاء الخلفاء الأربعة كما عليه الجمهور ، وإنما خالفناهم في علة التقديم ، فهم يقولون : هي الفضل ، ونحن نقول : هي تقدم الزمان ، ولو كان كلُّ من تأخر كان مفضولاً ، لكان من تقدم النَّبي صَلّى الله عليه وآله وسَلّم أفضل منه ، ولا قائل بذلك من المحققين » . وراجع اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر للعلامة عبد الوهاب الشعراني (ص ٣٣٢ ، ٣٣٣) .

وصَرَّح بهذا المعنى الجليل القاضي عياض في شرح مسلم (٧/ ٣٨٩) .

الخامس : قال العلامة المقبلي في « الأرواح النوافح » (ص ٣٩٧ ،

٣٩٨) : « الإمارات الخاصة شعبة من الإمارات العامة ، والنظر إنَّما هو إلى من يراد به قيام المصالح وانحسام المفاسد ، وذلك غير مقصور على فضيلة خاصة ، بل قد يكون المفضول بالفضل الأخروي أقوم بحد كثير حتَّى تتعين إمارته ، وما زال عمرو بن العاص في زمن النبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم وزمن أبي بكر وعمر أميراً تحت إمارته من هو خير منه كأبي عُبَيْدة ، بل لا نسبة بينهما إلا نسبة الإسلام ، إذ ليس عمرو من أفضل الصحابة ولا من أفاضلهم ، وعزلَ عمرُ سعدَ بن أبي وقاص ، وقال : ما عزلته من عجز ولا خيانة ، ثُمَّ ولَّى معاوية ولا نسبة بينهما ، وحكاية نحو هذا تطول ، ولكن من له دربة بالواقعات يعلم توارد الأنظار الصحيحة على ما ذكرنا» .

ثُمَّ قال العلامة المقبلي : «ولا فرق بين إمارةٍ وإمارةٍ ، إنَّما مدار الإمارة على ما يحصل به مقصودها الذي شُرِعَت لأجله ، وما زاد على ذلك فهو دعوى قلما قام عليها دليل ، هذا هو الحق - وإن ورمت هناك أنوف - » .

ثُمَّ قال رحمه الله تعالى : « وأمَّا دعوى الإجماع بمعنى اتفاق الأنظار أنَّ المتعين للأمر فلان كأبي بكر فضلاً عن غيره ، فمن تلك الدعاوى التي لا يخفاك مما كررناه في كتابنا هذا أنَّه لا مستند لها إلا ما وجدنا عليه آباءنا ، فتبين لك من هذا أنَّ الرفع والوضع والمفاضلة المقصودة لأهل الهمم لا ملازمة بينها وبين الإمارة ، وأنَّ الصحابة قصدوا ما يناسب الحادثة وهم أحق النَّاس بالظن بهم بأنَّهم بلغوا جهدهم ، وأحق النَّاس بظن الإصابة ، ولم نكلف والحمد لله بأخص من ذلك » .

السادس : أنَّه لا تلازم بين الخلافة والأفضلية إلا عند القائلين بتعيين الأفضل للخلافة ، وهو مذهب نظري ، ومعارض بتصرفات الصحابة أنفسهم ، وهذه بعض تصرفات كبار الصحابة التي تعارض دعوى التلازم بين الخلافة والأفضلية :

أ - قال الإمام أبو منصور البغدادي في أصول الدِّين (ص ٢٩٤) : « ودليل قول من أجاز إمامة المفضول مبني على صحة إمامة أبي بكر وعمر فإذا صحَّت إمامة عمر فقد قال في أهل الشورى : لو كان أبو عبيدة بن الجراح حياً لولَّيته عليكم ، مع علمه بأنَّ علياً أفضل منه . وفي هذا دليل على أن الصحابة كانوا يرون جواز إمامة المفضول » .

وهذا المعنى صرَّح به أبو بكر الباقلاني في التمهيد (ص ١٨٤) .

وقال الباقلاني في التمهيد أيضاً (ص ١٩٥) عند الكلام عن قول أبي بكر رضي الله عنه : وليتكم ولستُ بخيركم : « يمكن أن يكون قد اعتقد أنَّ في الأمَّة أفضل منه إلا أنَّ الكلمة عليه أجمع ، والأمَّة بنظره أصلح ، لكي يدلهم على جواز إمامة المفضول » .

فعلم أنَّه لا تلازم بين الخلافة والأفضلية .

وفي الفتح (٧/ ٦٩) في قصة الشورى : « قال ابن بطال : فيه دليل على جواز تولية المفضول على الأفضل منه ؛ لأنَّ ذلك لو لم يجز لم يجعل الأمر شورى إلى ستة أنفس مع علمه أنَّ بعضهم أفضل من بعض ، قال : ويدلُّ على ذلك أيضاً قول أبي بكر[1] : « قد رضيتُ لكم أحدَ الرجلين عمر وأبي عُبَيْدة مع علمه بأنَّه أفضل منهما » .

---

(١) يعني في السقيفة .

ب - ومن ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه (رقم ٢٣٨٥) عن عائشة وسُئلت : مَنْ كان رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم مستخلفاً لو استخلف ؟ ، قالت : « أبو بكر ، فقيل لها : ثُمَّ مَنْ بعد أبي بكر ؟ ، قالت: عمر ، ثُمَّ قيل لها : مَنْ بعد عمر ؟ قالت : أبو عبيدة بن الجراح » .

قلتُ : فعلى مذهب التلازم بين الخلافة والأفضلية يكون أبو عبيدة بن الجرّاح رضي الله عنه أفضل من عليٍّ وعثمان ، وهو بذلك يعارض دعوى الإجماع على أفضليتهما بعد الشيخين رضي الله عنهم .

جـ - وأخرج أحمد في المسند (١/ ١٨) ، وفي الفضائل (رقم ١٢٨٥ ، ١٢٨٧) ، وابن شَبَّه في تاريخ المدينة (٣/ ٨٨٦)، وابن سعد (٣/ ٤١٣ ، ٥٩٠) ، عن عمر بن الخطاب أنّه قال : إنْ أدركني أجلي وأبو عبيدة حيٌّ استخلفته ، فإنْ سألني اللهُ : لِمَ استخلفته على أمة مُحَمَّد صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ؟ قلتُ : إنّي سمعتُ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم يقول : « لكُلِّ نبيٍّ أميناً ، وأميني أبو عبيدة بن الجراح ، فأنكر القوم ذلك ، وقالوا : ما بالُ عُلْيي قريش ؟ - يعنون بني فهر - ، ثُمَّ قال : فإن أدركني أجلي وقد توفي أبو عبيدة استخلفتُ معاذ بن جبل ، فإنْ سألني ربِّي عَزَّ وجَلَّ : لِمَ استخلفته ؟ قلتُ : سمعتُ رسولَ الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم يقول : « إنّه يحشر يوم القيامة بين يدي العلماء نَبْذَةً » .

قال الحافظ في الفتح : « رجاله ثقات » ، وصحَّحه الذَّهبي في سير أعلام النبلاء (١/ ١١ ، ١٢) . وقال عمر بن الخطاب نحو هذا المعنى في خالد بن الوليد فراجعه في سير النبلاء (١/ ٣٧٢) .

قلتُ : فعلى مذهب القائلين بالتلازم بين الخلافة والأفضلية ، يكون أبو عُبَيْدة بن الجَرَّاح ، ومعاذ بن جَبَل ، وخالد بن الوليد رضي الله عنهم أفضل من عليٍّ وعثمان في مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنهم ، وتكون دعوى الإجماع على تفضيل الأربعة وفق الخلافة منهارة بقول ابن الخطاب رضي الله عنه .

د - وإذا كانت الخلافة للأفضل لكان البحث في السقيفة في تحقيق المناط ، وهو بالبحث عن الأفضل ، ولكن الصحابة رضي الله عنهم تنازعوا فيما بينهم في السقيفة ، وقال الأنصار : « منَّا أمير ومنكم أمير » وكثر اللغط ، وارتفعت الأصوات ، فقال أبو بكر : « منَّا الأمراء ومنكم الوزراء » .

وقال أبو بكر الصِّدِّيق رضي الله تعالى عنه : « رضيتُ لكم أحد هذين الرجلين : عمر ، وأبو عبيدة أمين هذه الأمة » .

وطلبها الحُباب بن المنذر الأنصاري البدري رضي الله تعالى عنه لآله ، وقال : « أنا جُذَيْلُها المُحَكَّكُ ، وعُذَيقها المرجَّب ... » .

وطلبها لنفسه سعد بن عبادة رضي الله تعالى عنه سيد الخزرج ، ولم يبايع سعدٌ ولا ابنه قيسٌ الصِّدِّيقَ إلى أن مات .

وقال جَمْعٌ من الأنصار : « لا نبايع إلا علياً » ... إلى غير ذلك ممَّا حدث في سقيفة بني ساعدة . راجع حديث السقيفة في المسند (١/ ٥٥ ، ٥٦) ، والبخاري (٣٦٦٨ ، ٦٨٣٠) ، ومسلم (١٦٩١) ، والحميدي (٢٦ ، ٢٧) ، والنسائي (٧١٥٦ ، ٧١٥٩) ، وابن حِبَّان (رقم ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٦٢٣٩) ، والبيهقي (٨/ ٢١١) ، وغيرهم .

ثُمَّ احتجَّ المهاجرون على الأنصار بقوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : «الأئمَّة من قريش » .

ولو كانت أفضلية الصدّيق رضي الله عنه ظاهرة ، ولا خلاف عليها ، والتلازم بين الخلافة والأفضلية ظاهر وحاضر في أذهان الحاضرين في السقيفة لَحُسم الأمر بينهم بالدليل الخاص وهو الاتفاق على أفضلية الشيخين ، ولكنّه حُسِمَ - بين الحاضرين - بالدليل العام ، وهو قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: « الأئمّة من قريش » ، فيدخل فيه كلُّ قرشي ، واكتفى به الأنصار ، ولم ينظروا للأفضل أو المفاضلة ، بل قدّم الصدّيق عُمرَ وأبا عبيدة على نفسه ، كما تقدّم .

هـ - وقال ابن الأثير في الكامل (٢/ ١٧٩) : « وتخلف عليٌّ ، وبنو هاشم ، والزبير ، وطلحة عن البيعة » .

وقال ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/ ٩٧٣) في ترجمة أبي بكر رضي الله عنه : « وتخلف عن بيعته سعد بن عبادة ، وطائفة من الخزرج ، وفرقة من قريش ، ثُمّ بايعوه بعد، غير سعد » .

و - وتخلّفَ أيضاً خالدُ بن سعيد بن العاص رضي الله عنه وهو من السّابقين - بل هو الخامس أو السادس دخولاً في الإسلام - عن بيعة الصدّيق ، وهو مشهور ومعروف ، وقال أبو جعفر الطّبري في تاريخه (٣/ ٣٨٧) : حَدّثنا ابن حميد ، قال : حَدّثنا سلمة ، عن ابن إسحاق ، عن عبد الله بن أبي بكر ، أنّ خالد بن سعيد لمّا قدم من اليمن بعد وفاة رسول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم ؛ تربّص ببيعته شهرين ، يقول : قد أمّرني رسولُ الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم ، ثُمّ لم يعزلني حتّى قبضه الله ، وقد لقي عليَّ بن أبي طالب وعثمان بن عفان ، فقال : يا بني عبد مناف ، لقد طبتم نفساً عن أمركم يليه غيركم » .

فهؤلاء وهؤلاء جماعة من المهاجرين والأنصار تخلفوا أو تأخروا عن بيعة الصِّدِّيق رضي الله عنهم ، وموقفهم في التفضيل يحتمل الآتي :

أولاً - إمَّا أنَّهم يرون أنَّ أفضل الصحابة هو الصِّدِّيق .

ثانياً - وإمَّا أنَّهم لا يرون أفضل الصحابة هو الصِّدِّيق .

فعلى الاحتمال الأول يلزم من تأخرهم أنَّهم كانوا يذهبون أنَّه لا يشترط للخلافة الأفضل .

وعلى الاحتمال الثاني وأكثرهم بايع فيما بعد ، كانوا يرون أنَّ الخلافة لا تتعلق بالأفضل .

ز - وفي الاستيعاب (٣/ ٩٧٤) : « وذكر ابن المبارك ، عن مالك بن مغْوَل ، عن أبي الخير ، قال : لما بُويع لأبي بكر جاء أبو سفيان بن حرب إلَى عليٍّ ، فقال : غلبكم على هذا الأمر أرذلُ بيتٍ في قريش ، أما والله لأملأنها خيلاً ورجلاً . قال : فقال عليٌّ : ما زلت عَدواً للإسلام وأهله ، فما ضرَّ ذلك الإسلام وأهله شيئاً ، وإنَّا رأيْنا أبا بكر لها أهلاً ، وهذا الخبر مما رواه عبد الرزاق ، عن ابن المبارك » .

وهذا الخبر مشهور ، وله ألفاظ .

ح - وفي تاريخ ابن الوردي (ص ١٣٤) : « بايع عمر أبا بكر ، وانثال النَّاس يبايعونه في العشر الأوسط من ربيع الأول سنة إحدى عشرة خلا جماعة من بني هاشم ، والزُّبيْر ، وعتبة بن أبي لهب ، وخالد بن سعيد بن العاص ، والمقداد بن عمرو ، وسلمان الفارسي ، وأبو ذر ، وعَمَّار بن ياسر ، والبراء بن عازب ، وأبيُّ بن كعب ، وأبو سفيان من بني أمية ، ومالوا مع عليٍّ رضي الله عنهم ، وقال في ذلك عتبة بن أبي لهب :

ما كنتُ أحسب أنَّ الأمر منصرف
عن هاشم ، ثم منهم عن أبي حسن
عن أول النَّاس إيماناً وسـابقـة
وأعلم النَّاس بالقـرآن والسنن
وآخـر النَّاس عـهـداً بالنَّبيِّ ومن
جبريل عون له في الغسل والكفن
من فـيـه مـا فـيـهم لا يمترون به
وليس في القوم ما فيه من الحسن[1]

ط - أنَّ العبَّاس رضي الله عنه قال لعليٍّ في مرض النَّبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم الذي توفي فيه : اذهب بنا إلى رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم فلنسأله : فيمن هذا الأمر ؟ فإن كان فينا علمنا ذلك ، وإن كان في غيرنا كلمناه فأوصى بنا . كذا أخرجه البخاري (رقم ٤٤٤٧ ، الفتح ٨/ ١٤٢) .

فسؤال العبَّاس رضي الله عنه صريح في السؤال عن الخليفة وليس عن الأفضل ؛ فتعين أنه لا تلازم بينهما .

السابع : قال ابن حزم في الفصل (٤/ ٢٠٩) : « قد صحَّ أنَّ أبا بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه خطب النَّاس حين ولي بعد موت رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم فقال : « أيُّها النَّاس ، إنِّي وليتكم ولستُ بخيركم »[2] ، فقد

(١) الاستيعاب (٣/ ١١٣٣) ، أسد الغابة (٣/ ٦٢١) .

(٢) أخرج خطبة الصِّدِّيق رضي الله عنه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٣٣٦) ، وابن هشام (٤/ ٦٦) ، وابن سعد (٣/ ١٨٢) ، وصحح إسنادها ابنُ كثير في البداية والنهاية (٥/ ٢٨٠ ، ٦/ ٣٤٠) ، وفي سيرته (٤/ ٤٩٣) .

صَحَّ عنه رضي الله عنه أنَّه أعلن بحضرة جميع الصحابة رضي الله عنهم أنَّه ليس بخيرهم ، ولم ينكر هذا القول منهم أحد ، فدلَّ على متابعتهم له » .

وإنَّ الصِّدِّيق رضي الله عنه لم يدَّعِ الأفضلية لنفسه ، بل ادَّعى الفضل فقط ، قال أبو محمد ابن حزم في الفصل (٤/ ٢١٠) : « وممَّا تبين أنَّ أبا بكر رضي الله عنه لم يقل : وليتكم ولست بخيركم ، إلا محقاً ، صادقاً ، لا تواضعاً .

ثُمَّ ذكر عن أبي سعيد الخُدْري ، قال : قال أبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه : ألستُ أحق النَّاس بها أو لست أول من أسلم ؟ ألست صاحب كذا[1] ... ؟ .

قال أبو محمد : فهذا أبو بكر رضي الله عنه يذكر فضائل نفسه ، إذ كان صادقاً فيها ، فلو كان أفضلهم لصَرَّح بذلك وما كتمه ، وقد نزهه الله تعالى عن الكذب » .

* * *

وإذا علمت أن التلازم بين الخلافة والأفضلية غير صحيح ؛ فالتحول من التوقف المبني على النصوص والقواعد إلى الإجماع المزعوم - وقد علمتَ ما فيه - خطأ ، ولذلك فإنَّ حكاية التوقف مذهباً للغزالي أراه صواباً ، وهذا ينبغي أن يعد مذهب أئمَّة الأشاعرة كالباقلاني ، وإمام الحرمين ، والآمدي ، والسَّعد ، وغيرهم ممن تقدم القول عنهم بأنَّ مسألة المفاضلة ظنية ، بل إنَّ الباقلاني استحسن التوقف كما تقدَّم النقل عنه (ص ٢٠) ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) أخرجه البخاري .

فائدة وإلزام

عن خلافة الإمام الحسن بن عليٍّ عليهما السَّلام

الخليفة الراشد الخامس هو الإمام السِّبط الحسن بن عليٍّ عليهما السَّلام، قال ابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ٢٣): «والدليل على أنَّه أحد الخلفاء الراشدين الحديث الذي أوردناه في دلائل النبوة من طريق سفينة مولى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم أن رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم قال: «الخلافة بعدي ثلاثون عاماً، ثُمَّ تكون ملكاً»، وإنَّما كملت الثلاثون بخلافة الحسن بن عليٍّ، فإنَّه نزل عن الخلافة لمعاوية في ربيع الأول من سنة إحدى وأربعين، وذلك كمال ثلاثين سنة من موت رسُول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم فإنَّه توفي في ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة...».

قلتُ: خلافة الحسن بن عليٍّ عليهما السلام صحيحة عند كافة أهل السنة[1]، وهم يُلزَمُون بأنَّ الحسن بن عليٍّ هو أفضل الصحابة رضي الله عنهم بعد الخلفاء الأربعة وفق القواعد، قال اللقَّاني في الجوهرة:

وخيرهم من ولي الخلافة

وأمرهم في الفضل كالخلافة

فعلى القول بأنَّ الخلافة لا تكون إلا للأفضل - وهو قول الأشعري - فالحسن بن عليٍّ هو الأفضل.

---

(١) هنا مباحث كثيرة، وتاريخ كاد أن يضيع، ينبغي أن يفرد على أساس علمي وتجرد كامل

وعلى القول الثاني بجواز تولي المفضول، وتعارض أدلة التفضيل بما يوجب التوقف في التفضيل ، بيد أنَّ التفضيل أخذ من الترتيب في الخلافة وهو قول جمهور أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية ، فالحسن بن عليٍّ هو الأفضل بعد الخلفاء الأربعة على هذا القول أيضاً .

وهذا البحث على أصول جمهور أهل السُّنة ، أمَّا الشيعة الزيدية والإمامية فخلافة الحسن مقطوع بصحتها ، وأفضليته بعد أبويه رضوان الله عليهما كذلك، وهو قول من فَضَّل البضعة النبوية الشريفة على سائر الصحابة، وهو عليه السلام أذهب الله تعالى عنه الرجس وطهره تطهيراً، وهو سيد شباب أهل الجنة مع أخيه الحسين، والله أعلم بالصَّواب .

فإنْ قيل : سلمنا أنَّه الأفضل، ولكن أفضليته زمانية، فهو بالنسبة لزمنه فقط وليس مطلقاً .

فالجواب من وجهين :

الأول: وكذا يجب القول في الخلفاء الأربعة ، أفضليتهم زمانية .

والثاني: على القول بالتفضيل الزمني يكون الحسن أفضل من سعد بن أبي وقَّاص ، وسعيد بن زيد رضي الله عنهم، وهما من العشرة المبشرين الذين عاشوا لما بعد خلافة الحسن رضوان الله عليه، وعند ذلك تضطرب الاتفاقات وتنقض الإطلاقات ، ويتسع الخرق على الراقع، والله أعلم بالصَّواب .

* * *



الفصل الرابع

مذهب من قال : أفضلهم من مات في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم



الفصل الرابع

مذهب من قال : أفضلُهم من مات في حياة النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم[1]

بعد أن علمت أنَّ مذهب جمهور المدنيين وطائفة من أهل العلم التوقف في المفاضلة ، فإنَّ المصرِّحين بالتفضيل قد اختلفوا على قولين ، فقال قوم : أفضلهم من مات في حياة النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، وعيَّن آخرون أفضلهم بإطلاق .

١ - فقال ابن عبد البر في الاستذكار (١٤/ ٢٣٧) :

« وقد ذهب قومٌ من جلة العلماء إلى القطع أنَّ من مات في حياة رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم من الشهداء ، مثل : حمزة ، وجعفر ،

---

(١) ذهب بعض الأئمَّة إلى أنَّ تفضيل الصحابة رضي الله عنهم إنما هو من حيث المجموع ، ولا يلزم منه تفضيل كل فرد منهم على غيرهم ، ورأوا أن في آخر الزمان من قد يكون أفضل من بعض الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا اختيار ابن عبد البر والقرطبي ، واستثنى ابنُ عبد البر أهلَ بدر والحديبية للنصِّ عليهم ، واستدلوا على ذلك بأحاديث منها قوله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم : « وَدِدْتُ أنَّا قد رأَيْنا إخواننا » ، قالوا : يا رسول الله ! أوَلسنا إخوانك ؟ قال : أنتم أصحَابي وإخواننا الذين لم يأتوا بعدي » . أخرجه مسلم ، وهناك أحاديث أخرى في الباب ، راجع : « تحقيق منيف الرتبة » للحافظ العلائي (ص ٨٤-٨٦) ، والفتح (٧/ ٦، ٧) ، والمواهب اللدنية (١/ ٤٢٤) ، ومن اطلع ونظر لا يشك في أن أئمة آل البيت عليهم السلام ، وأويس بن عامر القرني ، وجمعاً من أبناء الصحابة ، وعمر بن عبد العزيز ، وسعيد بن جبير ، وإبراهيم النخعي ، والفقهاء السبعة ، والسفيانيين ، ومالكاً ، والشافعي ، وكبار العارفين بالله تعالى ، وأمثالهم رضي الله تعالى عنهم لا يقارنون بأمثال : بسر بن أرطاة ، وأبي الغادية ، والحكم بن أبي العاص ، وحُرقوص بن زهير المعروف بذي الخويصرة التميمي رأس الخوارج ، وبعض الطلقاء والمؤلفة قلوبهم .

ومصعب بن عُمَيْر ، وسعد بن معاذ ، ومن جرى مجراهم ممَّن موتهم قبله ، وصَلَّى عليهم ، وشهد بالجَنَّة لهم ، أفضلُ ممَّن بقي بعده من أصحابه الذين قال فيهم : « ألا لا أدري ما تُحْدِثون بعدي »[1] ، وخاف عليهم من الفتنة والميل إلى الدنيا ، ما قد وقع فيه بعضهم .

وقالوا : معنى قول من قال : أفضل النَّاس بعد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، أو فُلان وفُلان ، يعني مَنْ بقي بعده صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم » .

٢ - وقال الحافظ في الفتح (٧/ ١٧) : وذهب قومٌ إلى أنَّ أفضل الصحابة من استشهد في حياة النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، وعيَّن بعضُهم جعفر بن أبي طالب .

٣ - بل ذكر ابن رشد في الجامع من المقدمات (١٧٦) أنَّهم كذلك يفضلون من مات في حياته صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم . وعزاه لابن عبد البر .

٤ - وقال القاضي عياض في شرح صحيح مسلم (٧/ ٣٨٢) : «وذهبت طائفة من العلماء إلى أن من مات في حياة النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم أفضل ممن بقي بعده ، وهو اختيار أبي عمر بن عبد البر » .

قلتُ : هذا المذهب ، وإن عزاه بعضهم لابن عبد البر فقط ، لكنه مذهب طائفة من جلة أهل العلم كما تقدَّم ، فأين الإطلاقات ، والتهويلات والإجماعات ، والإدعاءات ، وعظم الله تعالى وشَرَّف وكَرَّم التحقيقات والإفادات .

***

الفصل الخامس

مذاهب المعيِّنين للأفضل بعينه



الفصل الخامس

مذاهب المعيِّنين للأفضل بعينه

تمهيد :

ولنبدأ أولاً بتعيين العالمين الجليلين أبي الحسن الأشعري، والقاضي عبد الجبار المعتزلي - وكان من كبار فقهاء الشّافعية - لاختلاف المسلمين في تعيين أفضل الصحابة، ثم نذكر المذاهب فيما بعد.

* قال الإمام أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين (ص ١٤٧) :

« واختلفوا في التفضيل : فقال قائلون : أفضلُ النّاس بعد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم : أبو بكر، ثُمَّ عمر، ثُمَّ عثمان، ثُمَّ عليٌّ.

وقال قائلون : أفضلُ النَّاس بعد رسُول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم : أبو بكر، ثُمَّ عمر، ثُمَّ عليٌّ، ثُمَّ عثمان.

وقال قائلون : نقولُ : أبو بكر، ثُمَّ عمر، ثُمَّ عثمان، ثُمَّ نسكت بعد ذلك.

وقال قائلون : أفضلُ النَّاس بعد رسُول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم : عليٌّ، ثُمَّ بعده أبو بكر.

وأجمع من ثبَّت فضل أبي بكر وعمر أنَّ أبا بكر أفضلُ من عمر، وأجمع من ثبَّت فضل عمر وعثمان أنَّ عمر أفضل من عثمان.

وقال قائلون : لا ندري أبو بكر أفضل أم عليٌّ، فإن كان أبو بكر أفضل فيجوز أن يكون عمر أفضل من عليٍّ، ويجوز أن يكون عليٌّ أفضل من عمر، وإنْ كان عليٌّ أفضل من عمر فهو أفضل من عثمان ؛ لأنَّ عمر

أفضل من عثمان ، وإنْ كان عمر أفضل من عليٍّ فيجوز أن يكون عليٌّ أفضل من عثمان ، ويجوز أن يكون عثمان أفضلُ من عليٍّ ، وهذا قول الجُبّائي » .

قلتُ : حَصَرَ أبو الحسن الأشعري الخلاف في الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم ، والمذاهب أو الأقوال المروية عن الأئمّة أعمُّ من ذلك ، ولكن العبرة في إثبات الأشعري للاختلاف .

* وقال القاضي أبو الحسن عبد الجبّار الأسدآبادي الشّافعي في « المغني في أبواب العدل والتوحيد » (٢٠/ ٢/ ١١٣ ، ١١٤) : المشهور من الخلاف - يعني في التفضيل - قول مَنْ يفضل أمير المؤمنين عليه السّلام على غيره ، وقول مَنْ يقول : إنَّ أبا بكر هو الأفضل ، وقول من يقول بالتوقف . انتهى باختصار ، ثُمَّ ذكر الخلاف فيمن يأتي بعدهما فانظره في المغني (٢٠/ ٢/ ١١٥) .

وبعد أن ذكر ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة (١/ ١٦) مذهب المعتزلة في التفضيل ذكر أنَّ من مذاهبهم من توقف بين أبي بكر وعلي ، ومع ذلك فهم يقطعون بأنَّ علياً أفضل من عثمان .

* * *

وهذه هي جلّ الأقوال التي وقفتُ عليها في اختلاف السّلف في تعيين الأفضل :

القول الأول : وهو قول القائلين : أفضلهم هو سيدنا ومولانا الخليفة الراشد أبو بكر الصِّدِّيق رضي الله تعالى عنه .

وهو قول معروف ومشهور ومنتشر في الصحابة رضي الله عنهم ، وإليه ذهب أهل السنة ، والخوارج ، وبعض المعتزلة .

ومنهم من قطع بأفضليته رضي الله عنه ، لكن المعتمد عند أئمّة أهل السُّنة من الأشاعرة والماتريدية أنّه ظنّي كما تقدم .

القولُ الثاني : وهو قول القائلين بأفضلية عليٍّ عليه السّلام ، وهم آل البيت ، وطائفة كبيرة من الصحابة والتابعين ، لا سيما الهاشميين والكوفيين ، وبعض أهل السنة ، ومعظم المعتزلة ، وأمّا الشيعة بمذاهبهم المشهورة كالزيدية والإمامية ، فأفضلية عليٍّ عندهم مقطوع بها ، وسيأتي - إنْ شاء الله تعالى - فصل خاص في ذكر مَنْ فَضَّلَ علياً عليه السّلام .

القول الثالث : ومن السّلف من فضّل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال ابن حزم في الفصل (٤/ ١٨٢) : « وروينا عن بعض من أدرك النبيَّ صَلّى الله عليه وآله وسَلّم : إنَّ أفضل النّاس بعد رسول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم عمر بن الخطاب ، وأنّه أفضلُ من أبي بكر رضي الله عنهما ، وبلغني عن محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري أنّه كان يذهب إلى هذا القول » .

وقال الحافظ في الفتح (٧/ ١٧) : « ومنهم من قال أفضلهم مطلقاً عمر » .

وذكر عبد الرزّاق عن مَعْمَر بن راشد : « لو أنَّ رجلاً قال : عمر أفضل من أبي بكر ما عنّفته ، قال عبد الرزّاق : فذكرتُ ذلك لوكيع فأعجبه واشتهاه » ، كذا في الاستيعاب (٣/ ٣٢٩) .

وفي صحيح البخاري (رقم ٣٦٨٧) عن زيد بن أسلم حَدَّثه عن أبيه قال : « سألني ابن عمر عن بعض شأنه - يعني عمر - فأخبرته ، فقال : «ما رأيتُ أحداً قط بعد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم من حين قبض كان أجدَّ وأجود حتَّى انتهى من عمر بن الخطاب » .

قلتُ : أسلم العدوي كان ثقةً مخضرماً ، وكان من موالي عمر بن الخَطَّاب رضي الله عنه .

ولَمَّا كان هذا النصُّ صريحاً أو كالصريح في تفضيل عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه اشتغل الحافظ في الفتح (٧/ ٤٩) بتأويله ، فقال : يحتمل أن يكون المراد بالبعدية في الصفات لا يتعرض فيه للزمان ، ثُمَّ قال : فيشكل بأبي بكر الصِّدِّيق وبغيره من الصحابة ممن يتصف بالجود المفرط أو بعد موت الرسول صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم فيشكل بأبي بكر الصِّدِّيق أيضاً ، ويمكن تأويله بزمان خلافته » .

قلتُ : بل الواجب حمل اللفظ على ظاهره ، والإشكال ليس في النصِّ ، ولكن في القواعد التي يراد منها التحكم في النصوص ، ومع ذلك فلم ينفرد أَسْلَمُ العَدَوي بتفضيل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فهناك نصوص أخرى ، منها :

أ - ما أخرجه أحمد في الفضائل (رقم ١٨٩ ، ٣٩٦) ، وأبو نُعَيْم في الإمامة (رقم ٥٦) عن شعبة ، عن حُصَيْن ، قال : سمعتُ ابن أبي ليلى يحدِّث أنَّهم تذاكروا أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ، قال : فقال رجل من عطارد : « عمر خيرهما» . قال : فقال « رجل » : أبو بكر خير . فبلغ ذلك

عمر رضي الله عنه ، قال : فأقبل على الآخر فضربه . ثُمَّ أقبل على الجارود فقال : إليك عنّي ، وقال : إنَّ أبا بكر كان خير النَّاس بعد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم في كذا في كذا ثلاثاً ، فمن قال غير ذلك حَلَّ عليه ما حَلَّ على المفتري .

قلتُ : صَحَّح ابن تيمية إسناده في الصارم المسلول (ص ٥٨٥)، وله شاهد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ١٠)، فانظره .

ب - وأخرج أبو نُعَيْم في الإمامة (رقم ٥٧) قال : حَدَّثَنا محمد بن علي بن حُبَيْش ، ثنا موسى بن هارون ، ثنا بقية ، عن يحيى بن سعيد ، عن خالد بن مَعْدان ، عن جبير بن نفير ، أنَّ نفراً قالوا لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : والله ما رأينا رجلاً أفضل بالقسط ، ولا أقول بالحق ، ولا أشدَّ على المنافقين ، منك يا أمير المؤمنين ، وأنت خير النَّاس بعد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، فقال عوف بن مالك : كذبتم والله ، لقد رأينا خيراً منه بعد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم، فأقبل عليه عمر فقال : من تعد يا عوف؟ فقال : أبو بكر رضي الله عنه، فقال : صدق عوف، وكذبتم والله ، لقد كان أبو بكر أطيب من ريح المسك ، وإني لمثله كغيري .

إسناده ضعيف ، وله شاهد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ١٦) قال : حَدَّثَنا إسماعيل بن علية ، عن يونس ، عن الحسن قال : قال رجل لعمر : يا خير النَّاس ، فقال : إنّي لستُ بخير النَّاس ، فقال : والله ما رأينا قط خيراً منك ، قال : ما رأيتَ أبا بكر ؟ قال : لا ... فذكر نحوه .

والعبرة في هذين الأثرين وجود مَنْ يُفَضِّلُ عمرَ على سائر الصحابة رضي الله عنهم .

وذكر أبو بكر بن العربي في عواصمه (ص ٢٥٨) : أنَّ ابن جريج المكي كان يقدِّم عُمرَ على أبي بكر ، وأنَّ الطرطوشي كان يقول : « لو قال أحدٌ بتقديم عمرَ لتبعته » .

القول الرابع : ومنهم من فضَّل جعفر بن أبي طالب ، فقد أخرج أحمد في المسند (٢/ ٤١٣) ، والترمذي (٣٧٦٤) ، والنسائي في الكبرى (٨١٥٧) ، والحاكم (٣/ ٤١ ، ٢٠٩) ، عن عكرمة ، عن أبي هريرة ، قال : « ما احتذى النِّعال ، ولا انتعل ، ولا ركب المطايا ، ولا ركب الكُوَرَ من رجل بعد رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أفضل من جعفر » .

قال الترمذي : « حسن صحيح » ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذَّهبي ، وهو صريح في تفضيل أبي هريرة لجعفر بن أبي طالب على سائر الصحابة رضي الله عنهم .

وقال الحافظ في الإصابة (٢/ ٨٥) في ترجمة جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه : « كان أبو هريرة يقول : إنَّه أفضل النَّاس بعد رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم » .

وقال الذَّهبي في سير أعلام النُّبلاء (١٤/ ٥٠٦) : « هذا ثابت عن أبي هريرة ، ولا ينبغي أن يزعم زاعم أنَّ مذهبه : أن جعفراً أفضل من أبي بكر وعمر ، فإنَّ هذا الإطلاق ليس هو على عمومه ، بل يخرج منه الأنبياء والمرسلون ، فالظاهر أنَّ أبا هريرة لم يقصد أن يدخل أبا بكر ولا عمر رضي الله عنهم » .

قلتُ : بل الظاهر أنه لم يستثن أحداً من الصحابة ، فإنَّ قوله « رجل » نكرة في سياق النفي ، فتفيد العموم ، وقوله : « بعد رسول الله صلَّى الله

عليه وآله وسَلَّم » قيد يخرج الأنبياء والمرسلين عليهم السَّلام ، فكلام الذَّهبي ليس بجيد .

وتفضيل جعفر بن أبي طالب هو مذهب أبي هريرة الذي حكاه عنه ابن حزم في الفصل (٤/ ١٨١) ، وهو موافق في الجملة لمذهب من صَرَّح بتفضيل من مات في حياة النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم .

قال ابن حزم : « وروينا عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ أفضل النَّاس بعد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم جعفر بن أبي طالب ، وبهذا قال أبو عاصم النَّبيل ، وهو الضَّحَّاك بن مَخْلَد ، وعيسى بن حاضر ، قال عيسى : وبعد جعفر حمزة رضي الله عنه » .

القول الخامس : ومنهم من فضَّل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، فقد كان أصحاب عبد الله بن مسعود لا يفضلون عليه أحداً من الصحابة رضي الله عنهم .

قال ابن حزم في الفصل (٤/ ١٨٢) : « وروِّينا عن مسروق بن الأجدع ، وتميم بن حذلم ، وإبراهيم النخعي ، وغيرهم أنَّ أفضل النَّاس بعد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم عبد الله بن مسعود ، قال تميم - وهو من كبار التَّابعين - رأيتُ أبا بكر وعمر فما رأيتُ مثل عبد الله بن مسعود» .

قلتُ : أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم من أجلِّ فقهاء الأمَّة ، ومن سادات التَّابعين ، وهم يعرفون مواضع الإجماع ، والاتفاق ، والاختلاف ، وهم أكرم وأتقى من مخالفة الإجماع المزعوم .

ومسروق بن الأجدع ثقة فقيه مخضرم ، وتميم بن حذلم تابعي جليل ثقة فقيه ، وإبراهيم النَّخعي إمام فقيه ثقة ، وثلاثتهم كوفيون رضي الله عنهم .

القول السادس : ومنهم من فضَّل أبا سلمة رضي الله عنه ، فقد كانت أمُّ سَلَمَةَ رضي الله عنها ترى أنَّ أفضل الصحابة هو أبو سَلَمَةَ رضي الله عنه .

قال ابن حزم في الفصل (٤/ ١١١) : « وروِّينا عن أمِّ سَلَمَةَ أم المؤمنين رضي الله عنها أنَّها تذكرت الفضل ، ومن هو خير ، فقالت : ومن هو خير من أبي سلمة ، أول بيت هاجر إلى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم » .

والحديث أخرجه مسلم في صحيحه (رقم ٩١٨) ، كتاب الجنائز ، باب ما يقال عند المصيبة .

القول السابع : ومنهم من فضَّلَ طلحة بن عبيد الله التيمي أحد العشرة المبشرين رضي الله تعالى عنهم ، ذكره ابن تيمية في منهاجه (٢/ ٧٤) ، وعزاه لبعض المتقدمين .

القول الثامن : ومنهم مَنْ فَضَّل عدداً من الصحابة بعينهم ، ففي رسالة المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم لابن حزم (ص ١٧٠) قال : « وروِّينا عن أمِّ المؤمنين رضي الله عنها قالت : مات رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم وثلاثة رجال لا يعتد أحد عليهم بفضل : سعد بن معاذ ، وأسيد بن حُضَيْر ، وعباد بن بشر » .

وذكره الحافظ في الإصابة في ترجمة عباد بن بشر (٥/ ٣١١) ، وقال: «صحيح » ، وراجع الاستيعاب (٢/ ٤٥٤) بها حسن الإصابة .

القول التاسع : مذهب من يفضل أهل الصُّفَّة على العشرة .

ذكره ابن تيمية كما في الفتاوى (١١/ ٥٦)، ومجموع الرسائل والمسائل (١/ ٤٦).

القول العاشر: مذهب من يفضل العبّاس رضي الله عنه.

قال أبو بكر الباقلاني في مناقب الأئمة (ص ٥١٣): «وقد كان فضيل ابن المسيب يقولُ: «إنَّ العبّاس أفضلُ الأمة بعد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ووارثه من بعده». وهذا قول سائر الراوندية، وقول أبي موسى الأصبهاني، وجماعة من أهل العلم إلى اليوم».

وقال القاضي عبد الجبّار في المغني (٢٠/ ٢/ ١١٣): «ذكره ابن أبي الثلج عن سعيد بن المسيب، وحكاه أبو عثمان الجاحظ عنه أيضاً».

تنويرُ الأفئدة الذكية بتفضيل البضعة النبوية[1]

القول الحادي عشر: ومنهم من يفضل السيدة فاطمة ابنة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم على الجميع باعتبارها بضعته الشريفة المنيفة صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم.

أم المؤمنين عائشة تُفضّلُ فاطمةَ على سائر الصحابة رضي الله عنهم

أ- وكان مذهب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها تفضيل فاطمة صلوات الله وسلامه على والدها وعلى آله وعلى سائر الصحابة رضوان الله عليهم.

وهذا ثابت صحيح فقد أخرج الطبراني في الأوسط رقم(٢٧٢١) قال: حدثنا إبراهيم بن هاشم، ثنا أمية بن بِسْطام، ثنا يزيد بن زُرَيْع، عن

(١) هذا العنوان يشمل القولين: الحادي والثاني عشر.

رَوْح بن القاسم، عن عمرو بن دينار قال: قالت عائشة: «ما رأيتُ أفضلَ من فاطمة غير أبيها».

عزاه الهيثمي في المجمع (٩/ ٢٠١) لأبي يعلى بلفظ: «ما رأيت أحداً قط أصدق من فاطمة» ولا تعارض بين لفظي الطبراني وأبي يعلى، وقال الهيثمي: «رجالهما رجال الصحيح».

وعزاه الحافظ في الإصابة (٤/ ٣٧٨) للطبراني في الأوسط وقال: «سنده صحيح على شرط الشيخين إلى عمرو».

قلت إن كان عمرو بن دينار الثقة الثقة الفقيه لم يسمع من عائشة رضي الله عنها فهذا الإرسال لا يضر بل هو حجة عند المتقدمين، كما هو مقرر في محله.

ب - ولعمر بن الخطاب رضي الله عنه كلام جليل هنا، فقد أخرج الحاكم في المستدرك (٣/ ١٥٥) بإسناد ثابت أنَّ عمر قال لفاطمة عليها السلام: «يا فاطمة، والله ما رأيت أحداً أحب إلى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم منك، والله ما كان أحد من النَّاس بعد أبيك صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم أحب إليَّ منك».

ج - وهو منقولٌ عن الإمام مالك، ففي الحاوي للحافظ السيوطي (٢/ ٢٩٤)، ومرقاة المفاتيح للقاري (٥٦٢٩٥) قال مالكٌ: «لا أفضل على بضعة رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم أحداً».

د- وجاء في كتاب «الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة» (ص ٥٨) ما نصُّه: «ذكر الأستاذ أبو سهل الصعلوكي أحد أئمة أصحابنا

في كتاب الأصول الخمسة عشر كلاماً في فضل عائشة وفاطمة ، قال : فكان شيخنا أبو سهل محمد بن سليمان الصعلوكي وابنه سهل يفضلان فاطمة على عائشة ، وبه قال الشافعي ، وللحسين بن الفضل رسالة في ذلك ، قال الزركشي : وهذا ممَّا لا شَكَّ فيه ، وقد قال صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم : « فاطمة بضعة مِنِّي » ، ولا نعدل ببضعة رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم أحداً كما قال ابن داود » انتهى .

هـ- ولما ذكر المناوي في فيض القدير (٤/ ٤٢١) حديث فاطمة بضعة مني قال : «استدل به السهيلي على أن من سبها كفر ، لأنه يغضبه ، وأنها أفضل من الشيخين» .

و- وفي فيض القدير (٤/ ٤٢٢) : «ذكر العلم العراقي أن فاطمة وأخاها إبراهيم أفضل من الخلفاء الأربعة بالاتفاق» .

ز- وقال الآلوسي في روح المعاني (٢٨/ ١٦٥) : «إن فاطمة من حيث البضعية لا يعدلها أحد» .

وكان الحافظ السيوطي قد ذكر في الحاوي (٢/ ٢٩٣) أن بعض أكابر العلماء السادة المعروفين بزيادة التحقيق وكثرة الإفادة ألغز ببيتين قال فيهما :

مَنْ باتفاق جميع الخلق أفضل مِنْ
شيخ الصحاب أبي بكر ومن عمر
ومِن عليٍّ ومِن عثمان وهو فتىً
من أمة المصطفى المختار من مضر

وأورد الإمام المجتهد التاج السُّبكي هذين البيتين[1] ضمن قصيدة له ذكرها في طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٣٥) .

ح - وقال الشيخ الجليل القاضي يوسف بن إسماعيل النبهاني في «الشرف المؤبد» (ص ٢٨٢، ٢٨٣) : «ومن هنا قال الإمام السُّبكي وغيره في حقِّ السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها : لا نفضل على بضعة رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أحداً ، فأنت تراهم وصفوها بالبضعية التي هي داعية التفضيل ، على أمها خديجة ، ومريم ، وعائشة ، ولم يقولوا : لا نفضل على زوجة علي أو أمّ الحسنين أو غير ذلك من أوصافها الشريفة ، وهذا المعنى موجود في سائر أولاده وبناته صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، وأولاد فاطمة خصوصية منه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، فهم من تلك الحيثية أفضل النَّاس ، وصَرَّح بأفضلية السيدة فاطمة على جميع الصحابة الشيخين فمَنْ عداهما الشمس العلقمي ، وقيده المناوي بحيثية البضعية[2] ، قال : فإنَّ الشيخين ، بل الخلفاء الأربعة أفضل منها من حيث المعرفة والعلم ورفع منار الإسلام ، ولهذا نبه العلامة اللقاني في شرح الجوهرة بعد ذكر أفضلية الخلفاء الأربعة على من سواهم بقوله : لا يشكل الحكم المذكور بالذرية الشريفة لأنَّه لا من حيث البضعية المكرمة ، يعني وأمَّا من حيث البضعية فالذرية أفضل .

فاعلم ذلك واعرف منزلة أهل بيت النبوة وما خولهم الله تعالى من الفضل الوَهْبي ، واختصهم به من الشرف القُربي :

---

(١) وقال بعضهم : المقصود من البيتين هو عيسى عليه السلام .

(٢) راجع : فيض القدير (٤/ ٤٢١) .

هم القوم مَنْ أصفاهُمُ الودَّ مُخْلصاً

تمسَّكَ في أخراهُ بالسَّببِ الأقوى

هُمُ القوم فاقوا العالمين مناقباً

محاسنهم تُحكى وآياتهم تُرْوى

موالاتُهُم فرضٌ وحبُّهُمْ هُدىً

وطاعتهم فَرْضٌ ووُدُّهم تقوى » .

ط - وقال الشيخ أحمد المقري المالكي في « فتح المتعال » (ص٣٨٥) :

فما كسبطي رسُولِ الله مِنْ أحد

ولا يضاهيهما في الفخر مُفْتَخِرُ

وهل كفاطمة الزَّهراء أُمُّهما

بنت النَّبيِّ المصطفى بَشَرُ ؟

فإنَّها بضعةٌ منه وما أحَدٌ

كبِضْعةِ المصطفى إن حقق النَّظَرُ

وللحافظ الثقة يعقوب بن شيبة السدوسي صاحب المسند كتاب «تفضيل الحسن والحسين» راجع : الطوسي في الفهرست (رقم ٨٠٧)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٧٦).

فائدة :

أفضل نساء العالمين السيدة فاطمة، وأفضل أمهات المؤمنين السيدة خديجة ثم أم المؤمنين عائشة رضوان الله عليهنَّ أجمعين.

وفي الباب أحاديث، ومصنفات، وانتصر له السهيلي، والحافظ في الفتح، والبدر الزركشي، والتقي المقريزي.

وقال التقي السبكي: «الذي نختاره وندين الله به أن فاطمة أفضل ثم خديجة ثم عائشة». راجع: الفتح (٧/ ١٣٦، ٣٧)، والسيرة النبوية لشيخ مشايخ مشايخنا السيد أحمد بن زيني دحلان (١/ ٢٢٢)، وروح المعاني للآلوسي (٣/ ١٥٥).

القول الثاني عشر: مذهب من يقدِّم أهل الكساء[1] عليهم السلام، وهو مذهب طائفة كبيرة من آل البيت عليهم السَّلام، وعليه أئمةٌ من

(١) قال الشيخ محيي الدين ابن العربي الحاتمي في الفتوحات المكية (١٨/ ٢٢٩، ٢٣٠) عند الكلام على حديث «سلمان منّا آل البيت»: «لما كان رسُول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عبداً محضاً قد طهره الله وأهل بيته تطهيراً، وأذهب عنهم الرجس، وهو كل ما يشينهم، فإنَّ الرجس هو القذر عند العرب، هكذا حكى الفرَّاء، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ فلا يضاف إليهم إلا مطهر ولا بد، فإنَّ المضاف إليهم بهم هو الذي يشبههم، فلا يضيفون لأنفسهم إلا مَنْ له حكم الطهارة والتقديس، فهذه شهادة من النَّبيِّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لسلمان بالطهارة والحفظ الإلهي، حيث قال فيه رسُول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «سلمانُ منّا أهل البيت»، وشهد اللهُ لهم بالتطهير وذهاب الرجس عنهم، وإذا كان لا ينضاف إليهم إلا مطهر مقدس، وحصلت له العناية الإلهية بمجرد الإضافة، فما ظنُّك بأهل البيت في نفوسهم؟ فهُم المُطهَّرون بل هم عيْن الطهارة»، ونقله العلامة المناوي في فيض القدير (٤/ ١٠٦).

وظاهر كلام السعد التفتازاني يصرِّح بأن العالم التقي من العترة أفضل من غيره، فانظره في شرح المقاصد (٥/ ٣٠٢).

تحقيق العلامة السيد السمهودي في أفضلية أهل الكساء

ويُلحَقُ الحسنان عليهما السَّلام بالسيدة فاطمة عليها السَّلام في التفضيل من حيثية البضعية وحيثية التطهير، وأبوهما معهما فهو أفضل منهما، وهم أهل الكساء الذين=

السادة الصُّوفية ، ويلهج به الأكابر من أهل الأذواق والتوفيق في كتاباتهم وقصائدهم .

=أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً ، انظر في ذلك « جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب العلي » للسيد نور الدين علي بن أحمد السمهودي الحسني ، «باب ذكر تفضيلهم بما أنزل الله عزَّ وجلَّ من تطهيرهم وإذهاب الرجس عنهم ، وتحريم الصدقة عليهم ، وعظيم شرف أصلهم واصطفائهم ، وأنهم خير الخلق» ، وهو أجود ما في كتاب السيد السمهودي ، وقد رأيتُ لعظم الفائدة أن أنقل هنا مقاصده .

قال السيد الشريف السمهودي في «جواهر العقدين» (ص١٩٣-٢٠٥) : إنّي تأملتها - يعني قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾- مع ما ورد من الأخبار المتقدمة في شأنها ، وما صنعه النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بعد نزولها ، فظهر لي أنّها منبع فضائل آل البيت النَّبوي لاشتمالها على أمور عظيمة لم أرَ من تعرض لها :

أحدها : اعتناءُ الباري عزَّ وجلَّ بهم ، وإشادتُه لعليِّ قدرهم ، حيثُ أنزلها في حقِّهم .

ثانيها : تصديره عزَّ وجلَّ لذلك بقوله ﴿ إِنَّمَا ﴾ التي هي أداةُ الحصر لإفادة أنَّ إرادته تعالى في أمرهم مقصورةٌ على ذلكَ الذي هو منبعُ الخيرات لا يتجاوزُ إلى غيره .

ثالثها : تأكيده تعالى لتطهيرهم بالمصدر ليعلم أنّه في أعلى مراتب التطهير .

رابعها : تنكيره تعالى لذلك المصدر ، حيث قال ﴿ تَطْهِيرًا ﴾ إشارة إلى كون تطهيره إيّاهم نوعاً غريباً ليس ممّا يعهده الخلق ، ولا يحيطون بدرك نهايته .

خامسها : شدَّة اعتنائه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بهم ، وإظهاره لاهتمامه بذلك ، وحرصه عليه مع إفادة الآية لحصوله ، فهو لطلب تحصيل المزيد من ذلك ، ثُمَّ كرَّر .

سادسها : دخوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم معهم في ذلك لما سبق منْ قول أبي سعيد رضي الله عنه : « نزلت في خمسة : النَّبيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ... » إلى آخره .

سابعها : دعاؤه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم لهم مع دعائه بما تضمنته الآية بأن يجعل الله صلواته ورحمته وبركاته ومغفرته ورضوانه عليه وعليهم ، لأنَّ مَنْ كانت إرادة الله تعالى في أمره مقصورة على إذهاب الرِّجس والتطهير كان حقيقاً بهذه الأمور . =

وقال جماعة من أهل العلم: «أهل البيت أفضل منهم (أبو بكر، وعمر) من حيث أنهم بضعة منه صلى الله عليه وآله وسلم التي لا يعادلها

=ثامنها: أنَّ في طلب ذلك له ولهم من تعظيم قدرهم وإنافة منزلتهم، حيثُ ساوى بين نفسه وبينهم في ذلك ما لا يخفى كما سبق في دخوله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم معهم فيما تضمنته الآية.

تاسعها: أنَّه صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم سلك في طلب ذلك من مولاه عزَّ وجَلَّ أعظم أسلوب وأبلغه فقدَّم على الطلب مناجاته تعالى ممَّا تضمَّنه قوله: اللهُمَّ قد جَعَلْتَ صلواتكَ ورحمتك ومغفرتك ورضوانك على إبراهيم وآل إبراهيم، فأتى بهذه الجملة الخبريَّة بـ «قد» التحقيقية المفيدة لتحقق وقوع ذلك من مولاه عَزَّ وجَلَّ.

عاشرها: أنَّ دعاءَه صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم مجابٌ سيما في أمر الصَّلاة عليه، وقد دعا مولاه أن يخصَّه وآله بالصَّلاة عليه وعليهم، فتكونُ الصَّلاة عليه من ربِّه عَزَّ وجَلَّ كذلك، ولذا شَرَّع ذلك في كيفية صلاتنا عليه المأمور بها بقوله تعالى: ﴿ إنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾، ومنشأ ذلك ما تقدَّم من مشاركتهم له في التطهير المستفاد من الآية.

حادي عشرها: أنَّ جَمْعَهم معه صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم في هذا التطهير الكامل، وما نشأ عنه من الصَّلاة عليه وعليهم، ونحو ذلك مقتضٍ لإلحاقهم بنفسه الشريفة كما يشير إليه قوله: «اللهُمَّ إنَّهم منِّي وأنا منهم»، فلذا في بعض الطرق المتقدمة: «أنا حربٌ لِمَنْ حاربهم، وسِلْمٌ لِمَنْ سالمهم، وعدوٌّ لمن عاداهم»، وقال في بعض الطرق الآتية في العاشر: «ألا مَنْ آذى قرابتي فقد آذاني، ومَنْ آذاني فقد آذى الله تعالى»، فأقامهم في ذلك مقام نفسه.

ثاني عشرها: أنَّ قصر الإرادة الإلهية في أمرهم على إذهاب الرِّجس، والتطهير، يشير إلى ما سيأتي في بعض الطرق من تحريمهم في الآخرة على النَّار، فمن قارف منهم شيئاً من الأوزار، يُرجى أن يتدارك بالتطهير بإلهام الإنابات وأسباب المتوبات، وأنواع المصائب المؤلمات، ونحو ذلك المكفرات.

ثالث عشرها: حثهم بذلك على كمال البعد عن دنس الذنوب والمخالفات، وتمام الحرص على امتثال المأمورات بدلالة ما سبق من قوله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم عند=

شيء فقد توجد في المفضول مزايا لا توجد في الفاضل، وبه يوجه قول بعض المتأخرين - كما في طبقات ابن السُّبكي رحمه الله - بتفضيل الحسنين على غيرهما أي من حيث تلك البضعة» راجع: «عقد الجواهر في فضل أهل بيت النبي الطاهر» للعلامة السيد عبد الرحمن بن مصطفى العيدروس (ل١٥٣).

وتواتر أنَّ النَّبيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم قال: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة»، وصَحَّ مرفوعاً: «وأبوهما خير منهما».

وقد استشهد الحسن والحسين وهما شيخان، وعليٌّ عليه السَّلام نفسه كنفس رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم كما هو ثابت في آية المباهلة، وفي الحديث الصحيح المخرَّج في خصائص عليٍّ للنسائي (ص ٨٩): «ولا تعدل نفس بنفس رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم».

وصَحَّ عنه صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم أنَّه قال: «عليٌّ مِنِّي وأنا من عليٍّ»[1].

=تذكيرهم بالصَّلاة: الصَّلاة يرحمكم الله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ...﴾ الآية.

رابع عشرها: أنَّ قوله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم في الرواية السَّابقة: «فجعلني في خيرهم بَيْتاً»، فذلك قوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ...﴾ الآية، دالٌّ على أنَّهم استحقوا بذلك أنْ يكونُوا خير الخلق. انتهى تحقيق السيد السمهودي - رحمه الله تعالى - باختصار.

ولذلك ذهب جمع من المحققين من أهل الفهم والأذواق أنَّ أهل الكساء سلام الله عليهم خارج مسألة التفضيل، فيكون لأهل الكساء رضوان الله تعالى عليهم مقامان: الأول مقام الكساء، ثُمَّ مقام الصحبة.

(١) قال شيخنا المحقق الشريف سيدي عبد الله بن الصِّدِّيق الغُماري الحسني قُدِّس سرُّه في التعليق على كتابه «الكنز الثمين» (ص ٣٥٠): «عليٌّ مِنِّي وأنا من عليٍّ»: =

وقال : « حسين منّي وأنا من حسين ، أحبَّ اللهُ من أحبَّ حسيناً ، الحسن والحسين سبطان من الأسباط »[1] .

=«في هذا الحديث مشاكلة لطيفة ، لأنَّ علياً تربى في بيت النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ، فنشأ على التوحيد ، ولم يسجد لصنم قط (كرم الله وجهه) ، ومن هنا آخاه النبيُّ صلّى الله عليه وآله وسلّم دون سائر الصحابة ، الذين سجدوا للأصنام ، فقرابته القريبة من الرسول الأعظم ، ونشأته في حجره ، ولصوقه به ، جعله الوارث لعلومه ، الأمين على شرعه ، الحفيظ على رسالته ، المتخلق بأخلاقه ، المتحقق بصفاته ، فكان أعلم الصحابة وأفقههم وأنفذهم بصيرة في الدين ، وأدقهم فتيا ، وألقنهم حجة ، وأهداهم إلى الصواب ، وحسبنا قول عمر رضي الله عنه : لولا عليٌّ لهلك عمر ، وقوله : لا بقيت لمعضلة ليس لها أبو الحسن ، وقال الشعبي : مثل علي في هذه الأمة مثل المسيح ابن مريم ، فقال له صلّى الله عليه وآله وسلّم : «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيَّ بعدي» ، جاءت للإشارة إلى أن خلافة علي في العلوم وحقائق العرفان ، التي لم تأته بوحي كما ادّعى الغالون ، فقد قال له رجل من كلب : لقد أعطيت يا أمير المؤمنين علم الغيب . فضحك ، وقال : (يا أخا كلب ، ليس هو علم غيب وإنما هو تعلم من ذي علم) ، وإنما أتته بالتلقين والتلقي من أخيه ومعلمه صلّى الله عليه وآله وسلّم . فهو خليفة في إمامة العلماء العارفين ، ولهذا لم يسم أحد من الصحابة رضي الله عنهم إماماً غيره ، فالمشاكلة في هذا الحديث تبين أنَّ علياً بلغ في إمامته درجة امتزاج التلميذ بأستاذه امتزاجاً تاماً . وناهيك بهذا دليلاً على علو مقام عليٍّ عليه السلام » .

(١) وقال شيخنا سيدي العلامة العَلَم عبد الله بن الصِّدِّيق نوّر الله مرقده في التعليق على الكنز الثمين (ص ٢٥٥) :

« حسين منّي ، بضعة ونسباً ، وأنا من حسين ، محبة وتقديراً وحسباً ، وهذا الأسلوب يسمى بالمشاكلة ، والمراد به تمام التمازج بين الذاتين : الذات المصطفوية ، والذات الحسينية ، بحيث تحس إحداهما بما يحصل للأخرى إحساساً وجدانياً ، كما يحس الشخص من نفسه بالجوع والعطش ، ولهذا رأت أمُّ سلمة رضي الله عنها النَّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم يوم قتل الحسين ، وفي يده قارورة فيها دم ، فقال لها : ما=

فتحصل أنَّ لعليٍّ عليه السَّلام مقامين شريفين في المفاضلة، أولهما : مقام الكساء والاصطفاء وإمامة آل البيت ، وثانيهما : مقام الصحبة .

=زلت التقط دم الحسين منذ صباح اليوم ، ولم يكن وصل خبر قتله إلى المدينة ، لأنَّ بينها وبين العراق مسيرة شهر ، ومعنى ذلك أنَّ الذات المصطفوية أحست وهي بالروضة الشريفة بما حصل للذات الحسينية، فتحرك مثالها لجمع دمها من الأرض، ولم يحصل مثل هذه الرؤيا يوم مات الحسن عليه السَّلام بالمدينة مسموماً شهيداً، بعد أن لفظ من فمه قطع الدم أمثال الكبد ، لعدم التمازج المذكور ، ولتمازج الحسين عليه السَّلام بجدِّه المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم سرٌّ ليس هذا موضع شرحه ، وانظر رعاك الله إلى قوله عليه الصَّلاة والسَّلام : « وأنا من حسين » يشير - والله أعلم - إلى ما بعد انتقال النَّبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم إلى الرفيق الأعلى ، حيث امتزجت الحقيقة المحمدية بالذات الحسينية امتزاج تجلي وتخلق ، فكانت تلك الحقيقة باطنة في ذات الحسين عليه السَّلام ، ومن ثمَّ امتنع من قبول ما عرض عليه حين عزم على الخروج إلى العراق لمحاربة يزيد ، كما امتنع النَّبيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم من قبول ما عرض عليه ليرجع عن دعوته ، وقال قولته المشهورة : « لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في شمالي على أن أترك هذا الأمر ما تركته حتَّى يظهره الله أو أهلك دونه» ، .

فالحسين في عزمه وتصميمه على إقامة الحق منفذ لرغبة الحقيقة التي هي منه بتجليها فيه، وكمونها في باطنه، وتحقق فيه قول جدِّه: « أو أهلك دونه »، فهلك الحسين دون إقامة أمر الخلافة التي أراد إقامتها على الحق تنفيذاً لرغبة جدِّه الباطنة فيه، وامتثالاً لنصوص شريعته ، وهذا المعنى لم يكن لأخيه سيدنا الحسن الذي سماه جدُّه سيداً ، فتأمل بإمعان .

ويلاحظ أنَّ تجلي الحقيقة وامتزاجها ، بقدر ما تحتمله الذات الحسينية، للفارق الكبير بين مقام النبوة والشهادة ، فافهم، وللمقام شرح طويل لا يتسع له هذا المكان . « أحب الله من أحب حسيناً » : دعاء أريد به تأكيد التمازج، «الحسن والحسين سبطان من الأسباط»، تفيد هذه الجملة شرف الحسن والحسين عليهما السَّلام لأنَّ الأسباط أولاد يعقوب عليه السلام ، وهم أشراف بني إسرائيل ، وقد يؤخذ منها اختصاص الشرف=

القول الثالث عشر : ومنهم من فَضَّل أمهات المؤمنين رضي الله عنهن ، وقد انتصر له ابنُ حزم في رسالته في « المفاضلة بين الصحابة » رضي الله عنهم[1] .

=بهما دون بقية آل البيت كأولاد العباس وعقيل وجعفر رضي الله عنهم ، وآل البيت يقال في حقهم : عليهم السلام ، لأنَّ الله تعالى قال في بيت جدهم إبراهيم عليه السَّلام: ﴿رَحْمَتُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ ، ولأنَّه قال فيهم ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ ، والسَّلام أمان ، وهم بهذه الآية آمنوا من الرجس وما يتبعه .

وأيضاً فإنَّ النَّبيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم أشركهم معه في الصَّلاة عليه بالتبعية له فصَحَّ أن يكون لهم السَّلام في حالة الانفراد ، وأيضاً فإنَّ الترضي يشملهم كما يشمل الصحابة والأولياء ، فجعل السَّلام شعاراً يخص أهل البيت ليعرف انتسابهم إلى النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، وأيضاً فإنَّ السيدة مريم يقال لها عليها السلام ، وهي صدِّيقة بنص القرآن ، وقيل لنبوتها ، والسيدة فاطمة صدِّيقة بطهارتها وبنوتها للرسول الأعظم ، وأيضاً فإنَّ الله تعالى يقول : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ ﴾ وفاطمة وعلي والحسنان ضموا إلى الصديقية للانتساب إلى النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، فهم أحق بالسَّلام ، والله الهادي لسبيل الرشاد » . انتهى كلام سيدي الفرد الجامع الشريف عبد الله بن الصِّدِّيق رضي الله عنه وعنَّا به ، والدُّر من معدنه لا يستغرب .

قال الراقم : وكان شيخُنا قدَّس الله سرَّه آية من آيات الله تعالى ، وقد كتب كلامه المذكور أعلاه وهو في المعتقل ، ولكنه في حضرة مولاه ، فأفاض عليه بالمعارف والفهوم .

(١) وقد عارضه كثيرون ، فباحثه وتعقبه شيخ مشايخنا العلامة المفتي المؤرخ السيد علوي بن طاهر الحدَّاد العلوي الحسيني الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه المفيد «القول الفصل فيما لبني هاشم والعرب من الفضل » ، وشيخنا المحدِّث العلامة السيد عبد العزيز بن الصِّدِّيق رحمه الله تعالى في رسالته « الوقاية المانعة » (ص ٧-٩) .=

القول الرابع عشر : وهو من أغرب المذاهب ، ففي سير أعلام النبلاء (٥/ ١٢٧) : « أيوب بن سويد : حدَّثنا يونس ، عن الزُّهْري ، قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى سالم ليكتب إليه بسيرة عمر في الصدقات ، فكتب إليه بذلك ، وكتب إليه : إنك إنْ عملت بمثل عمل عمر في زمانه ورجاله في مثل زمانك ورجالك ، كنت عند الله خيراً من عمر .

=وقال شيخنا المحقق السيد عبد الله بن الصدِّيق الغُماري الحسني رحمه الله تعالى في التعليق على « البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى الإمام عليٍّ » (ص ٨٧، ٨٨) : « وقد أخطأ ابن حزم وغالط - رغم ما عرف عنه من إمامة واجتهاد وعلم غزير - في دليل اخترعه بتفضيل أزواج النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم على سيدة نساء أهل الجنَّة فاطمة وعلى سائر الصحابة ، حتَّى أنَّ عائشة أفضل من أبيها ، يقول : الفضل إنما هو برفعة المنزلة في الجنَّة ، ولا منزلة أعلى من منزلة رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، ومعلوم أنَّ أزواجه يَسْكُنَّ معه (فانظر رعاك الله وأعانك إلى تلك المغالطة المخزية المكشوفة) فهل منزلة سيدنا ومولانا الرسول الأعظم صَلَّى الله تعالى عليه وآله وسَلَّم في الجنَّة تضيق عن أن تسع بناته وأحبابه . وقد قال تعالى في مطلق المؤمنين به : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ الآية ، وقال سبحانه : ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ ﴾ الآية ، اللهُمَّ ألحقنا بهم بفضلك ورحمتك يا ربنا يا واسع المغفرة آمين ، فهل يلحق الله ذرية المؤمنين بآبائهم تكرماً ، ولا يلحق ذرية الرسول صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم به ، خصوصاً وقد صَحَّ عنه أنَّه قال عليه أفضل الصَّلاة وأزكى السَّلام : « فاطمة سيدة نساء أهل الجنَّة » ، وما السيادة إلا برفع المنزلة .

وأيضاً فإنَّ منزلة الأنبياء والمرسلين عليهم الصَّلاة والسَّلام أفضل من نساء النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم بالإجماع ، ومنازلهم عليهم السَّلام دون منزلته صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم . فيلزم من سوق دليل ابن حزم أن يكُنَّ أفضل من أنبياء الله ورسله عليهم السَّلام ، وكذلك زعم بعض الأشعرية والنواصب أنَّ عائشة أفضل من فاطمة ، مع ما ورد في النَّصِّ الصريح الصحيح بغير ذلك كما سبق » . انتهى كلام شيخنا رحمه الله تعالى .

قلتُ - القائل هو الذَّهبي - : هذا الكلام عجيب ، أنّى يكون خيراً من عمر ؟ حاشى وكلا ، ولكن هذا القول محمول على المبالغة ، وأين عز الدين بإسلام عمر ؟ وأين شُهودُه بدراً ؟ وأين فَرَقُ الشيطان من عمر ؟ وأين فتوحات عمر شرقاً وغرباً ؟ وقد جعل الله لكلِّ شيء قدراً » .

قال العبد الضعيف : كلام الذَّهبي جيد وصواب ، لكن العبرة في إثبات المذهب ، والأثر ثابت عن سالم بن عبد الله بن عمر ، وراجع مناقب عمر بن عبد العزيز للآجري (ل ١٤ ، ١٥ ، ١٦) ، وتاريخ ابن عساكر (٤٨/١١٧ ، ١١٨) .

القول الخامس عشر : ومنهم من ذهب إلى تفضيل المهدي عليه السَّلام ، قال الحافظ السيوطي في رسالته « العرف الوردي في أخبار المهدي » المطبوعة ضمن الحاوي (٢/١٥٣) : « وأخرج (ك) أيضاً [1] من طريق ضمرة ، عن محمد بن سيرين ، أنَّه ذكر فتنة تكون ، فقال : إذا كان ذلك فاجلسوا في بيوتكم حتَّى تسمعوا على النَّاس بخير من أبي بكر وعمر ، قيل : أفيأتي خير من أبي بكر وعمر ؟ قال : قد كان يفضل على بعض .

قلتُ - (القائل هو الحافظ السيوطي) - : في هذا ما فيه ، وقد قال ابن أبي شيبة [2] في المصنَّف في باب المهدي : حَدَّثنا أبو أسامة ، عن عوف ، عن محمد - هو ابن سيرين - قال : يكون في هذه الأمة خليفة لا يفضل

---

(١) يعني نعيم بن حماد في كتاب « الفتن » .

(٢) وأخرجه من نفس الطريق أبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (رقم ٥٠٤) ، وإسناده صحيح كما قال الحافظ السيوطي ، وأخرج نعيم بن حماد في الفتن (ص ٢٢١) نحوه .

عليه أبو بكر ولا عمر .

قلتُ - (القائل هو الحافظ السيوطي) - : هذا إسناد صحيح ، وهذا اللفظ أخف من اللفظ الأول ، والأوجه عندي تأويل اللفظين على ما أول عليه حديثُ : « بل أجر خمسين منكم » لشدة الفتن في زمان المهدي ، وتمالؤ الروم بأسرها عليه ، ومحاصرة الدجال له ، وليس المراد بهذا التفضيل الراجع إلى زيادة الثواب والرفعة عند الله ؛ فالأحاديث الصحيحة والإجماع على أنَّ أبا بكر وعمر أفضل الخلق بعد النَّبيين والمرسلين » . انتهى كلام السيوطي .

قال العبد الضعيف : التأويل من أجل دعوى الإجماع والقواعد المتوهمة ليس بجيد ، والمقصود إثبات أفضلية المهدي عليه السَّلام على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في قول محمد بن سيرين .

وقد عَقَّبَ العلامة السيد الشريف محمد بن رسول البرزنجي الحسيني المدني الشَّافعي على تفضيل بعض السلف للمهدي عليه السَّلام فقال في الإشاعة (ص ٢٣٨) : « التحقيق أنَّ جهات التفاضل مختلفة ، ولا يجوز لنا التفضيل على الإطلاق في فرد من الأفراد إلا إذا فَضَّلَه النَّبيُّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم كذلك ، فإنَّه قد وجد في المفضول مزية من جهات أُخر ليست في الفاضل ، وتقدَّم عن الشيخ في « الفتوحات » أنَّه -يعني المهدي- معصوم في حكمه ، مقتف أثر النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، لا يخطىء أبداً ، ولا شَكَّ أنَّ هذا لم يكن في الشيخين ، وأنَّ الأمور التسعة التي مرت لم تجتمع كلها في إمام من أئمَّة الدين قبله .

فمن هذه الجهات يجوز تفضيله عليهما ، وإنْ كان لهما فضل الصحبة

ومشاهدة الوحي والسَّابقة وغير ذلك ، والله أعلم» .

قال الشيخ علي القاري في « المشرب الوردي في مذهب المهدي » : «ومِمَّا يدلُّ على أفضليته أنَّ النَّبيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم سمَّاه خليفة الله ، وأبو بكر رضي الله عنه لا يقال له إلا خليفة رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم » .

القول السادس عشر : قول مَنْ قال : الأربعة الخلفاء في الفضل سواء .

القول السابع عشر : قول مَنْ قال : العشرة في الفضل سواء .

القول الثامن عشر : قول مَنْ فَضَّلَ عبد الرحمن بن عوف على سائر الصَّحَابة .

القول التاسع عشر : قول مَنْ فَضَّلَ عُثمان على سائر الصَّحَابة[1] .

راجع للأقوال الأربعة : كتاب الباقلاني في مناقب الأئمة الأربعة (ص ٢٩٤) .

ويفهم من عبارة الباقلاني أنَّ هذه الأقوال كانت معروفة في التَّابعين[2] .

---

(١) وهو قول بعض الأمويين ، وصرح به الوليد بن عقبة بن أبي معيط الأموي ، أخو عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه لأمه ، وهو معدود في الصحابة ، ومن شعره :

ألا إنَّ خير الناس بعد نبيهم قتيل التجيبي الذي جاء من مصر

يعني بالتجيبي قاتل عثمان رضي الله عنه ، راجع المستدرك (٤/ ١١٢) .

(٢) من غرائب الأقوال : ما جاء في شرح القونوي على الطحاوية ، قال القونوي : « القول في تفضيل أولادهم على ترتيب فضل آبائهم إلا أولاد فاطمة رضي الله عنها=

تنبيـــــه :

ابن تيمية من المؤيدين لدعاوى الإجماع ، ولكنه اضطر للاعتراف في منهاجه (١ / ١٦٦) بالاختلاف في التفضيل ، فقال : « وأمَّا ما يحكى عن بعض المتقدمين من تقديم جعفر أو تقديم طلحة أو نحو ذلك ، فذلك في أمور مخصوصة ، لا تقديماً عاماً ، وكذلك ما ينقل عن بعضهم في عليٍّ » .

قلتُ : يكفي من ابن تيمية حكاية التقديم والاعتراف بوقوعه ، وذكر الخلاف بين المتقدمين فيه ، أما رأيه في التقديم ، وتوجيهه بما يوافق قواعده ومذهبه ، وجعله التقديم في أمورٍ خاصَّة فمن عنده وهو غير ملزم لأحد ، بيد أن رأي ابن تيميه تعارضه النصوص المطلقة الصريحة في التقديم ، لا

=فإنَّهم يفضلون على أولاد أبي بكر وعمر وعثمان لقربهم من رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم فهم العترة الطاهرة والذرية الطيبة الذين أذهب الله تعالى عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً » .

قلتُ : إلحاق الأبناء بالآباء الأصل فيه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ ﴾ ، وهذه الآية أعم من الدعوى ، فهي لا تفيد أفضلية أولاد فاطمة على أولاد الخلفاء الثلاثة فقط ، بل الأمر أعم وأخطر .

قال شيخنا الصَّادق الصِّدِّيق سيدي عبد العزيز بن الصِّدِّيق رضي الله عنه في رسالته الوقاية المانعة (ص ٧) : « أخبر سبحانه أنَّه يلحق الذرية الصَّالحة بالآباء في المقام وعلو المنزلة بدون تقييد لهذا الإلحاق ، ففاطمة عليها السَّلام مع أبيها بنَصِّ القرآن ، وعليٌّ عليه السَّلام معها بتبعه لفاطمة عليها السَّلام ، كما ورد الخبر بكينونة الرجل مع زوجته في الجنَّة ، والحسنان عليهما السَّلام ريحانتا رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، ونصُّ الآية يفيد أنهما يلحقان بمقام فاطمة وعليٍّ ، وهما مع رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، وهذا يقتضي أنَّ الحسنين في هذا المقام ، والله أعلم بالصَّواب» .

سيما في عليٍّ ، وعُمَر ، وابن مسعود ، وجعفر بن أبي طالب ، وأبي عُبَيْدة ، وعامر بن الجَرّاح رضوان الله عليهم .

والحاصل أن دفع النصوص أو معانيها من أجل المذهب غير جيد، والله أعلم بالصواب .

* * *

الفصل السادس

مذاهب القائلين بأفضلية عليٍّ عليه السلام



الفصل السادس

مذهب القائلين بأفضلية عليٍّ عليه السَّلام

تمهيد :

١ - قد يسأل سائل فيقول : المشهور في الكتب المتداولة أنَّ التفضيل كالخلافة ، والنصوص في أفضلية عليٍّ تكاد تكون منعدمة في كتب أهل السنة والجماعة ، فما سبب ذلك ؟ .

فالجواب : إنَّ القتلَ والتشريدَ والسبَّ والإرهاب الفكري كانت لها اليد الطولى في تغييب فقه وحديث آل البيت[1] ، وبالتالي تغييب نصوص

(١) لقد اتفقت كلمات أهل السِّيَرِ والتاريخ على الظلام الدامس ، والليل الحالك الذي عاشه آل بيت الحبيب الأعظم صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، وقد كانت لهذه الوقائع تأثيرها في الآراء ، وأوجِّه نظر القارىء إلى مراجعة كلمات العلامة الفقيه المطّلع محمد أبي زهرة المصري - رحمه الله تعالى - في كتابه « الإمام زيد » (ص ١٠٢-١٠٦) ، فقد ذكر بعضَ الحوادث وأثرها في الآراء ، وأثر الآراء في الوقائع .

ويقول العلامة الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى في كتابه عن « الإمام الصادق » (ص ٤٨) : « ذلك أنَّ بني أمية بعد أن استولوا على الحكم كانوا حريصين على إخفاء كلِّ المعالم الدَّالة على الإمام عليٍّ كرم الله وجهه ، وكان أنصاره وأشياعه حريصين على أن يخفوا قبره ، حتَّى لا يعبث بجثمانه الطاهر الفسقة من الأمويين ، كما كانوا يعبثون بسبِّه على المنابر ، وتبرّه بأنّه أبو تراب ، مع أنَّ هذه التسمية كانت أحب كنية لدى عليٍّ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم هو الذي كنّاه بها ، وكما كان يعبث أمثال الحجاج بن يوسف الثقفي بذكراه في مجالسه الخاصة والعامة ، ويحاول حمل العلماء على مجاراته في فسق قوله ، وتجرؤه على أحبِّ أصحاب محمد صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم إليه » .

قلت : كما مَثَّلوا بجسد الإمام الحسين عليه السَّلام ففصلوا الجسد عن الرأس ، وحملوا الرأس لدار إمارتهم بالكوفة ، ثُمَّ لعاصمة ملكهم العضوض الظالم الجائر بدمشق لتوضع بين يدي الظالم العنيد ، وكذا مَثَّلوا بجثمان الإمام زيد بن علي بن الحسين عليهم السَّلام فنبشوا قبره وصلبوه ، فعلى كُلِّ من آذى العترة من الله ما يستحق .

السَّلف في أفضلية عليٍّ ، ثُمَّ تتابع بعضُ أهل العلم في القرن الثالث والرابع والخامس على تصنيف كتب تعرف بـ« السُّنة » ، وهذه الكتب لها ميزات ، وعليها مؤاخذات منها : احتواؤها على ما يوهم التشبيه ، ومجانبة إعمال العقل في النصوص ، وسرعة ادّعاء الإجماع ، ونبز المخالف بألقاب ليست جيدة، والإرهاب الفكري لأقصى درجة مع المخالف ، وحشد الأحاديث الضعيفة والموضوعة لتأييد المذهب في مسائل اعتقادية ، والغلو في بعض العلماء ، أما النَّصبُ بدرجاته فحدّث ولا حرج ، واقرأ أخبار الخليفة النَّاصبي المتوكل في الكامل لابن الأثير لتزداد استبصاراً وهذا أغلبي وليس بكلي .

٢- وهم في مسألة التفضيل يخرجون من رحم جماعة البصريين ، والبغداديين مع ادعاء الإجماع والاتفاق ، وعدم المخالف في المسألة، لذلك تراهم لا يذكرون أي خلاف في مسألة التفضيل قد يستفيد به الغير ليعارض إجماعاتهم واتفاقاتهم، لأنَّ إهمالهم المخالف، ومجانبة ذكر أقواله من المهمات عندهم، ودونك كتباً ملقّبة بالسُّنة للخلال، والبربهاري، واللالكائي وأمثالهم تجد أنَّها تشرب من جدول واحد، نعم يذكرون شيئاً من فضائل آل البيت عليهم السَّلام، ولكن في محيط المذهب .

٣- أضف إلى ما تقدم النزاع الطويل الذي كان بين العلويين من جهة وبين الأمويين ثُمَّ العبَّاسيين ، وهو وإن اتخذ أشكالاً دموية عنيفة إلا أنَّ التصنيف المؤيِّد لأنظار الأمويين ثُمَّ العبَّاسيين كان يزداد كُلَّما اشتدَّ النزاع بين الشيعة والسُّنة ، لا سيما بعد قيام دول شيعية .

فإثبات أي نوع من النزاع في التفاضل عند الصحابة بين عليٍّ والشيخين رضي الله عنهم فمن بعدهم فيه نوع انتصار لفكرة فاطمية الخلافة ، ولو عند

بعض الصَّحابة أو أحقية عليٍّ ، وهذا خط أحمر ينبغي أن لا تتجاوزه كتبٌ قامت على تحريم الخروج على الولاة ، وإن كانوا ظالمين ، وأن الخلافة الراشدة لم تكن إلا للأفضل ، فكان تفضيل عليٍّ أو إثبات الخلاف له توابعه الجسيمة ، فكان ولا بُدَّ من إبعاد النصوص الواردة عن الصَّحَابة والتابعين في الاختلاف وفي التفضيل بين أبي بكر وعليٍّ لأغراض تقدَّم ذكر بعضها .

٤- ثُمَّ دَرَجَ الجماهيرُ من أهل العلم - فيما بعد - على قراءة المسطور بشأن مسألة التفضيل في كتب العقائد المشهورة المتداولة ، كالخريدة ، والجوهرة ، والسنوسية ، والنَّسفية ، والطحاوية ، وغيرها [١] .

وأصحاب هذه الكتب وكذا الشروح عليها ، يذكرون التفضيل كالخلافة [٢] ، ولمَّا غلب على المتأخرين النقل بعضهم من بعض ، والتسليم بالمشهور فيما بينهم ، فلا تراهم ينقلون خلافاً في التفضيل إلا خلافاً وحداً - ويضعفونه جداً - وهو المتعلق بتقديم عليٍّ على عثمان ، ثُمَّ يقولون: انعقد الإجماع على أنَّ ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة ... ! .

٥- وبالتَّالي أصبح تقديم عليٍّ أو حتَّى إثبات الخلاف في التفضيل بين عليٍّ والشيخين عظيمة من العظائم ، وكبيرة من الكبائر ، فمن تجاسَرَ وأثبت الخلاف فإنَّه يُرْمى بالعظائم ومنها الرَّفض .

---

(١) لا يظن مغرض أو جاهل أننا نقدح في هذه الكتب ، كلا وألف كلا ، ولكننا نناقش مسألة كان ينبغي أصلاً إبعادها من هذه الكتب .

(٢) مع إهمال خلافة الإمام الحسن بن عليٍّ عليه السلام .

فهُضِمَ حَقُّ عليٍّ أخي النَّبيِّ وصنوه، مولى المؤمنين، وأسبقهم إيماناً وصلاةً، وأقضى الصحابة وأعلمهم وأشجعهم، الكرَّار الذي ليس بفرار، والذي أذهب الله عنه الرِّجْس وطهره تطهيراً.

أقول: هَضْمُ حَقِّ هذا الإمام، واعتبارُ تقديمه رفضاً غاية في القبح، وبدعة سيئة، ومنكر من القول.

وكذا قول القائل في حقِّ ذلكم الإمام: «مَنْ قدَّم علياً على فلان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار».

والإزراء هو الاحتقار.

فقُلْ لي بربِّك: أي خطأ أو إزراء في تقديم مَنْ اتفق عدد من أكابر الحفاظ كأحمد على أنَّه ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم من الفضائل ما جاء لعليٍّ، كما في المستدرك (٣/ ١٠٧).

وهلْ في تقديم عليٍّ مخالفة لنصٍّ قطعي الثبوت قطعي الدلالة؟.

وهلْ بعد تصريح أئمَّة الأشاعرة كالباقلاني، وإمام الحرمين، والغزالي، والآمدي، والسَّعد التفتازاني وغيرهم، بانعدام النصِّ القاطع في المسألة سبيل إلى التشنيع والإساءة لمن يقدِّم علياً، وفيهم أئمَّة آل البيت، وطائفة عظيمة من الصَّحابة والتَّابعين وصالحي الأمَّة.

❊ ❊ ❊

فصل

توجيه الأنظار إلى جحود بعض مدعي محبة الأئمة الأطهار

١- وادعى أناس كثيرون محبة آل بيت النبيِّ المختار صلى الله عليه وآله وسلم، ومحبة هؤلاء لا تتعدى ألسنتهم أو أقلامهم[١]، فترى بعضَهم يصر على تأخير أبا الحسن الكرار وآل بيته الأطهار.

وزاد بعضهم في الجهل والجفاء وسوء الأدب فاعتبر أن تقديم عليٍّ أو أهل الكساء بدعة، ورفضاً، وفسقاً، ولو سكت واستمر فيما يصلح له من الإنشاد والمدح لكان أستر له، ولكنه أبى إلا التعالم والعناد، ففضح نفسه بين العباد.

٢- وآخرون يتولون العترة المطهرة، ولكن بحد، وإلى مقام لا يتجاوزونه البتة فتراهم يأتون إلى كلِّ فضيلة لعليٍّ عليه السلام ثابتة بالأحاديث الصحيحة فيتأولونها دفعاً بالصدر لتوافق بعض المذاهب، فإذا جاء في الأحاديث الصحيحة أن علياً مولى المؤمنين، وأنه لا يغادر الحق، وأنه أعلم وأشجع الصحابة وأسبقهم إسلاماً، وهو الكرار الذي لم يهزم، إلى غير ذلك اشتغلوا بتأويل الأحاديث الصحيحة بما يوافق المذهب، وازداد بعضهم جحوداً بالالتجاء إلى منهاج بدعة ابن تيمية فيعولون عليه في نفي خصائص علي عليه السلام، وتدعيم أسس النصب.

---

(١) أو بالأصح لا تتعدى المدح والإنشاد واقرأ إذا شئت: «أهل البيت النبوي طائفة ممدوحة بالألسن والأقلام مبغوضة في المعاملات والأحكام»، لسيدي الحبيب العلامة عبد الوهاب بن علي الحسيني، وهو بحث جيد ومفيد، ولم يصرح مصنفه باسمه خوفاً من الجهل، ولم أصرح باسمه احتراماً له.

والكتب والمباحث والمنظومات التي تتناول الصحابة رضي الله عنهم كثيرة، فترى معظم أصحابها يذكرون أفضلية الأربعة فباقي العشرة، فأهل بدر فأهل أحد وهكذا.

أما الزهراء وأشقاؤها، والحسن والحسين سيدا شباب الجنة، وحمزة سيد الشهداء، وجعفر الطيار، والعَبَّاس الأبر عليهم السلام فلا يذكرون في ترتيب، وكأنهم من عوام الصحابة أو من الطلقاء، وإن ذكروا فمع عموم أفراد الطبقة.

وذكر بعضهم سادة التابعين فقال قائل: «هو أويس القرني»، وقال غيره هو: «ابن المسيب»، وقال بعضهم: «الحسن البصري».

بل إنَّ بعضهم نظم الفقهاء السبعة بالمدينة فقال:

ألا كلُّ من لم يقتد بأئمة فقسمته ضيزى عن الحق خارجة

فخذهم عبيد الله عروة قاسم سعيد أبو بكر سليمان خارجة

أما أئمة آل البيت السَّادة الأطهار كعلي بن الحسين، وابنيه زيد والباقر، والحسن المثنى وأخيه زيد، وابن الحنفية، وابنه الحسن وهم جميعاً مدنيون فقلَّ عليهم، وعلى حديثهم وفقههم السلام.

٣- وبعضٌ ممن يدعي محبة آل البيت بلسانه يملأ وقته بلغو الكلام، ودرسه وكتابه بمناقب من متأخري الفقهاء، وصرف عمره في حلّ بعض ألفاظ متن، أو إشاعة مناقب شيخ طريقته، فإذا عاودتَ ذكر آل البيت عنده، أو شُغلت بهم، ضاق صدره، وقام وقعد، وأرعد وتوعد، واتهمك بما أنت منه برىء.

فـذكـروا الشنواني، والبـاجـوري، والتطواني، والدسـوقي، وابن همّات زادة، والقاري وأمثالهم [1] رحمهم الله تعالى وأفردوا دراسات عنهم ترفع الدارس إلى درجات الدنيا العليا، أما ذكر أئمة آل البيت عليهم السلام وشيعتهم والانتصار لهم، والتألم لما أصابهم فيهوي بك عند هؤلاء إلى ساحة المبتدعة والمبعدين، والأمر لله.

٤- ومنهم من يدور في فلك المحبين لآل البيت المقدمين لهم، ولكنه إذا كتب أخفى ما يراه صواباً، واحتفى بالنواصب، وهاجم بعض المنتسبين لآل البيت بالخطأ والصواب، وأغمض الطرف عن غيرهم تحقيقاً لمآرب لا يعلمها إلا الله تعالى، وهذا صنيع من وسم كتابه بـ «أهل السنة والشيعة بين الاعتدال والغلو» فجلُّ كتابه ضربات موجعة لبعض المنتسبين لآل البيت عن طريق التشنيع وجمع الخطأ مع الصواب، ولم يذكر شيئاً عن أهل السنة، ولو شئت لضربت لك أمثلة لكل صنف.

وزاد آخرون فضعّفوا بعض الأحاديث الصحيحة أو الحسنة بل المتواترة، الواردة في الفضائل وهذا له بحثٌ آخر [2].

❋ ❋ ❋

---

(١) لم أقصد الإساءة إليهم، فهم أئمة في عصرهم، وانتفع المسلمون بعلومهم، ولكن قصدت ضرب المثل فقط.

(٢) من ذلك قول ابن حزم في الفصل (٤/ ١٤٧-١٤٨):

«والذي صحّ من فضائل عليٍّ فهو قول النّبيِّ صَلّى الله عليه وآله وسَلّم: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيَّ بعدي»، وقوله عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام: «لأعطينَّ الراية غداً رجلاً يحبُّ الله ورسولَه ويحبُّه الله ورسولُه».

١- والعجب أنّ ابن تيمية في منهاجه يدافع عن قولة ابن حزم، وأين هما من=

إهمال النظر في كتب آل البيت :

ولا أجد عيباً في تسجيل نقص في البحث، وهو إهمال الكتب التي تعنى بتراث آل البيت، وضرب خيوط الإهمال والنسيان عليها، ومجانبة النظر فيها أو النقل منها، أو مباحثة أصحابها، وبذلك حدثت فجوة عظيمة

=أحاديث أخرى كثيرة صحيحة بتصريح عدد من أئمة الحفاظ، راجع المنتقى (ص٤٦).

٢ – وإن تعجب فعجب من ابن حزم الحافظ المطلع الذي يتجرأ بتضعيف حديث الموالاة المتواتر، كما في الفصل (٤/ ١٤٧، ١٤٨).

وإن تعجب أكثر فاعجبْ من أبي بكر بن العربي الذي يعارض في عارضته (١٣/ ١٧٣) تصحيح الترمذي لأحد طرق حديث الموالاة المتواتر، ويقول في عارضته : «هذا حديث ضعيف مطعونٌ فيه».

ثُمّ اعجب أكثر من الزيلعي إذ يقول في نصب الراية (١/ ٣٥٩–٣٦٠) : «وكم من حديث كثرت رواته، وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف، كـ...، و...، وحديث : «مَنْ كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه».

قلتُ : حديث الموالاة متواتر قاله رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بعد انصرافه من حجة الوداع بمكان معروف بـ«غدير خُم»، وقد أفرد طرقه جماعة من الحفاظ منهم : ابن جرير الطَّبري، قال ابن كثير في تاريخه (١١/ ١٤٦) في ترجمة الطبري : «إنّي رأيتُ له كتاباً جمع فيه أحاديث غدير خم في مجلدين ضخمين»، ومنهم : ابن عقدة، وأبو بكر الجعابي، والذَّهبي، وغيرهم.

وللعبد الضعيف بحثٌ ذكر فيه طائفة من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة في فضائل عليٍّ والتي أخطأ ابن تيمية فحكم عليها في منهاجه بالوضع، وهو بحثٌ منشور في مجلة الأبحاث الإسلامية، الصادرة عن دائرة أوقاف دبي، العدد الأول، رمضان سنة ١٤١٧هـ.

٣– من عجائب التسرع في تضعيف الأحاديث:

ومن هذا الباب ما أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ١٤٩): من حديث أبي الأزهر قال ثنا عبد الرزاق أنبأ معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس=

بين المسلمين، وآل البيت بمذاهبهم لا يختلفون في تقديم عليٍّ، بل وأهل الكساء على الجميع، وهذا التقديم قطعيٌّ عند جماهيرهم، فرحمة الله على من يدَّعي الإجماع . . . ! .

=رضي الله عنهما قال: نظر النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم إلى علي فقال: «يا علي أنت سيد في الدنيا والآخرة، حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك بعدي».

قلت: هذا الإسناد صحيح، رجال ثقات أئمة وقد تباينت مواقف ثلاثة من الحفاظ من هذا الحديث وهم: الحاكم، ويحيى بن معين، والذَّهبي:

١ - أما الحاكم فقد أصاب - قولاً واحداً - وقال في المستدرك: «صحيح على شرط الشيخين، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة، وإذا تفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح».

- وأما يحيى بن معين فقد سارع بتكذيب الحديث ثم تراجع، فنقل الحاكم عنه أن يحيى بن معين لما سمع الحديث قال: «أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبدالرزاق هذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا فضحك يحيى بن معين فقام إلى أبي الأزهر فقربه وأدناه واعتذر إليه».

ثم ذكر أبو الأزهر ليحيى بن معين أن عبد الرزاق لم يحدث أحداً بهذا الحديث إلا أبا الأزهر.

فيكون تراجع ابن معين هو انتصار للحاكم.

٣- وأما الذهبي فقد خالف ابن معين والحاكم فقال في تلخيص المستدرك (٣/ ١٤٩): «هذا وإن كان رواته ثقات فهو منكر ليس ببعيد من الوضع، وإلا لأي شيء حَدَّث به عبد الرزاق سراً، ولم يجسر أن يتفوه به لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلوا إليه».

قال العبد الضعيف: كلام الذهبي فيه نظر، فإن الإسناد صحيح، رجاله ثقات، والمتن لا نكارة فيه كما ادعى الذهبي، وقد سبق الذهبي إلى تصحيحه من هم أعلم منه بالإسناد والمتن كيحيى بن معين والحاكم، ومعهم أبو الأزهر النيسابوري، وتحديث عبد الرزاق الثقة بهذا الحديث سراً له أسبابه الكثيرة فإن أناساً لا يتحملون أحاديث فضائل آل البيت كما حدث للشَّاميين مع النسائي، وكما حدث للحافظ=

نعم في بعض المذاهب التي تُنسب لأتباع آل البيت شَطَطٌ، وقلة اطمئنان في النقل[1]، لكن بين أيدينا كتب قَيِّمة لأتباع الإمام زيد بن عليٍّ عليهما السَّلام وقد رأيت فيما طُبع أخيراً «معجم المؤلفين الزيدية» وهذا التراث العلمي الكبير جافيناه وأهملناه، نسأل الله تعالى السلامة والعافية وتصحيح الأخطاء[2].

=الحسكاني عندما أملى مجالس في حديث رد الشمس، والحديث صحيح، ولم ينفرد الثقة أبو الأزهر به، وفي هذا القدر كفاية الآن، والحديث يحتمل أكثر مما ذكرت والله المستعان.

ثم لينظر المستفيد مباحث العلامة المُقدَّم سيدي أحمد بن الصِّديق الغماري عليه الرحمة والرضوان في جوهريتيه «البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى علي والاتصال بأبي الحسن الشاذلي»، و«فتح الملك لعلي بتصحيح حديث باب مدينة العلم علي».

(1) وأخص بالذكر مذهب الإمامية فلا يعتمد عليهم في النقل، وحكاية حصر الإمامة في أبناء الحسين عليه السلام باطلة، والنصُّ على اثني عشر إماماً بأعيانهم باطلة أيضاً، وأبطل منهما خرافة مهدي السرداب والغيبة الصغرى والكبرى والرسل والتوقيعات، وأبطل من الجميع تطاولهم على أئمة آل البيت عليهم السلام كالإمامين زيد والنفس الزكية وغيرهما وكل من ادعى الإمامة من آل البيت إلا أئمتهم وهذا نَصْبٌ سافر. أما تكفيرهم سادات الصحابة رضي الله عنهم فأمر لا يحتمل التقية، فمذهبهم جمع بين الغلو الفاحش في جماعة، والنَّصْب لجمهور آل البيت عليهم السلام في آن واحد، ونحن نطلب منهم البحث ومجانبة الجمود.

(2) وفي تقديم وتقريظ أئمة أهل السنة بمصر للروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير توجيهٌ للأنظار نحو الاستفادة من فقه الإمام زيد بن عليٍّ عليهما السَّلام ودراسته.

و«الروض النضير» مطبوعٌ في أربعة مجلدات للعلامة الحسين بن أحمد السياغي الصنعاني، وعلماء أهل السنة الذين احتفوا بهذا الشرح، وسجلوا كلمات لهم مبسوطة في خاتمة الكتاب هم (وفق ما جاء في الكتاب):

١ - السيد محمد سعيد العُرْفي، رئيس علماء وادي الفرات ونزيل القاهرة (٤/ ٣٣٦ - ٣٤٨).

٢ - الشيخ محمد بخيت المطيعي، شيخ علماء عصره، ومفتي الديار المصرية (٤/ ٣٣١-٣٣٢)........................=

وهذه كلمات لبعض المتقدمين في تفضيل علي[1] عليه السَّلام :

١ - ولنبدأ بذكر حديث الطير ، وهو أنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أُتي بطائر مشويٍّ، فقال : « اللهُمَّ ائتني بأحبِّ خلقك إليك يأكُل معي من هذا الطائر فجاء عليٌّ » .

=٣ - الشيخ يوسف الدجْوي ، عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر (٤/ ٣٣٢-٣٣٣) .

٤ - الشيخ مصطفى أبو سيف الحَمَّامي ، من كبار العلماء بالأزهر، وخطيب المسجد الزينبي (٤/ ٣٣٤-٣٣٦) .

٥ - الشيخ محمد زاهد الكَوْثري ، وكيل المشيخة الإسلامية بالخلافة العثمانية (٤/ ٣٣٦-٣٤١) .

٦ - السيد أحمد بن محمد بن الصِّدِّيق الغُماري الحافظ المجتهد (٤/ ٣٤٢-٣٤٣) .

٧ - السيد محمد زين العابدين الحسيني الكُرْدي (٤/ ٣٤٣-٣٤٤) .

وجاء في كتاب «صوب الركام في تحقيق الأحكام» لمفتي الديار الحضرمية شيخ مشايخنا العلامة السيد عبد الرحمن بن عبيد الله السَّقَّاف (١/ ٣٠، ٣١) ما نصُّه : «وما ذكره من عدم تحرير غير المذاهب الأربعة منتقض بمذهب سيدنا زيد بن علي فقد صين عن الغواية، واتصل بسلاسل الذهب من الرواية، وتناقله الأئمة الكرام، وخير من يشرب صوب الغمام، إلى هذه الأيام، ولعل للفقهاء إذ ذاك بعض العذر في الغفلة عنه وعدم الاطلاع عليه لعزلة اليمن، وإلا فما يوم حليمة بسر :

وإن زيداً لتأتمّ الهداة به   كأنه علم في رأسه نور

وكل ما تجده في كتب الشافعية ولا سيما الأشخر من منع تقليد السادة الزيدية مبني على عدم العلم بتدوين مذهبهم وهو باطل والمبني عليه باطل، إذن الزيدية كغيره من المذاهب المدونة في جواز التقليد فلا بعد في القول بجواز تقليده حينئذ وبين يدي شرح الأزهار في فقه الزيدية وما أذكر أن أحداً من مجتهديهم انفرد بقول خالف فيه الإجماع» انتهى بحذف يسير .

وثناء شيخ القراء ابن الجزري على الزيدية تجده في أسنى المطالب (ص٣٩)، وثناء خاتمة الحفاظ ابن حجر العسقلاني عليهم تجده في الفتح .

(١) المقصود هنا ذكر من يفضل علياً عليه السَّلام ، أمَّا الاستدلال على تفضيله فله مظانه الأخرى .

أمَّا الكلام عليه دراية، فقال جمعٌ من أهل العلم: «لو صَحَّ حديث الطَّير لوجب أن يقطع بأفضلية أمير المؤمنين عليه السَّلام، لأنَّ أحبَّ الخلق إلى الله لا يكون إلا من جهة الدِّين، والأحبُّ على هذه الحالة لا بُدَّ أن يكون هو الأفضل، وليس لأحد أن يقول: فيجب أن يكون أفضل من النَّبيِّ، لأنَّ الخطاب لا يتناول النَّبيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم، لأنَّه قال: «اللهُمَّ ائتني...» فكان هو خارجاً عنه.

هذا عن الدراية من أقصر طريق.

أمَّا عن الرواية فإنَّني كنتُ تكلمتُ على حديث الطَّير من حيثُ إثبات صحته[1].

---

(١) فقلتُ: «الحديث صحيح، فقد رواه من الصَّحابة رضي الله عنهم: أنس بن مالك، وعليٌّ، وابن عَبَّاس، وجابر بن عبد الله، وأبي رافع، ويعلى بن مرةٌ، وسفينة.

وهو متواتر عن أنس، فقد قال ابن كثير الدِّمشقي الشَّامي في البداية والنهاية (٧/ ٣٥٣): «ألَّف الحافظ الذَّهبي جزءاً في طرق هذا الحديث فبلغ عدد مَنْ رواه عن أنس بضعة وتسعون نفساً، وقال: أقرب هذه الطرق غرائب».

قلتُ: هذا العدد يستحيل اجتماعهم على الكذب، فلا يجب النظر في أحوالهم على ما هو مقرر في علوم الحديث، والذَّهبي يقول في تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٣): له طرق كثيرة جداً قد أفردتُها بمصنف، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل. اهـ، وأكثر من هذا قول الذَّهبي في تاريخ الإسلام (٢/ ١٧٩): حديث الطير وله طرق كثيرة عن أنس متكلَّم فيها، وبعضها على شرط السنن، ومن أجودها حديث قطن ابن نسير شيخ مسلم، ثنا جعفر بن سليمان، ثنا عبد الله بن المثنى، عن عبد الله بن أنس بن مالك، عن أنس قال: أهدي إلى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم حجلٌ مشوي فقال: «اللهُمَّ ائتني بأحبِّ خلقك إليك يأكل معي...» وذكر=

٢ - وكما أنّه كان أحب الخلق إلى الله عزّ وجلّ بعد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسَلّم، فهو أحب الخلق إلى صنوه سيدنا ومولانا رسول الله

=الحديث . اهـ . واعترض الحافظان ابن حجر ، وصلاح الدِّين العلائي في الأجوبة على أحاديث المصابيح (ص ٧٥) على مَنْ حكم بوضعه ، وذهبا إلى تحسينه .

وقد أفردتُه بجزء يفصل الواقف عليه على صحة الحديث ، يسّر اللهُ تعالى طبعه ، ولا بأس بسوق طريقين له في هذه العجالة :

الأول : ما أخرجه الطبراني في الكبير (٧/ ٩٥)، (١٠٣٤٣)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٩٥٨)، وابن الجوزي في العلل (١/ ٢٢٥) من طريق سليمان بن قرم، عن فطر بن خليفة ، عن عبد الرحمن بن أبي نعم ، عن سفينة ، به مرفوعاً ، قال الهيثمي في المجمع (٩/ ٩٥٨) : رجال الطبراني رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة .

قلتُ : فطر بن خليفة روى له البخاري مقروناً بغيره كما في مقدمة الفتح (ص ٤٣٥)، ورمز لكونه من رجال البخاري في التهذيب (٨/ ٣٠٠) .

الثاني : ذكر ابن كثير في البداية والنهاية (٧/ ٣٥٢) نقلاً عن جزء الذّهبي في حديث الطير أنَّ ابن أبي حاتم رواه عن عمّار بن خالد الواسطي ، عن إسحاق الأزرق ، عن عبد الملك بن أبي سليمان ، عن أنس ، قال ابن كثير عقبه : وهذا أجود من إسناد الحاكم .

قلتُ : عمّار بن خالد الواسطي قال عنه ابن أبي حاتم : كتبتُ عنه مع أبي بواسط وكان ثقة صدوقاً (الجرح والتعديل ٣/ ١/ ٣٩٥) ، وإسحاق بن يوسف الأزرق وعبدالملك بن سليمان : ثقتان .

فهذا إسناد صحيح لا يتكلم فيه إلا صاحب هوى ، وإن لم يكن حديث الطير صحيحاً ، فأشتهي أن يبين المخالف ما هو الحديث الصحيح؟! ، والحاصل أنَّ الحكم على الحديث بالوضع مع وجود هذه الطرق تقصير في البحث وتغافل في النظر، وتشديد لا يلائم أصول الحديث الشريف وقواعد الصناعة . والله أعلم .

وقد ذكر الحافظ العلائي طريقين له في « النقد الصحيح » (ص ٧٥، ٧٧) بهما يثبت الحكم على الحديث بالحسن بالنظر لهما فقط . والله المستعان ....=

صلّى الله عليه وآله وسلّم فقد أخرج أحمد في الفضائل (رقم ٣٩، ٣٨) قال: حدثنا أبو نُعَيْم، قال: حدثنا العيزار بن حريث، قال: قال النُّعمان بن بشير: «استأذن أبو بكر على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول: والله لقد عرفت أنَّ علياً أحب إليك من أبي مرتين أو ثلاثاً، فاستأذن أبو بكر فدخل فأهوى إليها، فقال: يا ابنة فلانة، ألا أسمعك ترفعين صوتك على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم».

إسناده صحيح، وأخرجه أحمد في المسند (٤/ ٢٧٢)، والنَّسائي في عشرة النساء (٢٧٣)، وفي خصائص علي (رقم ١١٠)، وصححه الحافظ في الفتح (٧/ ٢٧).

فهذا قول عائشة - رضي الله عنها - وقد أقسمت عليه، وإقرار النَّبيُّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لقولها إنَّ علياً أحبُّ إليه من أبي بكر رضي الله عنهما مرتين أو ثلاثاً، والأمر ظاهر[1]، فإذا وقفت على أحاديث فيها أنَّ

=راجع مجلة الأبحاث الإسلامية الصادرة عن دائرة الأوقاف بدبي، العدد الأول، رمضان سنة ١٤١٧، بحث للعبد الضعيف بعنوان: «ابن تيمية وأحاديث فضائل آل البيت» (ص ٢٥٧ إلى ص ٢٧٣)، وكذا ما كتبتُه في التعليق على «النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح» للحافظ العلائي، ولي جزءٌ اسمه «إتحاف الأكابر بتصحيح حديث الطائر».

(١) وتشهد له أحاديث، منها:

أ - ما أخرجه الترمذي (٣٨٦٨)، والحاكم (٣/ ١٥٥)، من حديث عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: «كان أحب النَّاس إلى رسول الله فاطمة، ومن الرجال عليٌّ». قال الترمذي: حسن غريب، وصححه الحاكم، ووافقه الذَّهبي.

ب - ومنه ما أخرجه الترمذي (٣٨٧٤)، والحاكم (٣/ ١٥٤)، عن عمير بن جميع=

أحب النَّاس لرسـول الله صَلَّى الله عليـه وآله وسَلَّـم هو أبو بكر الصِّـدِّيق رضي الله عنه ، فإنَّه جمعاً بين الروايات أن يقال : هذا متجه باستثناء عليٍّ فهو الأحب لأنَّ حديث عائشة رضي الله عنها هنا إنَّما خرج عند المقارنة .

٣ - ولذلك كان عليٌّ أحبُّ الخلق بعد رسُول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم عند جمع من الصَّحابة .

فمنه ما أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٣٥٠)، وفي الفضائل (رقم ١١٨٠)، والنسائي في الخصائص (رقم ٩٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤/ ١٦٠) بإسناد صحيح من حديث عبد الله بن بُرَيْدة ، عن أبيه رضي الله عنه في حديث طويل ، وفيه : « فما كان أحدٌ بعدَ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم أحبَّ إليَّ من عليٍّ » .

٤ - ومنه ما أخرجه الخلال في السُّنَّة (رقم ٤٥٢) قال :

وأخبرنا عبد الله بن أحمد قال : ثنا داود بن عمرو الضَّبِّي ، وانتخبه أبي عليه ، قال : ثنا علي بن هاشم ، قال : ثنا أبو الجحاف ، عن معاوية ابن ثعلبة ، قال : جاء رجلٌ أبا ذرٍّ وهو في مسجد الرسول صَلَّى الله عليه

=التيمي ، قال : « دخلتُ مع عمتي على عائشة ، فسئلت : أي النَّاس كان أحب إلى رسول الله ؟ قالت : فاطمة ، فقيل : من الرجال ؟ قالت : زوجها » .

قال الترمذي : حسن غريب ، وصححه الحاكم .

فإن قيل : قد عارضه ما أخرجه أحمد في المسند (٦/ ٢٤١) عن عبد الله بن شقيق قال : قلتُ لعائشة : أي النَّاس كان أحب إلى رسُول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، قالت : عائشة ، قلتُ : فمن الرجال : قال : أبوها .

قلتُ : عبد الله بن شقيق ناصبي ، وقد علمت من أعلى الصحيفة طرق الجمع بين هذا النوع من الأحاديث التي ظاهرها التعارض ، وفي الباب أحاديث أخرى .

وآله وسَلَّم فقال : يا أبا ذر ! ألا تخبرني بأحبِّ النَّاس إليك ، فإنِّي أعرف أن أحبَّهم إليك أحبهم إلى رسول الله ؟ قال : إي ورب الكعبة ، إنَّ أحبَّهم إليَّ أحبُّهم إلى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم وهو ذاك الشيخ ، وأشار بيده إلى عليٍّ وهو يصلي أمامه .

وقد تتابع جمع من الصحابة فصرَّحوا بأفضلية عليٍّ ولهم نصوص منها :

٥ - ما أخرجه أحمد في المسند (١/ ١٩٩)، وفي الفضائل (١٠١٤)، وابن سعد في الطبقات (٣/ ٣٨، ٣٩)، والنسائي في الخصائص (رقم ٢٣)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة، والطبراني في الكبير (٣/ ٧٩) وغيرهم من طريق أبي إسحاق السبيعي عن هُبَيْرة بن بريم قال : خرج إلينا حسن بن عليٍّ ، وعليه عمامة سوداء ، فقال : «لقد كان فيكم بالأمس رجلٌ ما سبقه الأولون، ولا يدركه الآخرون ...» . هذا لفظ النسائي في الخصائص ، وهذا الحديث ثابت ، وله طرق، وصححه ابن حِبَّان (الإحسان رقم ٦٩٣٦)، والحاكم (٣/ ١٧٢)، وجلّ طرقه عند ابن عساكر في تاريخه .

ومعلوم أنَّ الحسن بن عليٍّ عليهما السَّلام قاله في جمع عظيم بالكوفة من آل البيت والصحابة والتَّابعين ، ولم يعترض عليه أحدٌ - وفيهم شقيقه الحسين ، وأخوه محمد - ، فهذا نصٌّ من إمام آل البيت بعد أبيه في حضرة جمع عظيم على أفضلية عليٍّ عليه السَّلام .

عليٌّ أكثر الصحابة صحبة على الإطلاق

٦ - قال جماعة من أهل العلم : إذا كانت الصحبة لا يعدلها عمل، فأكثرهم صحبة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عليٌّ عليه السلام للآتي :

أ- أن علياً تربى في حجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فكان أسبقهم بملازمة نور الإنسان الكامل، والإيمان به، والصلاة معه.

ب- أن علياً عليه السلام بقي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الشعب ثلاث سنوات، بينما أكثر السابقين هاجر للحبشة، وأن سيدنا الصديق رضي الله عنه هَمَّ بالهجرة للحبشة وخرج من مكة، ثم رجع بعد أن دخل في جوار ابن الدغنة، وبقي رضي الله عنه في مسجده عند باب داره في بني جمح يصلي فيه راجع صحيح البخاري، والبداية والنهاية (٣/ ١١٠).

جـ- أن علياً عليه السلام تزوج فاطمة عليها السلام، وكان بيتهما بين بيت عائشة وحفصة رضي الله عنهما، وكان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مع عليٍّ وفاطمة ساعة من الصباح وأخرى في المساء، وكان حامل رايته، وتخلف عنه في الهجرة لمناقب تفرد بها عن العالمين وعندما طلب منه البقاء في غزوة واحدة قال له: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، وعندما اختصه بقراءة سورة براءة قال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يؤدي عني إلا رجل مني».

د- أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول قبيل التحاقه بالرفيق الأعلى ادعُ لي علياً.

هـ- أن علياً عليه السلام هو الذي تولى جهاز الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم فكان آخر الناس عهداً به، وكان معه بضعة أشخاص من بني هاشم يساعدونه.

٧ - كانَ عليٌّ عليه السَّلام هو باب مدينة العلم، ووارث علمِ[1] وحَالِ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم، وهو ما صَرَّحَ به ابنُ عَمِّهِ وعامله

---

(١) إنَّ الكلام عن علم عليٍّ عليه السلام يحتاج لمجلدات يتبارى فيها أئمَّة كُلِّ فن في الكلام عن علم عليٍّ ومدى تشبعهم منه، وهو إخبار عن ضوء النَّهار الباهر الذي لا يخفى عن النَّاظر، وقاتل الله عزَّ وجلَّ الحقد والحسد والنَّصْبَ، فقد حُرمت الأمة من الإفادة كما ينبغي من علم عليٍّ وارث النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم، نعم الصوفية متفقون على أنَّ علياً عليه السَّلام هو وارث حال النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم، وهو إمامهم، ولكن ما ينقل عنه في مصنفاتهم وعلى ألسنة أئمتهم هو غرفة من بحر معارفه.

وأجدني مضطراً لنقل حسرات الفقيه العلامة الجليل الشيخ محمد أبي زهرة - وهو المشهود له بالفقه والاطلاع والنَّزاهة - عن فقه عليٍّ، فقال في كتابه عن الإمام الصَّادق (ص ١٢٦، ١٢٧):

« هناك عليُّ بن أبي طالب الذي مكث نحواً من ثلاثين سنة بعد أن قبض الله تعالى رسوله إليه يفتي ويرشد ويوجه، وقد كان غواصاً طالباً للحقائق، وقد أقام في الكوفة نحو خمس سنوات، ولا بد أنَّه ترك فيها فتاوى وأقضية، وكان فيها المنفرد بالتوجيه والإرشاد، وأنَّه عُرِفَ بغزارة في العلم كرم الله وجهه، وعمق وانصراف إلى الإفتاء في مدة الخلفاء قبله، والمشاركة في كل الأمور العميقة التي تحتاج إلى فحص وتقليب للأمور من كل وجوهها، مع تمحيص وقوة استنباط.

وإنَّه يجب علينا أن نقرر هنا أنَّ فقه علي وفتاويه وأقضيته لم تُرْوَ في كتب السنة بالقدر الذي يتفق مع مدة خلافته، ولا مع المدة التي كان منصرفاً فيها إلى الدرس والإفتاء في مدة الراشدين قبله، وقد كانت حياته كلها للفقه وعلم الدين، وكان أكثر الصحابة اتصالاً برسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم، فقد رافق الرسول وهو صبي قبل أن يبعث عليه السلام، واستمر معه إلى أن قبض الله تعالى رسوله إليه، ولذا كان يجب أن يذكر في كتب السُّنَّة أضعاف ما هو مذكور فيها.

وإذا كان لنا أن نتعرف السبب الذي من أجله اختفى عن جمهور المسلمين بعض مرويات عليٍّ وفقهه، فإنَّا نقول إنَّه لا بد أن يكون للحكم الأموي أثر في اختفاء كثير=

على مكة سيدنا ومولانا وحبيبنا قثم بن العبَّاس رضي الله تعالى عنهما ، فقد أخرج النسائي في خصائص عليٍّ (رقم ١٠٨ ، ١٠٩) ، والحاكم (٣/ ١٢٥) ، عن أبي إسحاق قال : سألتُ قثم بن العبَّاس ، كيف ورث عليٌّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، وعلي دونكم ؟ قال : «لأنه كان أولنا به لحوقاً ، وأشدنا به لزوقاً» .

هذا لفظ الحاكم ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وهو صريح من قثم رضي الله عنه في تفضيل عليٍّ عليه السَّلام .

ثُمَّ قال الحاكم : سمعتُ قاضي القضاة أبا الحسن محمد بن صالح الهاشمي يقول : سمعتُ أبا عمر القاضي يقولُ : سمعتُ إسماعيل بن إسحاق القاضي[1] يقول ، وذكر له قول قثم هذا ، فقال : إنَّما يرث الوارث بالنسب أو بالولاء ، ولا خلاف بين أهل العلم أنَّ ابن العم لا يرث مع العم ، فقد ظهر بهذا الإجماع أنَّ علياً ورث العلم من النَّبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم دونهم .

= من آثار عليٍّ في القضاء والإفتاء ، لأنه ليس من المعقول أن يلعنوا علياً فوق المنابر ، وأن يتركوا العلماء يتحدَّثون بعلمه ، وينقلون فتاويه وأقواله للنَّاس ، وخصوصاً ما كان يتصل منها بأسس الحكم الإسلامي» .

(١) القاضي إسماعيل بن إسحاق هو الجهضمي المفسر ، الحافظ ، المجتهد ، المصنف ، المتفنن ، شيخ المالكية بالعراق ، المتوفى سنة ٢٨٢ رحمه الله تعالى .

ثُمَّ قال الحاكم : وبصحة ما ذكره القاضي حَدَّثَنَا محمد بن صالح بن هانيء ، ثَنَا أحمد بن نصر ، ثَنَا عمرو بن طلحة القناد ، ثَنَا أسباط بن نصر ، عن سماك بن حرب ، عن عكرمة ، عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما ، قال : كان عليٌّ يقول في حياة رسُول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم : «إنَّ الله يقول : ﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ ، والله لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله ، والله لئن مات أو قتل لأقاتلن على ما قاتل عليه حتَّى أموت ، والله إنِّي لأخوه ووليه وابن عمِّهُ ووارث علمه ، فمَنْ أحقُّ به منِّي» .

قلتُ : هذا الأثر هكذا أخرجه النسائي في خصائص عليٍّ (رقم ٦٥)، والطبراني في الكبير (١/ ١٠٧)، والقطيعي في زوائد فضائل الصحابة لأحمد (رقم ١١١٠)، ورجاله رجال مسلم في صحيحه ، وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٣٤) : «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح» .

أبيات الإمام اليافعي في وراثة علي عليه السلام :

وفي وراثة عليٍّ عليه السلام وفضله يقول الإمام الشيخ عبد الله بن أسعد اليافعي في قصيدته التي سمَّاها «حادي الإظعان في تفضيل عليٍّ على عثمان رضي الله تعالى عنهما» في مرآة الجنان (١/ ١١٠) :

ونائب وارث علم النبوة عن
رسوله البدر ماحي الظلمة الجالي
وحامل الراية البيضا لسنته
الغراء، والبدعة العوجا لها قالي

وكـاشف عن محيا كل غامضة

خمارها المجتلي للحسن والحال

وعـاء مكنون أسرار مخدرة

ذي المنهل المستطاب المشرب الحالي

إنْ قـيل من ذابلتـه قل أبو حسن

عـالي المعالي عليّ الضيغم الكالي

حـاز الثلاث التي سعد الرضى روى

عن سيد الرسل ، لم يوصف بإرسال

مع أنت منّي يحب الله ثالثهـا

أو لا في أهل ولا تى بأمثـال

يكفيك في فضائله ما صحّ مسنده

فنسجه العالي لم ينسج بأمثال

٨ - قول سيدنا الإمام الفقيه عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه :

أخرج أحمد في الفضائل (رقم ١٠٩٧ ، ١٠٣٣) من حديث شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن علقمة ، عن عبد الله قال : « كنّا نتحدّث أنّ أفضل أهل المدينة عليّ بن أبي طالب » .

هذا الإسناد صحيح .

وقال الحافظ في الفتح (٧/ ٥٨) بعد أن عزاه للبزار : « رجاله موثقون ، وهو محمول على أنّ ذلك قاله ابن مسعود بعد قتل عمر » .

وقال المحبُّ الطبري في الرياض النضرة (ص ١٥٨) : «وهو محمول عند من يقول بالترتيب المتقدم على أنّه كذلك بعدهم».

قلتُ : حملُ المحبِّ والحافظ لكلام ابن مسعود -رضي الله عنه- فيه نظر، وهو مخالف لظاهر النصِّ، بل إن قول ابن مسعود هذا، وإن كان موقوفاً عند الجمهور، لكنه من باب المرفوع عند جماعة من المحدِّثين - كالحاكم - والأصوليين - كالفخر الرازي -، والمسألة فيها تفصيل، فانظر : فتح المغيث (١/ ١١٣، ١١٥).

والحاصل أنَّ قول الصَّحابي الفقيه : «كُنّا نتحدث ...» يفيد بأنَّ القائلين بأفضلية عليٍّ عليه السَّلام على الجميع جمهور أهل المدينة من الصحابة وكبار التَّابعين.

٩ - وفي الإصابة (٤/ ١١٣) في ترجمة الصحابي الجليل أبي الطفيل عامر بن واثلة [١] رضي الله تعالى عنه : «قال أبو عمر : كان يعترف بفضل أبي بكر وعمر، لكنَّه يفضل علياً».

وفي الاستيعاب (٤/ ١١٧ بهامش الإصابة) قال ابن عبد البر في ترجمة أبي الطفيل المذكور : «كان متشيعاً في عليٍّ رضي الله عنه، ويفضله، ويثني على الشيخين أبي بكر وعمر، ويترحم على عثمان».

وقال نصر بن مزاحم في كتاب «صفين» (ص ٣٥٩): «كان من مُخْلصي الشيعة».

وقال الذَّهبي في النبلاء (٣/ ٤٦٨) : «كان من شيعة الإمام عليٍّ».

---

(١) وفي كتاب «الكفاية في علم الرواية» (ص ١٥٩): سُئل أبو عبد الله بن الأخرم الحافظ : لم ترك البخاري حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة ؟ قال : لأنّه كان يفرط في التشيع».

قلتُ : هكذا الشأن في شيعة عليٍّ عليه السَّلام ، وهذا عين مذهب الإمام زيد بن عليٍّ وأصحابه من أئمَّة آل البيت عليهم السَّلام .

١٠ - وتصريح الصحابي الجليل أبي جُحَيْفة وهب بن عبد الله السوائي رضي الله عنه المشهور بوهب الخير بأفضلية عليٍّ عليه السَّلام على سائر الصحابة مشهور بأسانيد صحيحة ، منها ما أخرجه أحمد في المسند (١/١٠٦) .

١١ - ومن المفضّلين لعليٍّ ربيبه وناصره محمد بن أبي بكر الصّدّيق رضي الله عنهما ، كان كأحد أبناء عليٍّ ، فقد نشأ في حِجْره ، فإنَّ علياً تزوج أمّه أسماء بنت عُمَيْس بعد وفاة الصّدّيق رضي الله عنهم ، وكان من شيعة عليٍّ ، وشهد معه الجمل وصفين ، ثُمَّ ولاه مصر ، وبها استشهد، وحرّقه البغاة النواصب في جوف حمار سنة ثمان وثلاثين، وأخباره في تفضيل عليٍّ ومناصرته مشهورة ، وله رسالة لمعاوية يصرّح فيها بالتفضيل، انظر الاستيعاب (٣/ ٢٤٨)، والإشراف (٣/ ١٩١) .

١٢ - ومن المقدمين لعليٍّ المفضلين له الصحابي الجليل عدي بن حاتم الطّائي رضي الله عنه، وفي تاريخ الطبري (٦/ ٢)، وصفين لنصر بن مزاحم (ص ١٩٧) أن عدي بن حاتم قال لمعاوية :

« أمّا بعد : فإنّا أتيناك لندعوك إلى أمر يجمع الله به كلمتنا وأمّتنا ، ويحقن الله به دماء المسلمين ، وندعوك إلى أفضلها سابقة وأحسنها في الإسلام آثاراً ، وقد اجتمع له النّاس ، وقد أرشدهم الله بالذي رأوا فأتوا ، فلم يبق أحدٌ غيرك وغير من معك ، فاتّقِ يا معاوية من قبل أن يصيبك الله وأصحابك بمثل يوم الجمل » .

١٣ - واجتمع له من الخصائص والفضائل ما لم تكن عند غيره ، لذلك التفَّ حوله النَّاس ، وكانت له شيعة في الصحابة رضي الله عنهم .

فقد أخرج أحمد في الفضائل بإسناد صحيح (٢/ ٥٧٦)، والخلال في السنة (رقم ٤٥٠) ، عن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص قال : قلتُ لعبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة[١] : ألا تخبرني عن أبي بكر وعليٍّ بن أبي طالب ، قال : إنَّ أبا بكر رحمه الله كانت له السن والسابقة مع رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، توفي رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم وهو ابن ستين سنة ، وعليٌّ ابن أربع وثلاثين سنة ، قلتُ : النَّاسُ صاغية إلى عليٍّ ، قال : إي ابن أخي كان له والله ما شاء من ضرس قاطع ، السطة في النسب ، وقرابته من رسول الله ، ومصاهرته ، والمسابقة في الإسلام ، والعلم بالقرآن ، والفقه في السنة ، والنَّجدة في الحرب ، والجود في الماعون ، وكان له والله ما شاء من ضرس قاطع .

وأخرج ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/ ٢٠٧) حديث سعيد بن جبير ، عن ابن عبَّاس قال: كنَّا إذا أتانا الثبت عن عليٍّ لم نعدل به أحداً[٢] .

---

(١) عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي رضي الله عنه ، صحابي ولد في الحبشة . راجع الإصابة (٢/ ٣٥٦) .

(٢) سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وهو الملقب بحبر الأمة ، كان من أشد النَّاس لصوقاً بعليٍّ رضوان الله عليه ، وما استفاد علماً وفقهاً من أحد بعد النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم كما استفاد من علم وفقه عليٍّ ، فكان ابن عباس تلميذ عليٍّ ومن المنتسبين لمدرسته ، وكان من العارفين بتقدم عليٍّ على سائر الصحابة رضي الله عنهم ، وكلمته «كنَّا ... » إن أضيفت إلى عصر ابن عبَّاس فقط أفادت تقدم عليٍّ في علمه ، ووثوق الصحابة واطمئنانهم لأقواله ، وكلمات كبار فقهاء الصحابة كعمر ، وابن مسعود ، وعائشة رضي الله عنهم في تقديم عليٍّ في العلم وإمامته مشهورة .

وروى ابن سعد في الطبقات (٢/ ٣٣٨) نحوه عن ابن عباس، وصحّح إسناده الحافظ في الفتح (٧/ ٧٣).

وكان ابنُ عَبَّاس يكثر من ذكر خصائص عليٌّ وتفضيله وتقدمه، ولابن عَبَّاس رضي الله تعالى عنهما حديث طويل مشهور في خصائص عليٌّ، أخرجه أحمد في المسند (١/ ٣٣٠-٣٣١) بإسناد رجاله ثقات.

قال أحمد: حَدَّثَنَا يحيى بن حَمَّاد، حَدَّثَنَا أبو عَوانة، حَدَّثَنَا أبو بَلْج، حَدَّثَنَا عمرو بن ميمون، قال: إنّي لجالسٌ إلى ابن عَبَّاس، إذ أتاه تسعةُ رَهْط، فقالوا: يا أبا عَبَّاس، إمَّا أنْ تقوم معنا، وإمَّا أنْ تُخْلُونَا هؤلاء. قال: فقال ابنُ عَبَّاس: بل أقومُ معكم. قال: وهو يومئذ صحيحٌ قبل أن يعمَى، قال: فابتدؤا فتحَدَّثُوا، فلا ندري ما قالوا، قال: فجاء يَنْفُضُ ثَوْبَه، ويقولُ: أفٍّ وتُفٍّ، وقَعُوا في رجلٍ له عَشْر، وقَعُوا في رجلٍ قال له النَّبيُّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم: «لأبعثَنَّ رجلاً لا يُخزيه اللهُ أبداً، يُحبُّ اللهَ ورسُولَه»، قال: فاستشرفَ لها مَنْ استشرَفَ، قال: «أين عليٌّ؟»، قالوا: هُوَ في الرَّحل يَطحنُ، قال: «وما كان أحدُكُم ليَطحن؟!»، قال: فجاءَ وهو أرْمَدُ لا يكادُ يُبْصِرُ، قال: فنَفَثَ في عينيه، ثُمَّ هَزَّ الراية ثلاثاً، فأعطاها إيَّاهُ، فجاء بصَفيَّةَ بنت حُيَيّ.

قال: ثُمَّ بعَثَ فُلاناً بسورة التَّوبة، فبعَثَ علياً خلفَهُ، فأخذَهَا منه، قال: «لا يذْهَبُ بها إلا رجلٌ منّي، وأنا منه».

قال: وقال لبني عمِّه: «أيّكُم يُواليني في الدُّنْيا والآخرة؟»، قال: وعليٌّ معه جالسٌ، فأبَوا، فقال عليٌّ: أنا أواليك في الدُّنيا والآخرة.

قال : « أنتَ وليّي في الدُّنيا والآخرة »، قال : فتركه ، ثُمّ أقبلَ على رجُلٍ منهم ، فقال : « أيُّكُمْ يُواليني في الدُّنيا والآخرة ؟ » فأبَوْا ، قال : فقال عليٌّ : أنا أواليكَ في الدُّنيا والآخرة . فقال : « أنت وليّي في الدُّنيا والآخرة » .

قال : وكان أولَ مَنْ أسلَمَ من النّاس بعد خديجة .

قال : وأخذَ رسُولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ثوبَهُ فوضعه على عليٌّ ، وفاطمة ، وحَسَن ، وحُسَيْن ، فقال : ﴿ إنّما يُريدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أهْلَ البَيْتِ ويُطهِّرَكُمْ تطهيراً ﴾ .

قال : وشَرَى عليٌّ نفسَه ؛ لبس ثوبَ النَّبيِّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، ثُمّ نامَ مكانه ، قال : وكان المشركون يَرْمُونَ رسُولَ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، فجاء أبو بكر ، وعليٌّ نائمٌ ، قال : وأبو بكر يحْسَبُ أنّه نبيُّ الله ، قال : فقال : يا نبي الله ! قال : فقال له عليٌّ : إنّ نبي الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قد انطلق نحو بئر ميمون ، فأدْرِكْه . قال : فانطلق أبو بكر ، فدخل معه الغار ، قال : وجعل عليٌّ يُرْمَى بالحجارة كما كان يُرْمَى نبيُّ الله ، وهو يتضوّرُ ، قد لَفَّ رأسَهُ في الثوب لا يُخرِجُه حتّى أصبح ، ثُمّ كَشَفَ عن رأسه ، فقالوا : إنّك للئيم ، كان صاحبُكَ نَرْميه فلا يتضوّرُ ، وأنت تتضوّرُ ، وقد استنكرنا ذلك .

قال : وخرَجَ بالنّاس في غزوة تبوك ، قال : فقال له عليٌّ : أخرُجُ معَكَ ؟ قال : فقال له نبيُّ الله : « لا » ، فبكى عليٌّ ، فقال له : « أما ترضى أنْ تكونَ منّي بمنزلة هارون من موسى ، إلا أنّكَ لَسْتَ بنبيٍّ ، إنّه لا

ينبغي أنْ أذْهَبَ إلا وأنْتَ خليفتي » ، قال : وقال له رسُولُ الله صلّى الله عليه وآله وسَلّم : « أنت وليّي في كُلّ مؤمنٍ بعدي » .

قال : سُدُّوا أبواب المسجد غير باب عليٍّ ، فقال : فيدْخُلُ المسجدَ جُنُباً ، وهو طريقُهُ ليسَ له طريقٌ غيرُهُ .

قال : وقال : « مَنْ كُنْتُ مولاهُ ، فإنَّ مولاه عليٌّ » .

قال : وأخبرنا الله عَزَّ وجَلَّ في القُرآن أنَّه قد رضيَ عنهم ، عن أصحاب الشجرة ، فعلم ما في قلوبهم ، هَلْ حَدَّثَنا أنَّه سَخِطَ عليهم بَعْدُ؟! .

قال : وقال نبيُّ الله صلّى الله عليه وآله وسَلّم لعُمَرَ حين قال : ائذن لي فلأضْرب عُنُقَهُ . قال : « أو كنتُ فاعلاً ؟! وما يُدْرِيكَ ، لَعَلَّ اللهَ قد اطَّلَعَ إلى أهْلِ بَدْرٍ فقال : اعملوا ما شئتم » .

قلتُ : وهذا الحديث الجليل لألفاظه شواهد بعضها متواتر ، وبعضها صحيح أو حسن ، وقد أخرجه أحمد في الفضائل (رقم ١١٦٨)، وابن أبي عاصم في السنة (رقم ١١٨٨)، والطبراني (١٢/ ٩٧)، والحاكم وصححه (٣/ ١٣٢)، ووافقه الذهبي .

١٤ - ومِنَ المُفَضّلين لعليٍّ المنقطعين له الصحابي الجليل حُجْر بن عدي رضي الله عنه شيخ الشيعة بالكوفة ومقدمهم في الاعتراض على سبِّ النواصب لعليٍّ عليه السَّلام ، قُتِلَ رضي الله عنه صبراً مع ستة آخرين سنة إحدى وخمسين في حادث مشهور ، شهد عليه جماعة أنَّه كان يرى أنَّ الأمر لا يصلح إلا في آل أبي طالب .

قال الذهبي في النبلاء (٣/ ٤٦٣) : « كان شريفاً أميراً مطاعاً ، أماراً بالمعروف ، مقدماً على الإنكار ، من شيعة عليٍّ رضي الله عنهما » .

وقالت « هند الأنصارية » ، إذ بُعث بحُجْر وأصحابه إلى الشام :

ترفَّعْ أيُّها القَمَرُ المُنيرُ
ترفَّعْ هَلْ تَرى حُجْراً يَسيرُ

يسيرُ إلى مُعَاويةَ بن حَرْبٍ
ليقْتُلَهُ كما زَعَمَ الخبيرُ

تجبَّرت الجبابرُ بعد حُجْرٍ
فطابَ لها الخَوَرْنَقُ والسَّديرُ

وأصْبحَتِ البلادُ له مُحُولاً
كأن لَمْ يُحْيِها يوماً مَطيرُ

ألا يا حُجْرُ حُجْر بني عَدِيٍّ
تلقَّتك السلامةُ والسُّرورُ

أخافُ عليك ما أردى عَدِيّاً
وشيخاً في دمشقَ لَهُ زئيرُ

فإنْ تَهْلَكْ فكلُّ عَميدِ قومٍ
إلى هُلْكٍ من الدُّنيا يَصيرُ

راجع : طبقات ابن سعد (٦/ ٢١٧)، الإصابة (١/ ٣١٤)، تاريخ الطبري (٥/ ٢٥٣)، الكامل (٣/ ٦٩) .

وقد ذكر الذَّهبي في سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٦٥) هذه الأبيات في ترجمة حُجْر بن عدي رضي الله تعالى عنه .

١٥ - وفضَّله جمعٌ من الصَّحابة والتَّابعين على سائر الصحابة رضي الله عنهم ، فقد قال العلامة الحافظ النَّاقد المطلع أبو محمد بن حزم في الفِصَل (٤/ ١٨٢) : « اختلف المسلمون فيمن هو أفضل النَّاس بعد الأنبياء عليهم السَّلام : فذهب بعض أهل السُّنَّة ، وبعض المعتزلة ، وبعض المرجئة ، وجميع الشيعة ، إلى أنَّ أفضل الأمة بعد رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسَلَّم عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقد روينا هذا القول نصّاً عن بعض الصحابة رضي الله عنهم وعن جماعة من التَّابعين والفقهاء » .

وانظر إلى قول ابن حزم تجده نقل مسألة التفضيل عن فرق أربع هي : السنة ، والمعتزلة ، والمرجئة ، والشيعة .

وعبارته : « بعض السنة ، بعض المعتزلة ، بعض المرجئة ، جميع الشيعة »، صريحة أن كلَّ فرقة اختلفت في التفضيل إلا الشيعة بفرقهم فاتفقوا على أفضلية عليٍّ ، وهم يقطعون بهذه الأفضلية .

بيد أنَّ قول ابن حزم المتقدم « وبعض المعتزلة » فيه نظر ، فالصواب أنَّه مذهب أكثر المعتزلة كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

١٦ - وقال ابن حزم في رسالة « المفاضلة بين الصحابة » (ص ١٧٠) : « وقد روينا هذا القول - يعني أفضلية عليٍّ - أيضاً عن بعض الصحابة عَمَّار بن ياسر ، والحسن بن عليٍّ ، وعن جماعة من التابعين والفقهاء » .

وقال في رسالته المذكورة (ص ١٧٠) : « وروينا عن نحو عشرين من الصحابة أنَّ أكرم النَّاس بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عليٌّ بن أبي طالب ، والزُّبير بن العوَّام » .

وقال في الفِصَل (٤/ ٢١٠): « وهو - يعني عليٌّ بن أبي طالب - عند عمَّار والحسن أفضل من أبي بكر وعمر » .

١٧ - وقال أبو محمد بن حزم في الفِصَل (٤/ ٢٠٩) : « وأيضاً فإنَّ يوسف بن عبد البر النميري حدَّثنا ، قال : حدَّثنا خلف بن قاسم ، ثنا أبو العبَّاس أحمد بن إبراهيم بن علي الكندي ، حدَّثنا محمد بن العبَّاس البغدادي ، ثنا إبراهيم بن محمد البصري ، ثنا أبو أيوب سليمان بن داود الشاذكوني ، قال : كان عمَّار بن ياسر ، والحسن بن علي يفضلان علي بن أبي طالب على أبي بكر الصِّدِّيق وعمر » .

وقال ابن حزم في الفِصَل (٤/ ٢١٠) : « لم نجد لمن فضل ابن مسعود، أو عمر ، أو جعفر بن أبي طالب ، أو أبا سلمة ، أو الثلاثة الأسهليين ، على جميع الصحابة حجة يعتمد عليها ، ووجدنا من يوقف لم يزد على أنَّه لم يلح له بالبرهان أنّهم أفضل ، ولو لاح له لقال به ، ووجدنا العدد والمعارضة في القائلين بأنَّ علياً أفضل أكثر » .

قلتُ : هذا النصُّ يفيد اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في تعيين الأفضل ، وأنَّ القائلين بأفضلية عليٍّ عليه السَّلام هم أكثر عدداً ، والأقوى برهاناً وحجة من القائلين بأفضلية عمر ، وابن مسعود ، وجعفر ، وغيرهم رضي الله عنهم .

والأسهليون الثلاثة هم : سهل بن عمرو بن عدي ، وسهل بن حُنَيْف ، وسهل بن أبي حثمة ، والثلاثة أنصاريون ، بايعوا تحت الشجرة رضي الله عنهم .

فهذه النصوص الواضحة الصريحة من ابن حزم ذلكم الناقد الثقة المطّلع - مع موقفه المعروف من عليٍّ عليه السّلام - فيها كفاية عند أهل العقل والديانة لإخراج مسألة التفضيل من حيز الإجماعات والقطعيات والإطلاقات وهجر المخالف والتشنيعات إلى مائدة الفروع والظنيات .

١٨ - ومن المتعرِّضين لمسألة التفضيل والمحقِّقين فيها الحافظ المطّلع على مذاهب أهل العلم من السّلف فمن بعدهم صاحب المصنفات الدّالة على معرفته وتقدمه أبو عمر يوسف بن عبد البر(١) الذي قال في «الاستيعاب» في ترجمة عليٍّ عليه السّلام (٣/ ١٩٧) : «وروي عن سلمان ، وأبي ذرٍّ ، والمقداد ، وخبَّاب ، وجابر ، وأبي سعيد الخُدْري ،

(١) ادّعى بعض من لم يطّلع على مذاهب السّلف الوهم على الحافظ ابن عبد البر ، كما في « الرياض النضرة » للمحبّ الطّبري (٢/ ١٥٨)، وكان أولى بصاحبه السكوت ، لا سيما مع هذا الهدير المتلاحق من النصوص عن الصحابة والتابعين وكلمات الأئمّة كالباقلاني ، وابن حزم ، فلم ينفرد ابن عبد البر .

وما أثاره الفقيه ابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى في « الصواعق المحرقة» (ص ٨٨) حول كلمات الحافظ الثقة المجتهد أبي عمر بن عبد البر فيه نظر ، وابن عبد البر من أفراد الأمة ، ومن كبار الأعيان الذين تفردوا بالجمع بين الفقه والحديث والسير والتاريخ واللغة ، وهو أعرف من أي مقلد عارضه ، بيد أن ابن عبد البر لم يبتدع قولاً أو ينفرد برواية كما هو ظاهر من هذا الفصل وغيره ، والله أعلم بالصواب .

وزيد بن الأرقم ، أنَّ عليًّ بن أبي طالب أوّل من أسلم ، وفضّله هؤلاء على غيره » .

وكلام ابن عبد البر لا يفيد الحصر في المذكورين .

وقال ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/ ٥٢ بهامش الإصابة) : «واختلف السلف أيضاً في تفضيل عليٍّ وأبي بكر» .

١٩ - وللعلامة الأصولي الفقيه المتكلّم ، النّظار المصنف ، شيخ أهل السنة أبي بكر الباقلاني شيخ المالكية المتوفى سنة ٤٠٣ بسطٌ في مسألة التفضيل في كتابه « مناقب الأئمّة الأربعة » ، وفيه نصوص في عدة مواضع من كتابه المذكور تصرّح بأنَّ القولَ بأفضلية عليٍّ بن أبي طالب عليه السّلام كان مشهوراً منتشراً في الصحابة رضي الله عنهم .

وهذه بعض نصوص للإمام الباقلاني انتقيتُها من الكتاب المذكور :

النصُّ الأول :

قال الإمام أبو بكر الباقلاني في كتابه « مناقب الأئمّة الأربعة » (ص٢٩٤) : « القول بتفضيل عليٍّ رضوان الله عليه مشهور عند كثير من الصحابة » .

ثُمَّ قال : « وإن كانت الرواية في تفضيل أبي بكر أشهر عند أصحاب الحديث » .

ثُمَّ قال : « فأمّا القول بتفضيل عمر أو عثمان أو العبّاس أو عبد الرحمن ابن عوف على سائر الصحابة ، فأقوال حادثة غير معروفة في الصحابة ،

وكذلك القولُ بأنَّ العشرة في الفضل سواءٌ ، وأنَّ الأئمَّة الأربعة منهم سواءٌ في الفضل على قولِ مَنْ ذهب إلى ذلك أقوالٌ مُحْدَثَةٌ غير مَرْوِيَّة عن أحد من الصحابة ».

قلتُ :

١ - يؤخذ من هذا النصّ أنَّ تفضيل عليٍّ عليه السَّلام كان مشهوراً عند الصحابة وأهل الحديث ، ولكن تفضيل أبي بكر عند أهل الحديث أشهر ، وهذا يعني أنَّ القول بأفضلية عليٍّ عليه السَّلام كان مشهوراً عند أهل المغازي والسير ، والفقهاء ، والأصوليين ، والمتكلمين ، والمفسرين ، والأدباء ، والمؤرخين ، ولكن هذه الشهرة لم تنقل لنا كما يجب .

وهذا له أسبابه السياسية المعروفة .

٢ - لم يقل أحدٌ من الصحابة - في رأي الباقلاني - بأفضلية عمر أو عثمان أو العبَّاس أو ابن عوف رضي الله عنهم ، فعليٌّ رضوان الله عليه أفضل منهم ؛ لأنَّ من اختلف الصحابة في تفضيله أفضل ممن ذكر بفضل ولم يفضَّل على الجميع .

نعم رضي الصحابة رضي الله عنهم بخلافة عمر وعثمان رضي الله عنهما ، ولكن لا يلزم من تقدمهما في الخلافة على عليٍّ كرم الله وجهه أفضليتهما عليه .

٣ - أنَّ المساواة بين الأربعة رضي الله عنهم في قول ، وبين العشرة رضي الله عنهم في قول آخر من الأقوال التي كانت في سلف الأمَّة ، ولكن لم تعرف في الصحابة .

النصُّ الثاني :

قال الإمام أبو بكر الباقلاني في كتابه المذكور (ص ٢٩٤) : « والقول بتفضيل عليٍّ رضوان الله عنه مشهورٌ عند كثير من الصحابة ، كالذي يُرْوى عن عبد الله بن عبَّاس ، وحذيفة بن اليمان ، وعمَّار ، وجابر بن عبد الله ، وأبي الهيثم بن التَّيهان ، وغيرهم » .

النصُّ الثالث :

قال الباقلاني في كتابه المذكور (ص ٤٨٠ ، ٤٨١) :

« وقد رُوي أنَّ جماعةً من الصحابة كانت تُظهر القول بفضل عليٍّ أمَامَ زمن أبي بكر وبعده ، منهم عبد الله بن العبَّاس في قوله للشُّراة : « جئتكم من عند خير النَّاس وأقدمكم إسلاماً » . وما رُوِي عن جابر بن عبد الله أنَّه قال : « كان والله ذلك خير البشر بعد رسُول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم » . وكذلك كان رأي حذيفة فيه وعمَّار ، وكانا يقولان : « إنَّه أقدَمُهُم إسلاماً ، وأعْلَمهم بدين الله ، وأولاهم بالأمَّة ورسوله » وغير ذلك من ألفاظ تُروى عنهم .

ورُوي عن أبي الهيثم بن التَّيهان أنَّه قال : « يا أيُّها النَّاس قدْ جعلنا هذا الأمر بعد موت عثمان إلى أولاهم برسُول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، وأقدمكم سَلماً ، وأكبرهم علماً وأفقهكم في دين الله عَزَّ وجلَّ ، وأنصحكم للأمَّة ، فسيروا رحمكم الله إلى إمامكم » . وذلك عند استنهاض النَّاس إلى قتال طلحة والزُّبير ، وتثبيط أبي موسى لأهل الكوفة ، وما حكيناه من نُفُور الأشتر ، ثُمَّ عمَّار والحسن ، وهذا القول من

التَّيهان وأمثاله عظيم . وقد حُكي مثل هذا القول عن عمّار ، وزيد بن صوحان ، والقَعْقَاع بن عَمْرٍ ، وحُجْر بن عدي ، وجماعة من أصحاب عليٍّ رضي الله عنه ، ... ، . وقال عمّار في آخر صفته بالكوفة على ما يُرْوى : « له سابقة في الإسلام ليست لأحد فانهضوا إليه » .

وكذلك قول ابن عبّاس رضي الله عنه للخوارج : « جئتكم من عند خير النَّاس وأسبقهم إسْلاماً » يحتمل[1] أن يكون ممَّن بقيَ » .

النص الرابع :

وقال الباقلاني في كتابه المذكور (ص ٤٧١) : « قد روي أن قوماً من الصحابة رضي الله عنهم كانوا يذهبون إلى تفضيل عليٍّ على أبي بكر » .

النصُّ الخامس :

وقال الباقلاني في كتابه المذكور (ص ٣٠٦) : « وقد روى عن عبد الله ابن عباس ، والحسن بن عليٍّ ، وأُبيّ ، وزيد ، وعمّار بن ياسر ، وسلمان الفارسي ، وجابر بن عبد الله ، وأبي الهيثم بن التَّيهان الأنصاري ، وحذيفة بن اليمان ، وعَمرو بن الحمق ، وأبي سعيد الخُدْري ، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم ، كانوا يقولون : « إنَّ علياً خير البشر ، وخيرُ النَّاس بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وأعلمهم ، وأوّلهم

---

(١) عبارة ابن عبّاس رضي الله عنهما لا احتمال فيها ؛ لأنَّ قوله « خير النَّاس » نكرة مضافة فتشمل جميع المسلمين والألف واللام في النَّاس للاستغراق ، وليسا للعهد ، والحاصل أنَّ ظاهر عبارة ابن عبّاس رضي الله عنهما يخالف احتمال الباقلاني ، والله أعلم بالصَّواب .

إسلاماً ، وأحبهم إلى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم » إلى نظائر هذه، فيجب دلالة قولهم على تفضيله » .

قلتُ : بل عباراتهم التي نقلها الباقلاني نصٌ في التفضيل .

٢٠ - وللعلامة أبي جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي المتوفى سنة ٢٢٠ كتابٌ مطبوعٌ في تفضيل عليٍّ عليه السَّلام على جميع العالمين بعد الأنبياء والمرسلين اسمه « المعيار والموازنة » فيه مباحث جيدة ونفائس تُشَدّ إليها الرِّحَال ، ومع ذلك فهو لا يخلو من ملاحظات .

ولأبي الحسن علي بن عيسى بن عبد الله النحوي المعتزلي الرماني المتوفى سنة (٣٨٤هـ) كتاب «تفضيل عليٍّ» ذكره القفطي في «إنباه الرواة» .

٢١ - وقال القاضي عبد الجبَّار الأسدآبادي المعتزلي الشَّافعي[1] في المغني (٢٠/ ٢/ ١٢٠) : « فأمَّا أكثر البغداديين من شيوخنا فإنَّهم يفضّلون علياً عليه السَّلام ، ويسلكون في ذلك طريقان : أحدهما : موازنة الأعمال والفضائل ، فيجعلون بإزاء كلِّ فضيلة لأبي بكر فضيلةً لعليٍّ عليه السَّلام ، ويبينون أن لفضائله مزية ، وهم في بيان المزية على طريقتين : إمَّا أن يجعلوا المزية بزيادة الفضائل ، أو بالوجه الذي يعظم به ، والثاني : الاعتماد في ذلك على أخبار يروونها في هذا الباب ، كخبر الطائر وغيره .

فأمَّا شيخنا أبو عبد الله فإنَّه يقطع على أنَّ علياً عليه السَّلام أفضل لأخبار يقطع بصحتها ، ثُمَّ يذكر مع ذلك موازنة الأعمال ، ويبيّن أن لفضائل أمير المؤمنين مزية على فضائل أبي بكر بالكثرة وبالوجوه التي يعظم عليها » .

---

(١) وكان من كبار فقهاء الشَّافعية ، وله ترجمة في طبقات الشَّافعية لابن السُّبكي (٥/ ٩٧) .

ثُمَّ عقد القاضي عبد الجبّار فصلاً فيما يدلُّ على أنَّ أمير المؤمنين عليه السَّلام أفضل قطعاً فانظره (٢٠/ ٢/ ١٢٢-١٣٣)، ثُمَّ ذكر فصلاً آخر في الموازنة بين الفريقين (٢٠/ ٢/ ١٣٤-١٤٤)، وهذان الفصلان من النفائس التي تُشَدُّ إليها الرِّحَال.

وقال القاضي عبد الجبّار الأسدآبادي الشّافعي في المغني (٢٠/ ٢/ ١١٥): «وأمّا تفضيل أمير المؤمنين عليه السَّلام فمروي عن الزُّبير، وحُذيفة بن اليمان، وجابر بن عبد الله، وعَمّار، وسلمان، وأبي ذرّ، والمقداد، وعن طبقة من التابعين ومن بعدهم كمجاهد، وعطاء، وسلمة ابن كهيل، والحكم».

وقال القاضي عبد الجبار المعتزلي الشّافعي في شرح الأصول الخمسة (ص٧٦٧): «فأما عندنا إنّ أفضل الصحابة أمير المؤمنين علي ثم الحسن ثم الحسين عليهم السلام، قال: والذي يدل على ذلك الأيات والأخبار المروية في علي - عليه السلام - نحو: خبر الطير وخبر المنزلة وغيرهما، وأيضاً فما من منقبة من المناقب كانت متفرقة في الصحابة إلا وقد كانت مجتمعة في أمير المؤمنين، من العلم، والورع، والشجاعة والسخاء، وغير ذلك، ومما يدل على ذلك إجماع أهل البيت، قال: وهذا كما يدل على أنه أفضل الصحابة فإنه يدل على أن الحسن كان أفضل الصحابة بعده ثم الحسين - عليهم السلام -».

قلت: أهم ما في النصّ المتقدم هو نقل إجماع آل البيت عليهم السلام واستدلاله على صحة مذهب بإجماع آل البيت، وهو من أقوى

الإجماعات، والمقصود بآل البيت هو الأئمة المتقدمون المجتهدون فإن القاضي عبد الجبار توفي سنة (٤١٥هـ) رحمه الله تعالى، قبل تحول بعض آل البيت إلى مقلدين في المذاهب الأخرى.

٢٢ - وعقد ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة» فصلاً في التفضيل بين الصحابة جاء فيه في (٢٠/ ٤٠٢):

«القول بالتفضيل قولٌ قديم، قد قال به كثير من الصحابة والتَّابعين، فمن الصحابة: عمَّار، والمقداد، وأبو ذرٍّ، وسلمان، وجابر بن عبد الله، وأُبيّ بن كعب، وحذيفة، وبريدة، وأبو أيوب، وسهل بن حُنَيْف، وعثمان بن حنيف، وأبو الهيثم بن التَّيهان، وخزيمة بن ثابت، وأبو الطفيل عامر بن واثلة، والعبَّاس بن عبد المطلب وبنوه، وبنو هاشم كافة، وبنو المطلب كافة.

ثُمَّ قال: وكان من بني أُمية قوم يقولون بذلك منهم: خالد بن سعيد ابن العاص[1]، ومنهم عمر بن عبد العزيز».

ثُمَّ قال ابن أبي الحديد (٢٠/ ٤٠٥):

«فأمَّا من قال بتفضيله على النَّاس كافَّةً من التابعين فخلْقٌ كثير كأويس القَرَني، وزيد بن صُوحان، وصعصعة أخيه، وجُنْدُب الخير، وعَبيدة السَّلماني، وغيرهم ممَّن لا يُحصى كثرةً، ولم تكن لفظةُ الشيعة تُعْرف في ذلك العصر إلا لمن قال بتفضيله[2]، ولم تكُنْ مقالة الإماميَّة ومَنْ نحا

(١) صحابي جليل من السابقين الأولين.

(٢) تأمل قول ابن أبي الحديد: «ولم تكن لفظةُ الشيعة تُعْرف في ذلك العصر إلا لمن قال بتفضيله»، وهذا يتفق مع ما تقدَّم عن الإمامين الأشعري وابن حزم، وهذا=

نحوها من الطّاعنين في إمامة السلف مشهورة حينئذ على هذا النحو من الاشتهار، فكان القائلون بالتفضيل هم المسمَّون الشيعة ، ... ، ولذلك قال أصحابُنا المعتزلة في كتبهم وتصانيفهم : نحن الشيعة حقاً ، فهذا القول هو أقرب إلى السلامة وأشبه بالحقِّ من القولين المقتسمين طرفي الإفراط والتفريط إنْ شاء الله ».

قلتُ : وما قاله ابن أبي الحديد من أن تفضيل عليٍّ كرم الله وجهه ، على سائر الصحابة رضي الله عنهم قال به خلق من التّابعين، صرّح به الذّهبي في الميزان (١/ ٥)، فإنّه قال في ترجمة الشيعي الثقة أبان بن تغلب الكوفي ، وكان يقدّم علياً على الشيخين : « غلو التشيع أو التشيع بلا غلو ولا تحرف[1] ، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهو مفسدة بينة ».

٢٣ - ومن التابعين المفضّلين لعليٍّ غير الذين ذكرهم ابن أبي الحديد جماعة منهم : الحارث الأعور الهَمْداني ، وعطية بن سعد بن جنادة الكوفي ، وأبو عبد الله الجدلي ، والمسيب بن نجية الفزاري، والكميت بن زيد، ودعبل بن علي الخزاعي، ونصر بن خزيمة الأسدي، ومعاوية بن إسحاق الأنصاري، وحبة بن جوين العرني، وعدي بن ثابت، وأبو الأسود الدؤلي ، والأشتر النخعي ، وسلمة بن كهيل ، وكُثَيِّر بن قتادة الضّبي، وغيرهم كثير، وراجع : أخبار « التوابين » وغيرهم.

=العصر هو عصر صفين وما بعدها ، فكان في هذا العصر جملة كبيرة من الشيعة في الصحابة والتابعين رحمهم الله تعالى.

(١) وفي بعض النسخ، وفي اللسان: «تحرق» بالقاف.

وفي تهذيب الكمال (١١/٣١٦) عن جرير بن عبد الحميد لما قدم شعبة البصرة قالوا : حَدِّثْنَا عن ثقات أصحابك ، فقال : «إنْ حدثتكم عن ثقات أصحابي فإنَّما أحدِّثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة : الحكم بن عتيبة ، وسَلَمة بن كُهَيْل ، وحبيب بن أبي ثابت ، ومنصور» .

٢٤ - وقال الحافظ الكبير عبيد الله بن عبد الله المعروف بالحَسْكَاني النيسابوري الحنفي في «شواهد التنزيل لقواعد التفضيل» (ص ١٨) : «أخبرنا محمد بن علي بن محمد المقري بقراءتي عليه من أصل سماعه : أخبرنا محمد بن الفضل بن محمد ، أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة ، أخبرنا الحسين بن حريث أبو عمَّار ، أخبرنا الفضل بن موسى ، عن فطر ، عن أبي الطفيل ، عن بعض أصحاب النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم قال : لقد سبق لعليٍّ بن أبي طالب عليه السَّلام من المناقب ما لو أنَّ واحدة قسمت بين الخلق وسعهم خيراً» .

قال الحَسكاني : «فضل بن موسى الشيباني من أئمَّة الفقهاء بمرو ، ورواه غيره ، عن فطر بن خليفة كذلك أيضاً ، وأبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي من الصحابة ، وهذا إسناد صحيح على شرطهم ، وحديثُهم مخرَّجٌ في الصحاح ، ورواه يزيد بن هارون الواسطي ، وهو إمام في الحديث عن فطر» . وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ٨٢ ط الهند رقم ١٢١٧٧) ، ومحمد بن سليمان الكوفي في المناقب (رقم ٥٠٥ ، ٥٨٣) .

٢٥ - وفي تاريخ الطبري أنَّ الصحابي الجليل قَيْس بن سعد بن عبادة الأنصاري رضي الله عنهما لما ولاه عليٌّ عليه السَّلام على مصر قام خطيباً في النَّاس فقال : «أيُّها النَّاس ، إنَّا قد بايعنا خير من نعلم بعد محمد نبينا

صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، فقوموا أيُّها النَّاس فبايعوا على كتاب الله عَزَّ وجَلَّ وسنة رسوله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، فإن نحن لم نعمل لكم بذلك فلا بيعة لنا عليكم » .

فقام النَّاس فبايعوا ، واستقامت له مصر .

قلتُ : قَيْس بن سعد بن عبادة صحابي جليل ، وسيد من سادات الأنصار وابن سيدهم رضي الله عنهما ، كان من أخصِّ أصحاب علي وابنه الحسن ، وله أخبار مشهورة رضي الله عنه .

٢٦ - وفي البدء والتاريخ للمقدسي (٥/ ١٢٤، ١٢٥) قال :

« اعلم أنَّ الشيعة أتوا في حياة عليٍّ بن أبي طالب ثلاث فرق فرقةٌ على جملة أمرها في الاختصاص به والموالاة له مثل : عَمَّار بن ياسر ، وسلمان والمقداد ، وجابر ، وأبي ذر الغفاري ، وعبد الله بن العَبَّاس ، وعبد الله بن عمر ، وجرير بن عبد الله الغفاري ، وجرير بن عبد الله البجلي ، ودحية بن خليفة ، ونُظرائهم من الصحابة الذين لا يُظنُّ بهم غير الحق ، ولا نجد للطعن فيهم موضعاً ، وفرقةٌ تغالوا قليلاً في أمر عثمان ، وتميل إلى الشيخين رضوان الله عليهم بعض الميل ، مثل : عمرو بن الحمق ، ومحمد ابن أبي بكر ، ومالك الأشتر ، وقد قال الفضل بن العبَّاس بن عُتبة بن أبي لهب يخيِّب الوليد بن عُقبة :

وكان ولي الأمر بعد محمد

عليٌّ وفي كل المواطن صاحبه

وكانوا يظهرون هذا المقدار في زمن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وفرقةٌ تغلو غُلواً شديداً».

٢٧ - وفي الإصابة في ترجمة الصحابي الجليل هاشم بن عُتْبَة بن أبي وقَّاص رضي الله عنه (٣/ ٥٩٣) قال الحافظ: «وقال المرزباني: لمّا جاء قتل عثمان إلى أهل الكوفة قال هاشم لأبي موسى الأشعري: تعال يا أبا موسى بايع لخير هذه الأمَّة عليٍّ، فقال: لا تعجل، فوضع هاشم يده على الأخرى، فقال: هذه لعليٍّ وهذه لي، وقد بايعتُ علياً، وأنشده:

أبايع غير مكترث علياً
ولا أخشى أميراً أشعرياً
أبايعه وأعلم أن سأرضي
بذاك الله حقاً والنَّبيَّا

وهاشم بن عُتْبَة رضي الله تعالى عنه كان مع عليٍّ عليه السَّلام يوم صفين واستشهد، وفيه يقول أبو الطفيل عامر بن واثلة، كما في الاستيعاب (٣/ ٦٢١)، وصفين لنصر بن مزاحم (ص ٣٥٩):

يا هاشم الخير جزيت الجنَّة
قاتلت في الله عدو السُّنة
والتاركي للحق وأهل الظِّنَّة
أعظمْ بما فزتَ به من مِنَّة

٢٨ - وقال الصحابي عُتْبَة بن أبي لهب بن عبد المطلب الهاشمي رضي الله تعالى عنه:

ماكنتُ أحسب أنَّ الأمر منصرف

عن هاشم ثُمَّ منها عن أبي حسن

أليس أول من صَلَّى لقبلتكم

وأعلم النَّاس بالقرآن والسنن

وأقرب النَّاس عهداً بالنَّبيِّ ومَنْ

جبريل عون له في الغسل والكفن

ما فيه ما فيهم لا يمترون به

وليس للقوم ما فيه من الحسن

انظر أسد الغابة (٤/ ٤٠) .

٢٩ - قال عبد الله بن أنيس رضي الله عنه يرثي النَّبيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم :

فيا ليت شعري من يقوم بأمرنا

وهل في قريش من إمام ينازع

ثلاثة رهط من قريش همُ همُ

أزمَّة هذا الأمر ، والله صانع

عليٌّ أو الصّدّيق أو عُمَر لها

وليس لها بعد الثلاثة رابع

كذا في طبقات ابن سعد (٢/ ٤١٠)، وانظر لتقديمه لعليٍّ عليه السَّلام .

٣٠ - ومنهم الصحابي الجليل - شيعة آل البيت - سليمان بن صُرَد الخُزاعي رضي الله تعالى عنه، شهد مع عليٍّ مشاهده كلها، قال في الردِّ على بعض النواصب في صفين:

يا لك يوماً كاشفاً عصيصبا

يا لك يوماً لا يواري كوكبا

يا أيُّهَا الحيُّ الذي تذبذبا

لسنا نخاف ذا ظليم حوشبا

لأنَّ فينا بطلاً مجربا

ابن بديل كالهزبر مغضبا

أمسى عليٌّ عندنا محبَّبا

نفديه بالأمِّ ولا نبقي أبا

قلت: كان سليمان بن صُرَد على رأس الشيعة التوابين، وهم الذين أظهروا النَّدم والتوبة على عدم مناصرة الحسين بن عليٍّ عليهما السَّلام، وكان عددهم أربعة آلاف، كانوا على قلب رجل واحد في الثأر للإمام الحسين عليه السَّلام، وكانت دعوتهم سرية إلى أن ظهروا فقاتلوا ابن زياد وجيشه، فصبروا وأبلوا بلاءً حسناً، وقُتِل سليمان بن صُرَد رضي الله تعالى عنه بعين الوردة سنة خمس وستين، وخبرهم مشهور.

راجع: تاريخ الطبري (٥/ ٥٨٣-٦١٠)، الكامل (٣/ ٢٦٢-٢٧٣)، الإصابة (٢/ ٧٥)، الاستيعاب (٢/ ٦٤٩).

٣١ - وأخرج الحاكم في المستدرك(٣/ ١١٤، ١١٥) قال : حَدَّثَنا أبو بكر بن أبي دارم الحاكم ، ثَنا أحمد بن موسى بن إسحاق التميمي ، ثَنا وضّاح بن يحيى النهشلي ، ثَنا أبو بكر بن عيّاش ، عن أبي إسحاق ، عن الأسود بن يزيد النخعي ، قال : لَمّا بويع عليُّ بن أبي طالب على منبر رسول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم قال خزيمة بن ثابت رضي الله عنه ، وهو واقف بين يدي المنبر :

إذا نحن بايعنا علياً فحسبنا

أبو حسن مِمّا نخاف من الفتن

وجدناه أولى النّاس بالنّاس إنّه

أطب قريش بالكتاب وبالسنن

وإن قريشاً ما تشق غباره

إذا ما جرى يوماً على الضمر البدن

وفيه الذي فيهم من الخير كله

وما فيهم كل الذي فيه من حسن

قلتُ : رجاله ثقات .

٣٢ - ولأبي الأسود الدؤليّ التابعي الصّادق مواقف مشهورة في نصرة الحق ، وقال يرثي علياً رضي الله عنه :

ألا يا عين ويحك أسعدينا

ألا تبكي أمير المؤمنينا

وتبكي أم كلثوم عليه

بعبرتها وقد رأت اليقينا

ألا قل للخوارج حيث كانوا

فلا قرّت عيون الحاسدينا

أفي شهر الصيام فجعتمونا ؟!

بخير النّاس طرّاً أجمعينا؟

قتلتم خير من ركب المطايا

وذللها ، ومن ركب السفينا

ومن لبس النعال ومن حذاها

ومن قرأ المثاني والمبينا

وكل مناقب الخيرات فيه

وحبّ رسول رب العالمينا

لقد علمت قريش حيث كانت

بأنّك خيرهم حسباً ودينا

إذا استقبلت وجه أبي حسين

رأيت البدر فوق النّاظرينا

وكُنّا قبل مقتله بخير

نرى مولى رسول الله فينا

يقيم الحق لا يرتاب فيه

ويعدل في العدى والأقربينا

وليس بكاتم علماً لديه

ولم يخلق من المتكبرينا

كأنَّ النَّاس إذ فقدوا علياً

نعامٌ حار في بلد سنينا

فلا تشمت معاوية بن صخر

فإنَّ بقية الخلفاء فينا[1]

٣٣ - وفي الأغاني (١١/ ١١٨) قال أبو الأسود الدؤلي رحمه الله تعالى ، وقد لامه بنو قشير على تشيعه :

يقول الأرذلون بنو قُشَيْر :

طوال الدَّهر لا تنسى علياً ؟!

فقلتُ لهم : وكيفَ يكونُ تَرْكي

من الأعمال مفروضاً عَلَيَّا

أحبُّ محمَّداً حُبّاً شديداً

وعبَّاساً ، وحمزة ، والوَصيَّا

بنُو عَمِّ النَّبيِّ وأقربُوه

أحبُّ النَّاس كُلِّهم إليَّا

---

(١) أنساب الأشراف (٣/ ٢٦٥)، ديوان أبي الأسود الدؤلي (ص ١٧٤) .

فـإنْ يَكُ حُبُّـهم رُشْـداً أصِبْـهُ

ولسْتُ بِمُخْطِىءٍ إنْ كـان غـيَّـا

هُمُ أهلُ النَّصيـحـة غـيـر شكٍّ

وأهلُ مـودتي مـا دُمْتُ حـيَّـا

أحـبُّـهم كـحُبِّ الله حـتَّى

أجيء إذا بُعِـثْتُ على هَوِيَّا

هوى أعطيْـتُـهُ لمَّا اسـتـدارت

رَحَى الإسلام لم يَعْـدِل سَـوِيَّا

رأيتُ اللهَ خـالـق كُلِّ شيءٍ

هَدَاهُمْ واصْطَفَى منهم نبـيَّـا

ولم يخـصص بهـا أحداً سِواهُم

هنيـنـاً مـا اصطفـاه لهم مَـرِيَّا

قلتُ : أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي من المخضرمين ومن أئمَّة الفصاحة والأدب ، كان ثقة ، منقطعاً لعليٍّ عليه السَّلام ، وشهد مشاهده كلها ، وفي سير أعلام النبلاء : « كان من وجوه الشيعة ، ومن أكملهم عقلاً ورأياً » .

٣٤ - وفي العقد الفريد (١/ ٢١٤)، وصبح الأعشى (١/ ٢٥٨) أنَّ أم سنان بنت خيثمة المذحجية قالت :

يا آل مَذْحِجَ لا مُقامَ فشمّروا

إنَّ العدوَّ لآلِ أحمدَ يَقْصِدُ

هذا عليٌّ كالهلالِ تَحُفُّهُ

وسْطَ السماءِ من الكواكبِ أسْعَدُ

خيرُ الخلائقِ وابنُ عمِّ محمدٍ

إن يهدكم بالنُّورِ منه تهتدوا

ما زالَ مُذْ شهدَ الحروبَ مظفَّراً

والنَّصْرُ فوقَ لوائه ما يُفْقَدُ

٣٥ - وتقولُ سودة بنت عمارة بن الأشتر الهَمْدانية :

وانْصُرْ عليّاً والحسينَ ورهطه

واقصد لهندٍ وابنها بهوانِ

إنَّ الإمامَ أخو النبيِّ محمَّدٍ

عَلَمُ الهدى ومنارةُ الإيمانِ

٣٦ - وفي كتاب صفين لنصر بن مزاحم (ص ١٦) أن زحر بن قيس خاطب خاله جرير بن عبد الله قائلاً :

جرير بن عبد الله لا تردُدِ الهُدى

وبايعْ عليّاً إنّني لك ناصحُ

فإنَّ عليّاً خيرُ من وطىء الحصى

سوى أحمدٍ والموتُ غادٍ ورائحُ

٣٧ - وقال كعب بن زهير رضي الله عنه :

إنَّ علياً لـمـيـمـــون نقيبتـه بالصالحات من الأفعال مشهور

صهر النَّبيِّ وخير النَّاس كلهم فكلّ من رامه بالفخر مفخـور

صَلَّى الصلاة مع الأميّ أولهم قبل العباد ورب النَّاس مكفـور[1]

٣٨ - وفي تاريخ دمشق (٣/ ٣١١) بإسناد ابن عـسـاكـر إلى ابن أبي خَيْثَمة قال : « حَدَّثنا أحمد بن منصور بن يسار ، حَدَّثنا عبد الرزَّاق ، قال : قال مَعْمَر مرة وأنا مستقبله وتبسم وليس معنا أحد ، فقلتُ : ما شأنك ؟ فقال : عجبتُ من أهلِ الكوفة ، كأنَّ الكوفة إنَّما بنيت على حب عليٍّ ، ما كلَّمتُ أحداً منهم إلا وجدتُ المقتصد منهم الذي يفضل علياً على أبي بكر وعمر ، منهم سفيان الثَّوري ، قال : فقلتُ لمعمر ، ورآني كـأنِّي أعظمت ذلك ، فـقـال مَعْـمَـر : وما ذاك ؟ لو أنَّ رجـلاً قـال : عليٌّ أفضل عندي منهما ما عنفته ، إذ ذكر فضلهما عندي ، ولو أنَّ رجلاً قال : عمر أفضل من عليٍّ وأبي بكر ما عنفتُه ، قال عبد الرزَّاق : فذكرتُ ذلك لوكيع ونحن خاليان ، فاشتهى لها وضحك ، وقال : لم يكن سفيان يبلغ بنا هذا الحد ، ولكنه أفضى إلى مَعْمَرٍ ما لم يفض إلينا » .

---

(١) ديوان كعب بن زهير (ص ٤١) .

يؤخذ منه فوائد :

الأولى : إسناد ابن أبي خَيْثَمَة إلى مَعْمر صحيح جداً ، وإن المطلع على الزلازل التي مرت بها الكوفة والأحداث المتلاحقة لا سيما بعد صفين ، يرى زيادة أهل البغي والنَّصْب في العناد بإرسال الغارات[1] المتعاقبة على أنصار عليٍّ - كَرَّم الله وجهه - بالعراق ، والحجاز ، واليمن ، ومصر ، والقتل والتشريد لآل البيت وشيعتهم ، ثُمَّ الإرهاب المتوالي لشيعة آل البيت قبل وبعد كلّ حادث ، ثُمَّ الحوادث الأليمة التي توالت بالكوفة من استشهاد الإمام علي ، ثُمَّ قتل حجر بن عدي وأصحابه ، ثُمَّ حادثة كربلاء الشنيعة ، ثُمَّ حركة التَّوابين ، ثُمَّ قَتْلُ قتلة السبط ، ثُمَّ ظفر الزبيريين فالأمويين ، ثُمَّ خروج الإمام زيد بن عليّ بن الحسين عليهم السلام ، فَقَتْلُه ، فَنَبْشُ قبره فصلبه فحرقه ، والتنكيل بالشيعة ، مع توالي سبّ عليٍّ على المنابر ، إنَّها أحداث متلاحقة تحرّك الجبال الصُّم لتكون ذات عاطفة جياشة وحبٍّ محترق ، نحو من أُمرنا بمودتهم وتقديمهم ، ولَمَّا كان لهذه الأحداث أسبابها السابقة والحالية كان أهلُ الكوفة من المتقطعين لآل البيت المفضلين لهم ، وهذه حكاية واقع وليس الخبر كالمعاينة .

الثانية : قال السيد السمهودي في « جواهر العقدين » (٢/ ٤٥٩) : «فيه الإشارة إلى كون ذلك من الأمور الظنية لا القطعية ، وإليه أيضاً يشير

---

(١) راجع : أنساب الأشراف - ترجمة عليٍّ عليه السلام ، وتاريخ الطبري حوادث سنة ٣٩ «تفريق معاوية جيوشه في أطراف عليٍّ» وغارة بسر بن أرطاه على مكة والمدينة واليمن في أول حوادث سنة ٤٠ ، والغارات للثقفي .

ما حكاه الخطّابي عن بعض مشايخه أنّه كان يقول : أبو بكر خير ، وعلي أفضل » .

الثالثة : قوله « وليس معنا أحد » يفيد أن تفضيل عليٍّ على سائر الصحابة كان مذهباً معروفاً ومشهوراً ، ولكن الإشكال في الإعلان عنه في المحادثات والمناظرات والدروس والمكاتبات ، ففي الإعلان عنه خطر جسيم ، لأنَّ النواصب والجهلة والغوغاء أصحاب إرهاب فكري وجسدي ، ولهذا كانت أخبار تفضيل عليٍّ عليه السّلام نادرة ، وكثير من المفضّلة يسكتون ، وهذا باب كبير .

الرابعة : من ذلك ما ذكره الذّهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٤٩) في ترجمة الإمام العلامة أبي بكر محمد بن أحمد المصري ، شيخ الشافعية بمصر ، المعروف بابن الحداد ، والمتوفى سنة ٣٤٥، نقلاً عن الكندي في الولاة والقضاة (ص ٥٥٦)، قال الذّهبي :

« قال الكندي نقلاً عن ابن زولاق : وحَدَّثَ - يعني ابن الحداد - بكتاب خصائص عليٍّ للنّسائي ، فحكى أنّه كان في مجلس أبي القاسم بن الإخشيد مع جماعة فلمّا نهضت أمسكني ، فقلتُ: أحاجةٌ . فقال : نعم، أيُّما أفضل أبو بكر وعمر أو عليٌّ . فقلتُ : اثنان حذاء واحد . فقال : وأيُّما أفضل أبو بكر وعمر أو عليٌّ . فقلتُ: إنْ كان عندك فعليٌّ، وإن كان براً فأبو بكر [1] . قال ابن زولاق : وهذا أعجب ما بلغني عنه في ذلك .

---

(١) يعني إن كان سراً بيننا فعلي هو الأفضل، وإن كان على الملأ فأبو بكر هو الأفضل.

قال : ويُشبه هذا ما بلغني عن ابن عبد الحكم أنَّ رجلاً سأله فاستعفاه فأبى ، فقال له : إن أخبرتَ أحداً عمَّا أقول لك كلَّمتُ أحمد بن طولون فضربك بالسياط عليٌّ أفضل .

يؤخذ مما تقدم فوائد ، منها :

١ - أنَّ مسألة المفاضلة بين أبي بكر وعليٍّ رضي الله عنهما كانت محل بحث واختبار بين علماء أهل السنة .

٢ - أنَّ عدداً من كبار أئمَّة أهل السُّنَّة كانوا يفضلون علياً على أبي بكر رضوان الله عليهما ، ولكنهم لا يصرحون لأغراض متفاوتة ، منها صولة النواصب ، ومنها المحافظة على المناصب .

الخامسة : قوله « ومنهم سفيان الثَّوري » يبين منه المذهب الحقيقي لسفيان الثوري ، وأنَّ المُعلَن عنه في تفضيله لعليٍّ على عثمان أو العكس إنَّما هو اتقاء بطش الحكام أو العوام ، وحتَّى لا يتهم بالرفض أو التشيع .

قال العبد الضعيف : من هذا الباب ما جاء في المعرفة والتاريخ (٢/٨٠٦) : « حَدَّثني محمد بن أبي السري قال : حَدَّثنا عبد الرزّاق ، عن معمر ، قال : سألتُ الزُّهْري عن عثْمان وعليٍّ أيُّهما أفضل ؟ فقال : الدم الدم ، عثمان أفضلهما . قال : وكان يقول : أبو بكر وعمر ويسكت .

وقال ابن أبي السري : فقلتُ لعبد الرزاق : ما رأيك أنت ؟ فأبى أن يخبرني .

وقال : كان سفْيان الثوري يقول : أبو بكر وعمر وعثمان ثم يسكت .

وقال عبد الرزاق : قال لنا سفيان : أحب أن أخلو الليلة بأبي عروة . قال : فقلنا لمعمر : اشتهى أبو عبد الله أن يخلو بك ليلة . قال : نعم . قال : فخلا به ، فلمَّا أصبح قلتُ : يا أبا عروة ! كيف رأيتَه ؟ قال : هو رجل إلا أنَّك قلَّما تكاشف كوفياً إلا وجدت فيه - كأنَّه يريد التشيع » .

وهذا النصُّ نقله الذَّهبي في النبلاء (٩/ ٥٦٩)، وسكت عنه [١] .

السادسة : قول عبد الرزَّاق : « فذكرت ذلك لوكيع ونحن خاليان فاشتهى لها وضحك » ، أمَّا قوله « ونحن خاليان » فاذكر فيه ما تقدَّم ، وأمَّا قوله « فاشتهى لها وضحك » صريح في رضاه عن مذهب أهل الكوفة في التفضيل واستبشاره به وأنَّه يذهب إليه ، وأنَّه كان يخفي مذهبه كذلك فهو كوفيٌّ مثلهم ، ومع ذلك اتهم وكيع بن الجراح بالرفض كما في

---

(١) قال العبد الضعيف : هذا النصُّ فيه فوائد ، منها :

أ - أنَّ السلف كانوا مختلفين في مسألة التفضيل .

ب - أن التصريح بالمذاهب التي تؤخر علياً وتجعله رابعاً ، أو تسكت عند عثمان رضي الله عنهما كان لا يخشى على أصحابها .

جـ - أن تشيع السلف وحقيقته تفضيل عليٍّ رضوان الله عليه كان أمراً سرياً يحظر إشاعته لأن توابعه جسيمة .

د - أن الزهري كان أُموي النزعة ، ويصرح بمذهبه ، بينما محبو آل البيت يسكتون خوفاً من سطوة النواصب .

هـ - أن عبد الرزَّاق سكت وما تكلم للمعنى المذكور .

و - عبارة الثوري لا تفيد الترتيب لأن الواو لمطلق العطف ، وسفيان قد أسرَّ لأبي عروة مَعْمر بن راشد بما لا يظهره للنَّاس بدليل قول معمر : « قلما تكاشف كوفياً إلا وجدت فيه - كأنَّه يريد التشيع » .

فإذا كان هذا حال سُفْيان الثَّوري فما بالك بغيره .

ز - عبارة مَعْمر « قلما ... » كاشفة لحال أهل الكوفة ، فتدبر تستفد .

ترجمته. راجع: تهذيب الكمال (٣٠/ ٤٧٦)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١٢٨) فكيف لو أبان للناس عن حقيقة مذهبه.

لكنني وجدت نصّاً ثابتاً في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨٠٦)، عن وكيع، يظهر منه أنّه كان غالياً في التشيع، فلينظره مريده.

٣٩ - وبإسناد ابن عساكر (٣/ ٣١١) إلى ابن أبي خيثمة قال: سمعتُ يحيى بن معين، قال يحيى بن آدم: «ما أدركتُ أحداً بالكوفة إلا يفضل علياً يبدأ به، وما أستثني أحداً غير سُفْيان الثَّوْري».

قلتُ: هذا إسناد صحيح يُفرح به، ويحيى بن آدم ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ، ثم أموي، وقوله موغلٌ في العموم، لأنّه نكرة في سياق النفيّ، ثُمَّ استثنى منه الثَّوْري، والاستثناء معيار العموم، وهو يؤيد الأثر المتقدّم عن مَعْمَر.

٤٠ - ويؤيده أيضاً ما أخرجه يحيى بن معين في معرفة الرجال (١/ ١٥٩) أنّه سمع عُبَيْد الله بن موسى الحافظ يقول: «ما كان أحد يشكُّ في أنَّ علياً أفضل من أبي بكر وعمر».

ويؤيده أيضاً ما أخرجه أبو نُعَيم في الحلية (٧/ ٣١) قال: «حَدَّثَنا إبراهيم بن عبد الله بن إسحاق، ثَنا محمد بن إسحاق الثَّقَفي، ثَنا خشيش الصُّوفي، ثَنا زَيْد بن الحباب، قال: كان رأي سُفْيان الثَّوْري رأي أصحابه الكوفيين، يُفَضِّلُ علياً على أبي بكر وعمر، فلمَّا صار إلى البصرة رجع عنها، وهو يُفَضِّلُ أبا بكر وعُمَر على عليٍّ، ويُفَضِّلُ علياً على عثْمَان».

٤١ - وهذا مذهب الشيعة الأول المفضلة، قال ابن خلكان في وفيات الأعيان في ترجمة يحيى بن يعمر (٦/ ١٧٣): كان شيعياً من الشيعة

الأول ، يتشيع تشيعاً حسناً ، القائلين بتفضيل أهل البيت من غير تنقيص لذي فضل من غيرهم » ، ونقله الدميري في حياة الحيوان (١/ ١٩١) .

ومما يدلك على أنّ هذا هو مذهب الشيعة الأول أنّ ابن حزم ذكر في الفصل (٢/ ١٣) أنّ الشيعي مَنْ وافق الشيعة في أنّ علياً رضي الله عنه أفضل النّاس بعد رسُول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم ، وإنْ خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون ، فإنْ خالفهم فيما ذكر (وهو التفضيل) فليس شيعياً .

وقال أبو الحسن الأشعري في « مقالات الإسلاميين » (ص ٦٥) : «إنّما قيل لهم الشيعة لأنّهم شايعوا علياً رضوان الله عليه ، يقدمونه على سائر أصحاب رسُول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم » .

قلتُ : فهذا ضابطٌ يمكن من خلاله تبيين الحد الأدنى المتفق عليه في معنى « الشيعي » ، ألا وهو التفضيل .

فالشيعي في السّلف هو مَنْ فضّل علياً على سائر الصحابة رضي الله عنهم ، وعليه فكلُّ مَنْ دخل في هذه الطائفة فهو مُفَضّلٌ ، وفيهم جملة كبيرة من التّابعين فمَنْ بعدهم – فضلاً عن الصحابة – المشهود لهم بالعلم والعدالة[1] .

٤٢ – وقال العلامة فخر الحنفية المتأخرين أبو الحسنات اللكنوي الحنفي الهندي المتوفى سنة (١٣٠٤ هـ) رحمه الله تعالى في كتابه «ظَفَرُ الأماني

(١) ويمكن مراجعة أخبار « التوابين » وهم شيعة الكوفة ، وكان مقدمهم الصحابي الجليل سليمان بن صُرَد الخُزاعي رضي الله تعالى عنه ، الذي قتل في «عين الوردة» سنة خمس وستين .

بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني» (ص٤٩١): «تقبلُ روايةُ أرباب التشيع بالمعنى المشهور في عرف المتقدمين، وهو اعتقاد تفضيل عليٍّ على عثمان، أو اعتقاد أن علياً أفضلُ الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنّه مصيب في حروبه كلها، ومخالفها مخطئ، وبهذا المعنى نسب جمعٌ من أهل الكوفة المتقدمين إلى التشيع».

قلت: عبارة العلامة اللكنوي تصرح بالآتي:

أ- التشيع المشهور في عرف المتقدمين له معنيان مشهوران إما تفضيل عليٍّ على عثمان، والمعنى الثاني اعتقاد أفضلية عليٍّ على سائر الصحابة.

ب- فإن قيل من أين لك من عبارة اللكنوي وجود المعنيين فالجواب من قوله «أو» التي تفيد التنويع.

جـ- أن اعتقاد أفضلية عليٍّ على سائر الصحابة هو مذهب جمع من أهل الكوفة المتقدمين.

فقوله: «المتقدمين» يشمل جمعاً عظيماً من الصحابة والتابعين، وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام.

د- قوله: «وأنه مصيب في حروبه كلها...».

قلت: هذا ما يراه الشيعة وغيرهم، وهو ما اتفق عليه أهل السنة قاطبة، وإليه تصرح النصوص الصحيحة، وخلافه خطأ، وعليه عامة الصحابة رضوان الله عليهم حتى من قاتلوه، علموا أنه كان مصيباً، فتصويب عليٍّ عليه السلام ليس من علامات التشيع. والأمر واضح.

٤٣ - وفي طبقات الشّافعية في أكثر من موضع منها ترجمة الحارث ابن سُرَيْج النقّال (٢/ ١١٣) ما نصّه: «قال الإمام داود بن علي الأصفهاني: سمعت الحارث النقّال، يقول: سمعت إبراهيم بن عبد الله الحَجْبي يقول للشّافعي: ما رأيتُ هاشمياً يفضل أبا بكر وعمر رضي الله عنهما على عليٍّ كرم الله وجهه غيرك، فقال له الشّافعي: علي ابن عمّي وابن خالتي وأنا من عبد مناف، وأنت رجل من بني عبد الدار، ولو كانت هذه مكرمة لكنتُ أولى بها منك»[1].

---

(١) الإمام الشّافعي رحمه الله تعالى أخذ العلم عن جماعة، منهم أصحاب الإمامين زيد بن عليّ، وابن أخيه جعفر عليهم السّلام، وصحب الشّافعيُّ الإمام يحيى بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط عليهم السّلام، وبايعه، وكان من الدعاة له، راجع: أخبار فخ (ص ٣٠٤)، والتحف شرح الزلف (ص ١٣٠)، وقد حُملَ إلى بغداد بتهمة التشيع للعلويين في حادثة شهيرة، ثُمّ تجرد للعلم وأخفى تشيعه حتّى لا يعيش مروّعاً مضطهَداً لا يتصل به أحد، وقد رمى الشّافعي بالتشيع: يحيى بن معين، والعجلي، وبعضُ علماء المالكية، فما ينقل عن الإمام الشّافعي من أخبار في التفضيل ينبغي التثبت من رواتها أولاً، ثُمّ النظر في ألفاظها، فإنّ الشّافعي رضي الله عنه كان إماماً في العربية، آية في الذكاء، فمثله يستطيع أن يستعمل المعاريض، ويخفي ما في صدره حتّى لا يبطش به المخالف.

وإذا كان إبراهيم بن عبد الله الحجبي - وهو ثقةٌ، روى عنه جماعة، وقال ابن حبّان عنه في الثقات: مستقيم الحديث - يذكر أنّ الهاشميين يُفضّلون علياً عليه السّلام، فإنّني أجلّ الشّافعيّ المطلبي عن مخالفة أبناء عمومته، ولكنه يستعمل المعاريض.

وقد عَمِل إلى التصريح في شعره، من ذلك قوله رضي الله عنه:

قالوا: ترفضت، قلتُ: كلا ... ما الرّفضُ ديني ولا اعتقادي

لكن توليتُ من غير شكٍّ ... خير إمامٍ وخير هادي =

وأخرجه بهذا الإسناد اللالكائي في السنة (رقم ٢٦٢٤) ولكن بلفظ : « ما رأيتُ قرشياً يفضل أبا بكر وعمر على عليٍّ غيرك ... » ، واللفظ الأول أشهر ، وهذا النص نقله البيهقي في مناقب الشافعي (١/٤٣٨) .

= إنْ كـان حُبُّ الولي رفـضـاً
فـإنَّني أرفض العـبـاد

وأنشد رحمه الله تعالى :

شـهـدتُ بأنَّ الله لا ربَّ غـيـره
وأشـهـد أنَّ البـعـث حقٌّ وأخلصُ
وأنَّ عـرى الإيمان قـولٌ مُـبَـيَّنٌ
وفـعلٌ زكيٌّ قـد يزيدُ وينقصُ
وأنَّ أبا بكر خليـفـة ربِّه
وكان أبو حفص على الخير يَحْرِصُ
وأشـهـد ربِّي أنَّ عـثـمـانَ فـاضلٌ
وأنَّ عليـاً فـضله مُـتـخـصِّصُ
أئمَّـة قـومٍ يُهْـتَـدي بهـداهم
لحـا الله مَنْ إياهم يتنقصُ

وقال رضي الله عنه :

ولمَّا رأيتُ النَّاس قـد ذهب بهم
مذاهبهم في أبحر الغي والجهل
ركبتُ على اسم الله في سفن النجا
وهم أهل بيت المصطفى خاتم الرسل
وأمسكتُ حبل الله وهو ولاؤهم
كما قد أمرنا بالتمسك بالحبل

وقال رضي الله عنه :

لو شق قلبي لبـدا وسطه
سطران قـد خطا بلا كـاتب =

قلتُ : هذا نصّ يبين منه أنّ دعاوى الإجماع أو الاتفاق خاصة بأناس معينين، وأنّ آل البيت وسائر بني هاشم يفضلون علياً على الجميع .

٤٤ – ومنهم الفَضْل بن أبي لهب في ردّه على قصيدة الوليد بن عقبة :

ألا إنّ خير النّاس بعد مُحمَّد
مهيمنه التاليه في العرف والنكر
وخيرته في خيبر ورسوله
ينبذ عهود الشرك فوق أبي بكر
وأول مَنْ صلّى صنو نبيه
وأول من أردى الغواة لدى بدر
فذاك عليّ الخير مَنْ ذا يفوقه
أبو حسن حلف القرابة والصهر

٤٥ – وقال بكر بن حمّاد التَّاهَرْتي رحمه الله تعالى يعارض ابن مُلجم الخارجي :

قُل لابن مُلْجم والأقدارُ غالبةٌ
هدمتَ ويلَكَ للإسلامِ أركانا

= الشرع والتوحيد في جانب
وحب أهل البيت في جانب
إنْ كنتُ فيما قلتُه كاذباً
فلعنةُ الله على الكاذب

قتلتَ أفضل مَن يمشي على قدمٍ
وأولَ النّاس إسلاماً وإيمانا
وأعلمَ النّاس بالقُرآن ثُمَّ بما
سَنَّ الرسُولُ لنا شرعاً وتبيانا
صهرَ النّبيِّ ومولاه وناصرَه
أضحَتْ مناقبُه نوراً وبُرهَانا
وكان منه على رغم الحسود له
مكانَ هارونَ من موسى بن عِمرانا
وكان في الحرب سيفاً صارماً ذكَراً
ليثاً إذا لقيَ الأقرانَ إقرانا
ذكرتُ قاتلَه والدّمعُ منحدرٌ
فقلتُ : سبحان ربِّ النّاسِ سبحانا
إنّي لأحسبه ما كان من بشرٍ
يخشى المعادَ ولكنْ كان شيطانا

راجع طبقات الشافعية (١/ ٢٨٨)، والإصابة (٨/ ٤١) .

٤٦ - ورَجَّحَ محققُ أهلِ السُّنّة السعد التفتازاني في شرح النسفية ترك التوقف ، وصَرّح بأفضلية عليٍّ عليه السَّلام ففي حاشية الشيخ رمضان على شرح السعد للعقائد النسفية (ص ٢٩٤):

« [وإنّه إن أريد بالأفضلية كثرة الثواب فللتوقف جهة] لأنّ كثرة الثواب والكرامة عند الله لا يعلمها إلا الله ، وليس ذلك بكثرة الفضائل ،

[وإن أريد كثرة ما يعده ذوو العقول من الفضائل فلا] [1] ، أي فلا جهة للتوقف فيه لأنّ علياً رضي الله تعالى عنه أعلم الصحابة ، وأشجعهم وأزهدهم عن الدنيا ، وأكثرهم سجوداً وجوداً ، وأسبقهم إسلاماً » .

٤٧- وللعلامة المحقق الشيخ محمد معين بن محمد أمين التتوي السِّندي الحنفي [2] المتوفى سنة إحدى وستين ومائة وألف رسالة سماها «الحجة الجلية في رد من قطع بالأفضلية» ذكر فيها أن الراجح والحق الذي هو معتقده الحكم بأفضلية عليٍّ على الثلاثة رضي الله تعالى عنهم، وأنه لم يحصل من أحاديث أفضلية أبي بكر واثنين بعده الجزم بظنية فضلهم على عليٍّ فضلاً عن الجزم بقطعيته، وأن كون هذه الأحاديث نصاً منطوقاً في هذه الأفضلية باطل، وأن حديث «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى» قطعي في إفادة فضل عليٍّ على أبي بكر واثنين بعده، وأن الحكم بتبديع من لم يفضل الشيخين على عليٍّ أو فضله عليهما جسارة من القول، وأن الحكم بأفضليته عليهما قول أكثر الأولياء من أهل العزلة، وأن هؤلاء الحاكمين بمثل هذه الأحكام هان عليهم جانب أهل بيت النبوة رضي الله تعالى عنهم حتى لينوا أمرهم في أكثر الأمور ولم يراعوه حق الرعاية فلم يبالوه في باب الأفضلية أيضاً في انجرار حكم الإبتداع إلى زيد بن علي زين العابدين لقوله بتفضيل جده علي بن أبي طالب على أبي بكر وعمر وغيرهما على ما هو معلوم من مذهبه ومذهب أتباعه، ثم قال فيها :

---

(١) ما بين المعقوفين هو كلام السعد ، وغيره للمحشي رمضان أفندي .

(٢) ترجمتُه في «نزهة الخواطر» لفخر الدين الحسني (٦/ ت ٦٦٥)، وخاتمة تحقيق «دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب» .

ولو وجد هذا الانجرار إلى علمائهم كابن الهمام من الحنفية والمزني من الشافعية فضلاً عن أبي يوسف ومحمد لكفوا عن إطلاق ذلك الحكم». راجع ذب ذباب الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات (١/ ٢، ٣).

وقال السِّندي في رسالته المذكور إن علياً من الآل والصِّديق أفضليته بالنسبة للصحابة، والآل أفضل من الصحابة واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان. . .﴾ الآية. راجع ذب ذبابات الدراسات (١/ ١١٧).

٤٨ - ونقل العلامة علي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص ١٨٨) عن بعض من حشّى على شرح القونوي على الطحاوية ما نصُّه: «وقال مُحَشٍّ آخر: أي فلا جهة للتوقف، بل يجب أن يجزم بأفضلية عليٍّ رضي الله عنه، إذ قد تواتر في حقِّه ما يدلُّ على عموم مناقبه ووفور فضائله واتصافه بالكمالات واختصاصه بالكرامات، هذا هو المفهوم من سوق كلامه.

ولذا قيل فيه رائحة الرفض، لكنه فرية، فلا مرية إذ كثرة فضائل عليٍّ ابن أبي طالب رضي الله عنه وكمالاته العلية، وتواتر النقل فيه معنى بحيث لا يمكن لأحد إنكاره، ولو كان هذا رفضاً وتركاً للسُّنَّة لم يوجد من أهل الرواية والدِّراية سُني أصلاً؛ فإيَّاك والتعصب في الدِّين». انتهى. ونقل السيد مرتضى الزبيدي في شرح إحياء علوم الدين (٢/ ٣٥٨) هذا المعنى عن مُلا علي القاري عن آخرين.

٤٩ - وجاء في «التُّحفة العلوية» للأمير الصنعاني:

كل ما للصحب من مكرمة

فله السبق تراه الأوليّا

جُـمـعت فـيـه وفـيـهم فـرقت

فلهـذا فـوقـهم صـار عليّـا

قال الشارح محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني صاحب سبل السلام في « الروضة الندية شرح التحفة العلوية » (ص ٣٨٦) :

« وقوله (فلهذا فوقهم صار عليا) متفرع على صدر البيت يشير إلى مسألة التفضيل المشهورة ، وهي مسألة اختلف[1] فيها النّاس ، فالمحدّثون والمعتزلة[2] إلا الأقل على أنّ التفضيل على ترتيب نيل الخلافة ، وأنّه عليه السّلام الرتبة الرابعة في الفضل ، والأقل يقدمونه على عثمان ، ويجعلون رتبته الثالثة ، والذي عليه الآل ، وبعض من أئمّة الاعتزال ، وجماعة من أئمّة الآثار كالحاكم أبي عبد الله بن البيع وغيره أنّ الوصيّ[3] عليه السّلام

---

(١) انظر إلى اطّلاع وانصاف الأمير الصنعاني إذ لم يستطع أن يدفع اختلاف الناس، ويقصر الحق على نفسه وأصحابه، ويدعي الإجماع والإطلاق وذم المخالف كما يفعل بعضهم، ورحم الله تعالى من عرف وأنصف.

(٢) الصواب أن طائفة كبيرة من المحدّثين ولا سيما الكوفيين منهم يفضلون علياً ، وأكثر المعتزلة لا سيما البغداديين منهم كذلك .

(٣) للعلامة القاضي المجتهد محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى رسالة مطبوعة باسم «**العقد الثمين في إثبات وصاية أمير المؤمنين**»، سأذكر مقاصدها بلفظ الشوكاني رحمه الله تعالى الذي قال: «سألني بعض آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الجامعين بين فضيلة العلم والشرف من سكان المدينة المعمورة بالعلوم مدينة زبيد[1] عن إنكار عائشة أم المؤمنين زوجة النبي صلى الله علية وآله وسلم لصدور الوصية من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما ذكروا عندها أن أمير المؤمنين علياً

---

(١) أظنهم من الأشراف الحسينيين من بني الأهدل، وكان للشوكاني علاقات جيدة معهم، ولمفتي زبيد العلامة السيد عبد الرحمن بن سليمان الأهدل الحسيني المتوفى سنة (١٢٥٠هـ) «النفس اليماني، والروح الريحاني بإجازة القضاة الثلاثة بني الشوكاني» وهو مطبوع.

أفضل الأمّة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وهو الحق الذي أشار إليه النّاظم حماه الله تعالى » .

عليه السلام كان وصياً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا ثابت من قولها في الصحيحين والنسائي عن طريق الأسود بن يزيد بلفظ متى أوصى إليه؟ وقد كنت مسندته إلى صدري فدعا بالطست فلقد انخنث في حجري وما شعرت أنه مات فمتى أوصى إليه؟ وفي رواية عنها أنها أنكرت الوصية مطلقاً ولم تقيد بكونها إلى علي عليه السلام فقالت ومتى أوصى وقد مات بين سحري ونحري .

(ولنقدم) قبل الشروع في الجواب مقدمة ينتفع بها السائل .

(فنقول) ينبغي أن (يعلم أولاً) أن قول الصحابي ليس بحجة ، وأن المثبت أولى من النافي ، وأن من علم حجة على من لم يعلم ، وأن الموقوف لا يعارض المرفوع على فرض حجيته وهذه الأمور قد قررت في الأصول ، ونيطت بأدلة تقصر عن نقضها أيدي الفحول ، (ويعلم ثانياً) أن أم المؤمنين رضي الله عنها كانت تسارع[1] إلى رد ما خالف اجتهادها ، وتبالغ في الإنكار على راويه كما يقع مثل ذلك لكثير من المجتهدين ، وتتمسك تارة بعموم لا يعارض ذلك المروي .

وقد وافقها في عدم وقوع مطلقها منه صلى الله عليه وآله وسلم غير معتد بكونها إلى علي عليه السلام ابن أبي أوفى رضي الله عنه فأخرج عنه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي من طريق طلحة بن مصرف قال سألت ابن أبي أوفى هل أوصى رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال : لا قلت : فكيف كتب على الناس الوصية وأمر بها ولم يوص قال : أوصى بكتاب الله تعالى ، وأنت تعلم أنَّ قوله أوصى بكتاب الله تعالى لا يتم معه قوله لا في أول الحديث لأن صدق اسم الوصية لا يعتبر فيه أن يكون بأمور متعددة حتى يمتنع صدقه على الأمر الواحد لا لغة ولا شرعاً ولا عرفاً للقطع بأن من أوصى بأمر واحد يقال له موصي لغةً وشرعاً وعرفاً فلا بد من تأويل قوله لا وإلا لم يصح قوله أوصى بكتاب الله تعالى ، وقد تأوله بعضهم بأنه أراد أنه لم يوص بالثلث كما فعله غيره وهو تأويل حسن لسلامة كلامه معه من التناقض .

إذا عرفت هذه المقدمة (فالجواب) على أصل السؤال ينحصر في بحثين :

البحث الأول : في إثبات مطلق الوصية منه صلى الله عليه وآله وسلم .

والبحث الثاني : في إثبات مقيدها أعني كونها إلى علي عليه السلام[2] .... =

---

(١) عبارة الشوكاني هنا كانت تحتاج إلى لين وهدوء .

(٢) ثم ذكر الشوكاني أحاديث .

٥٠ - وقال أبو سليمان الخطَّابي في « معالم السنن » (ص ١٨) :

« وللمتأخرين في هذا مذاهب :

أ - منهم من قال بتقديم أبي بكر من جهة الصحابة ، وبتقديم عليٍّ من جهة القرابة .

ب - وقال قومٌ : لا يقدم بعضهم على بعض .

جـ - وكان بعض مشايخنا يقول : أبو بكر خير ، وعلي أفضل ، قال : وباب الخيرية غير باب الفضيلة » .

قلتُ : الخطَّابي كان من المحدِّثين ، ومن فقهاء الشَّافعية ، توفي سنة (٣٨٨) رحمه الله تعالى ، والمقصود إثبات الخلاف والأقوال ، وأن النزاع في التفضيل كان بين عليٍّ وأبي بكر ، وأن طائفة من أهل العلم كانوا يتحرزون من تقديم أحدهما على الآخر رضي الله تعالى عنهما .

٥١ - وفي كتاب عبد الله بن محمد الناشيء الأكبر « أصول النحل » (ص ٥٦-٥٧) قال :

= (تنبيه) اعلم أن جماعة من المبغضين عدوا قولهم إنَّ علياً عليه السلام وصي لرسول الله من خرافاتهم ، وهذا إفراط وتعنت يأباه الإنصاف ، وكيف يكون الأمر كذلك وقد قال بذلك جماعة من الصحابة؟ كما ثبت في الصحيحين أنَّ جماعة ذكروا عند عائشة أن علياً وصي وكما في غيرهما واشتهر الخلاف بينهم في المسألة وسارت به الركبان ، ولعلهم تلقنوا قول عائشة في أوائل الطلب وكبر في صدورهم حتى ظنوه مكتوباً في اللوح المحفوظ وسدوا آذانهم عن سماع ما عداه وجعلوه كالدليل القاطع ، وهكذا فليكن الاعتساف والتنكب عن مسالك الإنصاف . انتهى المقصود بلفظ الشوكاني رحمه الله تعالى . وانظر عن الوصية كتاب : الروضة الندية شرح التحفة العلوية للأمير الصنعاني (١٢٨-١٣٨) .

« قال بشر بن المعتمر ومن قال بقوله : كان عليٌّ أفضل النّاس بعد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وكان أبوبكر يليه في الفضل إلا أنّ قريشاً كانت أميل إلى أبي بكر منها إلى عليّ ؛ لأنّ علياً كان قد وتر منها وقتلها في غزوات النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، فكره أصحاب محمّد أن يولّوا علياً فتختلف الكلمة ، فولوا أبا بكر وكان دونه في الفضل غير أنّ تخلفه عنه لم يكن يقعد به عن أن يكون مضطلعاً بالإمامة .

قالوا : وكان أبو بكر في تلك الحال أصلح للأمة على هذه العلة .

واحتجوا في ذلك أنّ علياً كان أفضل النّاس بعد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بأن قالوا : إنّا وجدنا الفَضْلَ في الدّين إنّما يُنال بالعلم والعمل ، فلمّا اعتبرنا علم أصحاب النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وعملهم على ما تناهت به الأخبار إلينا عنهم ، وجدنا علياً أرجحهم علماً ، وأفضلهم عملاً ، وذلك أنّا إذا قلنا : مَنْ كان أقدم المسلمين إسلاماً؟ قال قومٌ : عليٌّ ، وقال قومٌ : أبو بكر ، وقال قومٌ : زيد ، وقال قومٌ : خبّاب ، فقلنا : لا أقل من أن نجعل علياً واحداً من هؤلاء ، فلا نقضي له بأنّه أقدمهم إسلاماً ، ولا عليه بأنّ إسلامه متأخراً عنهم ، وإنْ كانت الأخبار في أنّ علياً كان أقدمهم إسلاماً أشهر وأكثر .

وإذا قلنا : مَنْ كان أعظم أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم جهاداً وأقتلهم للأكفاء وأشهدهم بذلاً لمهجته في الحرب ؟ .

فالقائلون : عليٌّ ، والزُّبير ، وعمر ، وأبو دجانة ، والبَراء بن مالك ، غير أنّهم قد أجمعوا أنّ لعليٍّ من الأكفاء والأقران ما ليس لأحد منهم ،

فقلنا : لا أقل من أن نجعله رجلاً من هؤلاء ، ولا يحتسب بما لَهُ من الفضل عليهم .

وإذا قلنا : مَن كان أعلمُ أصحاب رسول الله صَلّى الله عليه وآله وسلّم؟ .

قال قومٌ : معاذ بن جبل ، وعمر ، وعبد الله بن مسعود ، وعليٌ ، غير أنّهم أجمعوا أنّ علياً يُسأل ولا يَسأل ، فقلنا : لا أقل من أن نجعله كأحدهم في العلم ، ولا يُحتسب بما جاء من الأخبار في فضله عليهم .

وإذا قلنا : مَنْ كان أزهدهم في الدُّنيا ؟

قال قومٌ : أبو ذرٍّ ، وقال قومٌ : عمر ، وقال قومٌ : سلمان ، وقال قومٌ : أبو الدرداء ، وقال قومٌ : عليٌ ، غير أنّهم قد أجمعوا أنّ علياً مَلَكَ رقاب العرب والعجم وبيوت الأموال ، فكان إذا أُتي بالمال قَسَّمَه في النّاس ولا يدّخرُ شيئاً منه ، ثُمّ يكنس بيت المال ويرشه ويقول : « يا صفراء ، ويا بيضاء غُرِّي غيري ! وكان يقول إذا قسم الأموال في النّاس :

هذا جَناي وخيارُهُ فيه

إذ كلُّ جانٍ يدُهُ إلى فيه

فقلنا : لا أقل من أن يكون عليٌ كأحدهم .

قالوا : فلمّا رأينا علياً قد شارك كلَّ ذي فضل من أصحاب رسول الله صَلّى الله عليه وآله وسلّم ، وبان هو بفضائل لم يشركوه فيها ، علمنا أنّه أفضل النّاس من بعد النّبيّ صَلّى الله عليه وآله وسلّم ، فوجب علينا أن نفضله على سائر أصحاب النّبيّ صَلّى الله عليه وآله وسلّم » .

٥٢ - وقال العلامة المؤرخ علي بن الحسين المَسْعُودي[1] في مروج الذّهب (٢/ ٢٣٧) : « والأشياء التي استحقّ بها أصحاب رسُول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم الفضلَ هي : السبق إلى الإيمان ، والهجرة ، والنُّصرة لرسُول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم ، والقُربى منه ، والقناعة ، وبذل النَّفس له ، والعلم بالكتاب والتنزيل ، والجهاد في سبيل الله ، والورع والزهد ، والقضاء والحكم ، والفقه والعلم ، وكلُّ ذلك لعليٍّ عليه السَّلام منه النصيب الأوفر ، والحظ الأكبر ، إلى ما ينفرد به من قول رسُول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم حين آخى بين أصحابه « أنت أخي » ، وهو صَلّى الله عليه وآله وسَلّم لا ضدَّ له ، ولا ندَّ ، وقوله صلوات الله عليه : « أنت منّي بمنزلة هارون من موسى ، إلا أنّه لا نبي بعدي » ، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام : « مَنْ كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه ، اللهُمَّ والِ مَنْ والاهُ ، وعَادِ مَنْ عاداهُ » ، ثُمَّ دعاؤه عليه السَّلام وقد قدِّم إليه أنس الطائر : اللهُمَّ أدخل إليَّ أحَبَّ خلقك إليك يأكُلُ معي من هذا الطَّائر ، فدخل عليه عليٌّ ... إلى آخر الحديث ، فهذا وغيره من فضائله ، وما اجتمع فيه من الخصال ممّا تفرق في غيره » .

---

(١) المسعودي مؤرخ معتدل ، علاّمة ، ومن عادة النواصب اتهام مَنْ عنده ميل لآل البيت بالتشيع ، ولا تصح نسبة كتاب « الوصية » للمسعودي ، وإنّما اتهم بالتشيع لمثل كلامه المذكور ، أو لأنّه صنّف « مزاهر الأخبار وطرائف الآثار للصفوة النورية ، والذرية الزكية ، أبواب الرحمة وينابيع الحكمة » و « حدائق الأذهان في أخبار آل محمد عليهم السلام » ، وقد تناول أبو بكر بن العربي المسعودي بما لا يليق في عواصمه (ص ٢٤٩) ، ومشى معه محبُّ الخطيب في تعاليقه .

وأبو بكر بن العربي ، ومحبُّ الخطيب كلامهما في المسعودي غير مقبول ، فلهما مواقف مشهورة مسطورة في الانتصار لأعداء آل البيت .

٥٣ - مختصر من تقرير العلامة الصاحب بن عبّاد في أفضلية عليٍّ:

قال الصاحب بن عبّاد المتوفى سنة ٣٨٥ في كتابه الزيدية (ص١١٥-١٢٩): «فصل في أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام أفضلُ الصحابة عند الله تعالى وأكثرهم ثواباً:

ممّا يدلُّ على ذلك قول الله تعالى: ﴿وفضّل اللهُ المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً﴾. وقد علمنا أنَّ المراد به أنّه تعالى فضّل المجاهدين لأجل الجهاد على كلِّ مطيع ليس بمجاهد، فصارت الآية كأنَّ الله تعالى قال فيها: ثواب الجهاد أعظم من ثواب كلِّ طاعة ليست بجهاد. وإن كان هذا هكذا، فكلُّ من ثبت أن غناءه في باب الجهاد أعظم، وجب أن يكون ثوابه أكثر. وقد علمنا ضرورة من جهة الأخبار المتواترة أن غناء أمير المؤمنين عليه السلام في باب الجهاد كان أعظم من غناء الجماعة التي اختلفت في التفضيل بينه وبينها، كأبي بكر وعمر وعثمان، وثبت أنّه عليه السّلام مقطوع على مغيبه [1]، ولا يجوز وقوع الكبائر المحيطة للثواب منه، فوجب القطع على أنّه أفضل من هؤلاء.

فإذا ثبت كونه أفضل منهم، وجب أن يكون أفضل من سائر الصحابة، إذ لا أحد قال الله تعالى أنه أفضل منهم وليس بأفضل من جماعتهم. وإذا صحَّ لهذا ثبت ما قلناه، أنه عليه السلام أفضل الصحابة عند الله تعالى على سبيل القطع.

دليل آخر: وهو قوله صلّى الله عليه وعلى آله: «أنت مني بمنزلة

(١) أي مقطوع بأنّه يختم له بالإيمان.

هارون من موسى إلا أنه لا نبي من بعدي»، وقد بينا فيما تقدم أن ظاهر الخبر يوجب أن يحكم بأن كلّ[1] منزلة كانت لهارون من موسى فهي ثابتة لأمير المؤمنين عليه السلام، إلا المنازل التي يخصصها الدليل. وإحدى منازله أنّه أفضل أمة رسول الله صلى الله عليه وآله».

وذكر الصاحب ابن عبّاد فيما بعد أدلة أخرى على تفضيل عليّ كرم الله وجهه، فلتنظر في كتابه المذكور.

٥٤ – وقال العلامة السيد محمد بن عقيل باعلوي الحسيني الحضرمي الشّافعي في رسالته «تقوية الإيمان» (ص ٥٨، ٥٩):

---

(١) لأنّ الاستثناء معيار العموم، فكلُّ منزلة لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم هي منزلة لعليّ إلا ما خص بدليل، فظاهر الحديث يفيد أفضلية علي.

وقال بعض أهل العلم:

وقد كفى فيه حديث المنزلة
فما لهارون جميعاً فهو له
إلا النبوة التي استثناها
عنه النّبي فهو منتهاها
وآية العموم الاستثناء
وليس في اتصاله خفاء

وقال شيخنا العلامة سيدي عبد الله بن الصّدّيق رحمه الله تعالى في التعليق على البرهان الجلي (ص ٥٤): «حديث «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى» يقتضي أنّ علياً من النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بمنزلة هارون من موسى في الأخوة، والخلافة عنه، قال تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾، وفي الأخلاق والعلوم، وفي كل ما اشترك فيه موسى وهارون في خصال إلا النّبوة، ولهذا استثناها بقوله: «إلا أنّه لا نبي بعدي»، والاستثناء معيار العموم، كما تقرر في علم الأصول، ومن هنا كان علي أعلم الأمة بعد نبيها صلّى الله عليه وآله وسلّم، كما كان هارون أعلم بني إسرائيل بعد موسى عليهما السّلام».

« والقائلون بتفضيل أخي النبيّ عليٍّ عليه السّلام على جميع الصحابة كثيرون منهم : أهل البيت الطاهر كافة ، وبنو هاشم قاطبة ، وبنو المطلب جميعاً ، وعدد جم من نخبة خيار الصحابة وأفاضلهم[1] ، كالمقداد ، وزيد ابن أرقم ، وسلمان ، وأبي ذَرٍّ ، وخباب ، وجابر ، وأبي سعيد الخُدْري ، وعمَّار ، وأبي بن كعب ، وحذيفة ، وبريدة ، وأبي أيوب ، وسهل بن حنيف ، وعثمان بن حنيف ، وأبي الهيثم بن التيهان ، وخزيمة ابن ثابت ، وقَيْس بن سعد ، وأبي الطفيل ، وغيرهم ، نقل هذا العلماء في كتبهم مفرقاً كابن عبد البر ، وابن الأثير ، وغيرهما .

وقد نقل كثيراً من هذا الحبيب علوي بن أحمد الحداد في رسالته «فصل الخطاب» عن ابن عبد البر والعصامي ، وأورد الحبيب علوي في كتابه المذكور ما لفظه : ولم يرد عن السبطين وزين العابدين علي بن الحسين ، وابنه محمد الباقر ، والإمام جعفر الصادق إلا أنَّهم يتولون ويثنون على الشيخين ، ولم يرد عنهم التفضيل للشيخين على عليٍّ . انتهى[2] .

---

(١) تأمل وتدبر قول السيد محمد بن عقيل :
(أ) أهل البيت الطاهر كافة .
(ب) وبنو هاشم قاطبة .
(ج) وبنو المطلب جميعاً .
(د) وعدد جم من نخبة خيار الصحابة وأفاضلهم .
وتأمل النصوص التي أوردتُها في هذا الفصل تظهر لك الحقيقة ، ولا تغتر بقواعد مرجوحة ، وإطلاقات مرفوضة ، وتشنيعات الجهلة .

(٢) انظر : أحسن القول والخطاب في بيان أفضلية الأصحاب أنَّها ظنية على الصواب (مخطوط) .

وتفضيل الإمام عليٍّ عليه السَّلام هو معنى كلام الحبيب عبد الله بن علوي الحداد في جوابه لمن سأله عن القطب كما في مكاتباته قال : أول الأقطاب عليٌّ . وقيل : أبو بكر ، ثُمَّ الخلفاء على الترتيب . ثُمَّ الحسين أي بعد الحسن ، ثُمَّ زين العابدين ، إلى أن قال : القطب عبارة عن أفضل رجل من أهل الإيمان في كلِّ زمان . انتهى .

فقد جزم بتقدم عليٍّ ، ثُمَّ أولاده مرتباً لهم ، وحكى قول الغير في تقديم أبي بكر ومن بعده بصيغة التبري والتمريض فتأمل ، وتفضيل علي هو معنى ما رويناه عن الشَّافعي في النصائح الكافية .

والقول بذلك هو قول عمر بن عبد العزيز وجمع كثير من أفاضل علماء التَّابعين وساداتهم ، وهكذا في كلِّ طبقة ، ولهؤلاء فيما ذهبوا إليه أدلة صحيحة واضحة لا تحصى كثرة » . انتهى كلام السيد محمد بن عقيل آل باعلوي رحمه الله تعالى .

٥٥ - تقرير شيخنا العلامة المحدِّث الصُّوفي الشريف سيدي عبد العزيز ابن الصِّدِّيق الغُمَاري الإدريسي الحسني في أفضلية الإمام عليٍّ عليه السَّلام.

قال شيخنا المذكور - نوَّرَ الله مرقده - في تقدمة جزئه « **الإفادة بطرق حديث النظر إلى عليٍّ عبادة** » :

أ- «هذا الإمام الجليل الذي جمع من العلوم والمعارف الربَّانيَّة ما لم يجمعه غيره ، وحاز من الشرف والمجد وعلوّ المكان ما لم يظفر سواه

بمثله، سمَّاه رسول الله صَلَّى الله عليه وعلى آله وسَلَّم «سيِّد العرب»، وفي بعض الروايات : «سيِّد المؤمنين».

وكان صهراً لسيِّد الأنبياء والمرسلين صَلَّى الله عليه وعلى آله وسَلَّم، وزوجاً لسيِّدة نساء العالمين عليها الصَّلاة والسَّلام، وأباً لسيِّدَيْ شباب أهل الجنَّة صَلَّى الله عليهما وسَلَّم.

فلم يجتمع لأحدٍ غير عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام هذا الشرف وهذه السيادة :

فأبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه كان صهراً لسيِّد الأنبياء والمرسلين، لكن لم يكن زوجاً لسيِّدة نساء العالمين، ولا أباً لسيِّدَيْ شباب أهل الجنَّة، ولا قال له رسول الله صَلَّى الله عليه وعلى آله وسَلَّم : إنَّك «سيِّد العرب»، أو سيِّد المؤمنين»[1]، وكذلك عمر، وكذلك عثمان رضي الله عنهما.

---

(١) قال العبد الضعيف : هذا الحديث له طرق لا تخلو من ضعف، لكن أخرج الحاكم في المستدرك (٣/ ١٢٤)، وابن المغازلي في مناقب عليٍّ (ص ٢١٤) من حديث أبي حفص عمر بن الحسن الراسبي، ثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد ابن جبير، عن عائشة رضي الله عنها، أنَّ النَّبيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم قال : «أنا سيِّد ولد آدم، وعليٌّ سيِّد العرب».

قال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وفي إسناده عمر بن الحسن، وأرجو أنَّه صدوق، ولولا ذلك لحكمتُ بصحته على شرط الشيخين». أمَّا الذَّهبي - سامحه الله تعالى - فقال في مختصر المستدرك : «أظنُّ أنَّه (يعني الراسبي) هو الذي وضع هذا».

قلتُ : دعك من الظن، والصواب - والله تعالى أعلم - أنَّ نفس الذَّهبي لم تتحمل معنى الحديث فتسرع في الحكم عليه بالوضع، فبحث له عن علة فلم يجد إلا=

وإذا عُدمت هذه الأوصاف في خير الأصحاب ، وفُقدت هذه الخصال من الخلفاء الثلاثة ، فوجودها في غيرهم من المستحيل .

بل ، هو سيّدهم جميعاً بمقتضى قوله صَلّى الله عليه وعلى آله وسَلّم : «إنّه سيّد العرب » ، وهو مولاهم جميعاً بمقتضى قوله صَلّى الله عليه وعلى آله وسَلّم : « من كنت مولاه فعليٌّ مولاه ».

ب - وهو مذهب سلمان ، وأبي ذرّ ، والمقداد ، وخبّاب ، وجابر ، وأبي سعيد الخدريّ ، وزيد بن الأرقم ، وأبي الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنهم [1] .

فمن ادّعى - كذباً وزوراً - ضلالة من فضّل علياً عليه السّلام على جميع الصحابة رضي الله عنهم - بعد أن علم مذهب هذا العدد من علمائهم - فهو الضالّ حقاً . ولو لم يكن في هذا قولٌ لصحابيٍّ فرَمْيُ صاحبه بالضلال غلوٌ فاحشٌ يدلّ على الجهل والتعصب الممقوت .

فما دام الرجل يقول في الشيخين رضي الله عنهما خيراً ، ويُثني على

=الراسبي ، وعمر بن الحسن الراسبي لم أجد مَنْ جَرّحه قبل الذّهبي ، وعمدة الذّهبي في تجريحه متن الحديث «عليٌ سيد العرب » ، والمتن لا نكارة فيه كما سيأتي ، والقول فيه قول الحاكم : «أرجو أنّه صدوق » .

وعليٌ كان من النّبيٌ صَلّى الله عليه وآله وسَلّم بمنزلة هارون من موسى ، فكلُّ منازل هارون من موسى -سوى النبوي- ثابتة لعليٌ ، وكان هارون سيداً على قومه بعد موسى عليهما السّلام ، وكذلك عليٌ بعد النّبيٌ صَلّى الله عليه وآله وسَلّم كذلك ، فمتن الحديث لا نكارة فيه ، وليس بموضوع كما ادعى الذّهبي ، وإسناد الحديث قوي .

ويمكن إفراد جزء للتعقيب على تعليقات الذّهبي رحمه الله تعالى في أحاديث فضائل آل البيت عليهم السلام من المستدرك ، فسيجد المتعقب المنصف عجائب ! .

(١) قال شيخنا الغماري في «الباحث» (ص١٤) : «بل كل من قاتل مع عليٌ وانطوى تحت لوائه كان على هذه العقيدة» .

جميع الصحابة ، فذهابه إلى ترجيح أحدهم عليهم في الفضل ـ لما ثبت لديه من الدلائل في ذلك ـ لا يضرُّه في دينه ، ولا يخدش في عقيدته ، خصوصاً والمسألة موضع خلاف في القديم والحديث .

فالقائل بفضل عليٍّ عليه السّلام على الصحابة جميعاً لم يأتِ بقول لم يُسبق إليه ، أو بمذهب ابتدعه ، وإنّما نظر في أقوال الفريقين ، ورجّح منها ما هداه إليه الدليل الذي ثبت إليه ، وهو في هذا مجتهدٌ كغيره من المجتهدين ، إن أصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجرٌ واحد .

جـ - وهذا الموضع ليس من المواضيع القطعيّة التي فيها الحقُّ مع واحد، حتى لا يجوز الاجتهاد فيه والنظر ، وإلا لما اختلف المسلمون في ذلك منذ العصر الأول ، بل هو كغيره من المسائل النظرية التي يظهر الحقّ فيها بالنظر إلى الدليل واتّباعه .

د - وقد روى عبد الرزّاق عن مَعْمَر قال : «لو أنّ رجلاً قال عمر أفضل من أبي بكر ما عنّفته ، وكذلك لو قال : عليّ أفضل عندي من أبي بكر وعمر ، لم أعنفه إذا ذكر فضل الشيخين وأحبّهما وأثنى عليهما بما هما أهله ، قال عبد الرزّاق : فذكرتُ ذلك لوكيع فأعجبه واشتهاه »[1] .

وقولهم : إنّ الجمهور على تفضيل الثلاثة على علي عليه السلام ، على تسليم صحّته - فلم يكلّفنا الله باتّباع الجمهور[2] ، وإنّما كلّفنا باتّباع الدليل والبرهان .

---

(١) تقدم الكلام على هذا الأثر الصحيح .

(٢) قال سيدي عبد العزيز : «وسبب آخر يمنع الإنسان من اتباع الحقّ والعمل به ـ ولو مع وضوحه وظهوره ظهور الشمس في وَضَح النهار ـ وهو نشأته على أمرٍ تلقّاه=

هـ - من أدلة أفضلية عليٍّ كرَّم الله وجهه :

إذا علمت هذا ، فما يُدَنْدِنُ حوله مَنْ ألّف في العقائد من أنَّ الجمهور على أنَّ علياً عليه السلام هو آخر الأربعة في الفضل ، قولٌ فيه نظر .

والدليل على ذلك أنَّ الأفضلية تثبت بكثرة الخصال المميّزة لشخصٍ عن غيره ، وكُلّما زادت هذه الخصال ؛ زاد فضل صاحبها على غيره .

فإذا قلت مثلاً في مجالس من العقلاء : إنَّ زيداً عالم ، وشريف النسب ، وكريمٌ ، وشجاعٌ ، وذكرت خصالاً كثيرة تجمَّعتْ فيه ، وقلتَ : إنَّ عمراً عالمٌ ، أو شريفٌ لا غير .

فلا شكّ أنَّ أهل ذلك المجلس يعتقدون بفضل زيدٍ على عمروٍ ، لكثرة الخصال المميّزة التي اجتمعت فيه ، ولم تجتمع في عمروٍ .

وقد تتبّعت فضائل الصحابة رضي الله عنهم ، فلم نجد لأحدهم ما ورد في عليٍّ عليه السلام من الأحاديث الصحيحة الشاهدة بفضله على الصحابة جملةً .

فما ورد في علمه ، وورعه ، وشجاعته ، وحبّه الله ورسوله ، وحبِّ الله ورسوله له ، وكونه من الرسول بمنزلة هارون من موسى ، وكونه سيّد العرب وسيّد المؤمنين ، ومولى من كان الرسول مولاه ، وإلى غير هذا مما يصعب حصره والإحاطة به لم يَرِدْ عُشْره في غيره من الصحابة مطلقاً ،

=عن آبائه وعشيرته ، ووجد عليه البيئة التي تربى فيها ، والوسط الذي شبَّ فيه ، وذلك له أثرٌ عظيم جداً على التفكير ، والنظر في الأدلّة الشرعيّة بالطريق الذي يجعل القلب ينشرح للعمل بها بدون تردّد ولا التفات لقول أو لرأي يخالفها ، وبسط هذا بأدلّته له موضع آخر .

وقد أشار إلى لمعة منه ابنُ خلدون في مقدمته ، وإن كان لم يسهب .

مهما علت منزلته وارتفع قدره [1] .

ومن جعل الأفضلية علامةً - غير ما ذكرنا - فليأتِ بدليله إن كان صادقاً ، ولن يجد إلى ذلك سبيلاً .

ثُمَّ يجب أنْ تعلم أنَّه ما وردت في صحابي فضيلة إلا وورد في عليٍّ عليه السَّلام مثلها ، بخلاف عليٍّ فقد وردت فيه فضائل لم تثبت لغيره مطلقاً ، فهو جامعٌ مانعٌ ، جامعٌ لمحاسن غيره ، ومانعٌ لمحاسنه أنْ تذهب إلى سواه [2] .

ولذلك قال بعض شيعة عليٍّ من الصحابة [3] رضي الله عنهم :

ما كنتُ أحسب أنَّ الأمر منصرفٌ

عن هاشم ثم منهم عن أبي الحسن

---

(١) وقال الإمام الحافظ ، شيخ المقرئين ، شمس الدين أبو الخير محمَّد بن محمَّد بن محمَّد الجَزَري في « أسنى المطالب ، في مناقب سيِّدنا عليِّ بن أبي طالب » (ص٥٩) ، وهو جزءٌ لطيف مفيد جداً ، بعد كلام ما نصُّه : « فانتهت إليه رضوان الله عليه جميع الفضائل من أنواع العلوم وجميع المحاسن ، وكرم الشمائل من القرآن والحديث ، والفقه والقضاء ، والتصوُّف ، والشجاعة ، والولاية ، والكرم ، والزهد والورع ، وحسن الخُلُق ، والعقل ، والتقوى ، وإصابة الرأي ، فلذلك أجمعت القلوب السليمة على محبَّته ، والفطر المستقيمة على سلوك طريقته ، فكان حبُّه علامةَ السعادة والإيمان ، وبغضُه محض الشقاء والنفاق والخذلان ، كما تقدَّم في الأحاديث الصحيحة ، وظهر بالأدلة الصريحة » .

(٢) لذلك قال السيد إسماعيل الأمير الصنعاني - رحمه الله تعالى - في التحفة العلوية :

جُمِعت فيه وفيهم فُرِّقتْ

فلهذا فوقهم صار عليّا

نال ما قد نال كلٌّ منهمُ

والذي سابقه عاد بَطِيّا

(٣) هو عتبة بن أبي لهب الهاشمي رضي الله تعالى عنه .

أليس أول من صلّى لقبلته

وأعلم القوم بالأحكام والسنن

ما فيهم من صنوف الفضل يجمعها

وليس في القوم ما فيه من الحسن

و - فإن قيل: إنَّ أبا بكرٍ رضي الله عنه اختصَّ بالصدّيقية:

قلنا: وعليٌّ أيضاً صدّيق، وزوج الصدّيقة، ووالد الصدّيقين، فمن نفى الصدّيقية عن هؤلاء فهو جاهلٌ، فالصدّيقيّة: هي درجة خواص أصحاب الرُّسل.

ومَنْ يشكُّ في أنَّ عليّاً عليه السّلام من خواصِّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟! بل هو من خواصِّ خواصّهم.

فالصدّيقيّة ثابتة له بمقتضى هذا التعريف، ولو لم يرد ما يثبتها له، وإلا فقد علمتَ أنّ مقام عليّ بن أبي طالب عليه السّلام أعلى وأعظم من مقام الصدّيقيّة كثيراً.

والصدّيقيّة الكبرى هي مقام فاطمة وعليّ والحسن والحسين عليهم السلام، وهو الذي سمّاه الشيخ الأكبر مقام القُربة، وأخبر أنه يلي مقام النبوّة.

ولا يخفى عليك أنّ في كلّ مقامٍ من المقامات المعنويّة مقامات متفاوتة المراتب والدرجات، فالصدّيقيّة مثلاً فيها مقامات ومراتب - كما بيّن ذلك عليّ عليه السلام بقوله: أنا الصدّيق الأكبر.

فمقام أبي بكر رضي الله عنه فيها غير مقام فضلاء المؤمنين الذين وصفهم الله بالصِّدِّيقيَّة في قوله : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ ﴾ .

وغير مقام الصِّدِّيق الذي يكتب صدِّيقاً بسبب تحرِّيه الصِّدْق في كلامه - كما ورد في الحديث - .

وكلُّ هذا معلوم لا يحتاج إلى بيان .

بل ورد فيهم عليهم السَّلام ما هو أعظم من الصِّدِّيقية ، لأنَّ الصِّدِّيقية - كما قال سيِّدي عبد الوهاب الشَّعراني رضي الله عنه في « كشف الحجاب والرَّان عن وجه أسئلة الجان » نقلاً عن مولانا الشيخ الأكبر رضي الله عنه : - أقلّ من مقام القربة ، وجَعَل مقام القربة يلي النبوة ، وبعدها الصِّدِّيقية .

وعليٌّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم الصَّلاة والسَّلام ورد في أحاديث كثيرة ما يثبت لهم مقام القربة ، بل جَعَل الرسول صلوات الله عليه وآله حبّهم كحبِّ الله ، وبغضهم كبغض الله ، وجَعَل المتمسِّك بحبّهم متمسكاً بحبل الله المتين الذي لا ينفصم ، وجَعَل من علامة النفاق بغض عليٍّ عليه السَّلام .

فمن كان حبّه علامة على حبّ الله ، وبغضه علامة على الكفر والنفاق ، فلا يشكّ مسلم أنّه من أهل القربة الذين جعلهم الصُّوفيَّة رضي الله عنهم أرقى وأعلى من أهل الصِّدِّيقيَّة .

ز - وتقديم الثلاثة على عليٍّ عليه السَّلام في الخلافة الظاهرة وكون الإجماع على هذا الترتيب حقّ لا شكّ فيه ، لكن لا يدلّ على فضلهم

عليه، لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ ، لأنّ الأسبقيّة في الترتيب لا تفيد الأفضليّة مطلقاً .

وقد جعل الله تعالى آدم عليه السّلام ، كأولي العزم ، وأتى في آخرهم نبيّنا صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وهو أفضل الجميع بإجماع أهل التوحيد .

فمن ذهب إلى تفضيل الثلاثة على عليٍّ عليه السّلام - بسبب تقدّمهم عليه في ترتيب الخلافة - فليقل إذاً بفضل الأنبياء الذين تقدّمُوا على نبيّنا صلّى الله عليه وآله وسلّم ، لأنّه جاء بعدهم في الترتيب ! .

وجعل الله صلاة العصر آخر صلوات النهار ، وقد ورد في فضلها ما لم يرد فيما قبلها من الصلوات ، كحديث : « من فاتته صلاة العصر فكأنّما وتر أهله وماله » . وهو في الصحيح .

وحديث : « من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله » . وهو في الصحيح أيضاً . ولم يرد في الظهر - وهي قبلها - هذا الفضل وهذه المزيّة .

فالأسبقيّة في الترتيب لا تدلُّ على الأفضليّة ما لم يدلّ دليلٌ على ذلك، وأين الدليل هنا ؟! .

والخلاصة : أنّ ترتيب الخلفاء على هذا السياق لا يدلُّ على فضل السابق منهم على اللاحق ، وبالله تعالى التوفيق ، ومنه المعونة والتأييد . انتهى باختصار كلام شيخنا سيدي عبد العزيز بن الصّدّيق رحمه الله تعالى ورضي عنه .

٥٦- وجماعة من أعيان السّادة آل باعلوي الأشراف الحسينيين

يفضلون علياً على الصحابة جميعاً، ومنهم من يُصَرِّح، والأكثرون يسكتون[1].

وممن صَرَّح بأفضلية عليٍّ عليه السلام أو مال في كتاباته ودروسه إلى هذا المذهب: الإمام السيد علي بن حسن العطاس، والإمام السيد زين العابدين العيدروس، والبحر الزاخر العلامة المتفنن السيد أبو بكر بن عبدالرحمن بن شهاب وهو القائل في وجوب الحمية (ص١٨): «لا ينكر وقوع الخلاف في ذلك (يعني الأفضلية) إلا جاهل صرف».

والعلامة المبجل السيد محمد بن عقيل بن يحيى وكتاباته أشهر من أن تذكر - ومعه جمع كبير من آل ابن يحيى - وابن أخيه وزوج ابنته السيد عيدروس بن عمر بن عقيل، والمفتي العلامة السيد إبراهيم بن عمر بن عقيل بن يحيى، ومفتي الديار الحضرمية المجتهد السيد عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف، والعلامة المفتي المؤرخ السيد علوي بن طاهر الحداد، صاحب «القول الفصل بما للعرب وبني هاشم من الفضل»، وأخوه العلامة السيد عبد الله بن طاهر الحداد، والعلامة السيد صالح بن علي بن صالح الحامد صاحب «تاريخ حضرموت»، ومحدّث حضرموت العلامة السيد علي بن محمد بن يحيى الأزهري المُصَنِّف، والسيد محمد بن عبد الرحمن ابن شهاب الدين، والنسابة المحقق السيد ضياء بن شهاب الدين صاحب الحواشي على «شمس الظهيرة»، والفقيه العلامة المعمر محمد بن أحمد

(١) وهذا شأن كثيرين من أهل السنة لاسيما من سلك طريق التصوف عملاً أو محبة، فجمعٌ عظيم من هؤلاء يميلون بقلوبهم ومُهَجهم لأهل الكساء، وقد أخبرني جمعٌ من أهل العلم بالحجاز، واليمن، والشام، ومصر، والمغرب، والعراق، والهند الكبير أن هذا مذهبهم ولكنهم يسكتون!.

الشاطري، والمطلع السيد سقاف بن علي شيخ الكاف المصنف في تاريخ حضرموت، وغيرهم ممن عرفناه من المعاصرين كالسيد حسن بن علي السقّاف صاحب المصنفات المشهورة.

و- أجزم أن هذا مذهب جدّهم الإمام المهاجر أحمد بن عيسى بن محمد بن علي العُريضي بن جعفر الصادق عليهم السلام[1] المتوفى سنة (٣٤٥هـ)، ومذهب أبنائه وأحفاده الأوائل، ومن كان معه في هجرته من البصرة إلى اليمن وهم أجداد السّادة بني الأهدل، والسّادة بني القديمي، فهؤلاء كانوا على مذهب آبائهم عليهم السلام، وفيهم الإمامة ونقابة الأشراف، وتقديم آل البيت لعليٍّ كلمة اتفاق بينهم كما في الفصل السابع.

٥٧ - وهو مذهب العلامة المجتهد ناصر العترة السيّد أحمد بن الصدّيق رحمه الله تعالى في التفضيل:

قال في «البحر العميق في مرويات ابن الصدّيق» (١/ ٥٤): «إنّ أفضل هذه الأمّة على الإطلاق بعد نبيّه صلّى الله عليه وآله وسلّم فاطمة وولداها الحسن والحسين وأبوهما عليٌّ رضي الله عنهم أجمعين، لأنّه إنْ كانت الأفضلية بالنسب فهم أشرف الخلق نسباً، وإن كانت بالصحبة فهم أعرق الصحابة فيها، وإن كانت بالعلم فهم معدنه، ومن صدورهم تتفجر منابعه، وأعلم الصحابة على الإطلاق عليٌّ عليه السّلام، وإنْ كانت بالثواب في الآخرة فما نال أحدٌ ثواباً إلا بمحبتهم واتّباع جدهم صلّى الله عليه وآله وسلّم، ومحالٌ أن يكون بشر من هذه الأمّة مع النّبيِّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في درجته في الجنّة، وفاطمة بضعته وأحب الخلق إليه،

---

(١) راجع «تاريخ حضرموت» للسيد العلامة صالح الحامد (١/ ٣٢٣).

والحسن والحسين ريحانتاه من الدُّنيا، ودُون ذلك الغير كائناً مَنْ كان، ما عدا الأنبياء والمرسلين، بل وبقية بناته، ثُمَّ زوجاته صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم، ثُمَّ بعدهم يأتي التفصيل المذكور»، ثم قال رحمه الله تعالى:

«على أن هذه المسألة لا يوجد دليل يوجب على الناس اعتقادها».

٥٨ - وقال شيخنا المحقق العلامة السيد عبد الله بن الصِّدِّيق الغماري قدس سره في كتابه «الغرائب والوحدان» (ص٩١): «إلا أنه لا نبي بعدي»، هذا الاستثناء يفيد أن منزلة علي من النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل منزلة هارون في الفضل والعلم والخلافة وفي كل شيء إلا النبوة، ويؤخذ منه: أن علياً أعلم الصحابة وأفضلهم، أما الخلافة فقد تولاها هارون في حياة موسى فقط، وكذلك علي عليه السلام تولى الخلافة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته فقط، وبذلك تمت المشابهة».

٥٩ - وما ذكرتُه فيه غنية لتحقيق المراد عند أهل الإنصاف، وأختم بقول العلامة الفقيه المؤرخ الشيخ محمد أبي زهرة المصري رحمه الله تعالى، إذ يقول في كتابه عن «الإمام زيد» عليه السلام (ص ١٠٧):

«ظهرت الفرق السياسية في العصر الأموي، وإن كانت جذورها تمتد إلى أعمق من ذلك بكثير، ذلك أنَّه تبت منذ بويع بالخلافة لأبي بكر صدِّيق الإسلام، إذ كان من الصحابة من يرى تفضيل عليٍّ، وكان من هؤلاء الزبير بن العوام، والمقداد بن الأسود، وعمَّار بن ياسر»، والمقصود من النصِّ قوله: «كان من الصحابة من يرى تفضيل عليٍّ...».

فائدة

قال شيخنا السيِّد عبد العزيز بن الصِّدِّيق نوَّر الله مرقده في رسالته « الوقاية المانعة » : «روى البزار في مسنده - واللفظ له -، والطبراني - ورواته ثقات -، عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: خرج رسُول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم على أصحابه أجمع ما كانوا، فقال: «إنّي رأيتُ منازلكم في الجنَّة... وفيه: قال صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم: ثُمَّ أخذ بيد عليٍّ رضي الله تعالى عنه فقال: يا علي! أو ما ترضى أن يكون منزلك في الجنَّة مقابل منزلي».

قال شيخنا: هذا نصٌّ يقطع ظهر النَّواصب، ويفتت الكبد منهم، ويخرص لسانهم إذ خَصَّ صَلَّى الله تعالى عليه وآله وسَلَّم علياً - رضي الله تعالى عنه - دون أبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله تعالى - عنهم بكون منزله مقابل منزله في الجنَّة، ثُمَّ قال شيخنا: والحديث الذي ذكرناه إنْ لم يكن صحيحاً فهو عندي حسن» .

قلت: كان شيخنا العارف بالله المحدِّث سيدي عبد العزيز الصِّدِّيق قدس الله سرَّه - كأسرته - مقدماً للعترة المطهرة، ورأيت منه المحبة الصَّادقة لهم، وكان يتأثر عند ذكرهم، وتفيض عيناه بالبكاء ويضطرب حبّاً ووجلاً، وقد جمع - كأسرته - الشرف من أبويه، مع العلم، والعمل، والتصوف، والتبصر بالعترة المطهرة فسلام الله عليهم أجمعين، وأعلى درجاتهم، ورضي الله عنهم وعنا بهم.

* * *



الفصل السابع

تفضيل عليٍّ عليه السلام

هو مذهب آل البيت عليهم السلام



الفصل السابع

تفضيل عليٍّ عليه السلام، هو مذهب آل البيت عليهم السَّلام

١ - وتفضيل عليٍّ عليه السَّلام على سائر الصحابة رضي الله عنهم هو مذهب الأئمة المطهرين العترة الأخيار قرناء الكتاب عليهم السلام الذي جعل الله عزَّ وجلَّ في اتباعهم العصمة من الزلل، ولا يعرف لهم مذهب غيره، وقد تقدمت في الفصل السابق خطبة الإمام الحسن بن عليٍّ عليهما السَّلام في تفضيل عليٍّ، وهو الذي صرَّح به الإمام الشهيد زيد بن علي بن الحسين عليهم السَّلام المتوفى سنة ١٢٢ في رسائله، وهو المنقول عنه وعن أصحابه في مصنفاتهم، وفي سائر كتب الملل والنحل، وهو من إجماعات آل البيت عليهم السَّلام.

٢ - ونقله في كتاب «الأحكام في الحلال والحرام» الإمام المجدد الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن المثنى بن الحسن السبط عليهم السلام المتوفى سنة ٢٩٨ عن أبيه، عن جدِّه إمام المعقول والمنقول المجتهد القاسم بن إبراهيم الرَّسي المتوفى سنة ٢٤٦ قال (١/ ٣٨، ٣٩): «كذلك يقول العلماء من آل الرسول عليه وعلى آله السَّلام، قولاً واحداً لا يختلفون فيه، لسبقه إلى الإيمان بالله، ولما كان عليه من العلم بأحكام الله، وأعلمُ العباد بالله وأخشاهم له كما قال سبحانه: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ فأخشاهم أهداهم، وأهداهم أتقاهم، وقد قال تعالى: ﴿ أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّي إِلَّا أَن يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾، وقال تبارك وتعالى:

﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴿١٠﴾ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾، فأسبق المؤمنين إلى ربّه أولاهم جميعاً به، وأدناهم إليه، وأكرمهم عليه»[1].

٣ - وقال الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة الحسني المتوفى سنة ٦١٤ في رسائله (٢/ ٣٥٣): «الذي تقرر عندنا أنَّ علياً عليه السَّلام أفضل الأمة بعد رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، وولديه أفضلهم بعد عليٍّ عليه السَّلام لما تظاهر فيهم من الأدلة عن الله سبحانه وتعالى، وعن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم».

وقال الإمام المجتهد يحيى بن حمزة الحسيني المتوفى سنة ٧٤٧ رحمه الله تعالى في «الرسالة الوازعة للمعتدين عن سبِّ صحابة سيد المرسلين» (ص٣٧، ٣٨): «اعلم أنَّ الذي نعتقده ونراه، ونحبُّ أن نلقى الله عزَّ وجَلَّ عليه هو ما عليه السلف الصالح من آبائنا من أكابر أهل البيت المقتصدين منهم والسابقين أنَّ أمير المؤمنين أفضل الخلق بعد رسول الله صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم، بما خصَّه الله به من الفضائل الظاهرة التي لم يحزها أحد بعده ولا كانت لأحد قبله».

٤ - ونقل هذا الإجماع القاضي المتكلِّم عبد الجبَّار الشَّافعي فقال في شرح الأصول الخمسة (ص٧٦٧): «فأما عندنا إن أفضَلَ الصحابة أمير

---

(١) انظر إلى كلمات آل البيت، وإلى عين من بحار أنوارهم، وقبس من استدلالاتهم، والدرُّ من معدنه المصطفوي لا يستغرب.

المؤمنين علي ثم الحسن ثم الحسين عليهم السلام»، ثم قال: «ومما يدل على ذلك إجماع أهل البيت عليهم السلام»[1].

والحاصل أن تقديم عليٍّ عليه السَّلام وتفضيله من إجماعات آل البيت عليهم السلام، وهم أولى المذاهب إتباعاً لأنهم أحد الثقلين، وقد قال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «إنِّي تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض» أخرجه الترمذي (٣٧٨٨)، والحاكم (٣/ ١١٨)، وهو حديث متواتر.

* * *

---

(١) انظر إلى استدلاله بإجماع آل البيت عليهم السلام، وتدبر، وقارن بين من يرى أنه يعيش بمفرده، وأن المسلمين هم أهل مذهبه، أو بلدته فيدعي الإجماعات على تأخير أهل الكساء مع ما يصاحب ذلك من تهويلات وإطلاقات. والله المستعان.



الفصل الثامن

النظر في دعاوى الإجماع



الفصل السابع
النظر في دعاوى الإجماع

فإن قيل : قد وقع الإجماع على أنَّ فضلهم كترتيبهم في الخلافة ، فيجب الإذعان لهذا الإجماع ؟ .

فالجواب : كلا ، لم تجتمع الأمَّة على أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة ، والخلاف بين الأمَّة مشهور ، لا ينكره إلا مكابر أو معاند أو جاهل أو مقلد للأوهام ، والمقلد لا قول له ، والمتقدم لا يمكن له ادعاء الإجماع مع وجود المخالف ، **فإذا علمت ما سبق فهذه كلمات موضّحات :**

أولاً : إنَّ القائلين بالإجماع أو ما في معناه قصدوا الإجماع المذهبي - وهو ليس بحجة شرعية عند أحد - ولهم في ذلك عبارات :

أ - منها : قول أبي منصور البغدادي في أصول الدِّين (ص ٣٠٢) : «أجمع أهل السنة والجماعة على أنَّ أفضل الصحابة أبو بكر ، فعمر ، فعثمان ، فعليٌّ» .

ب - ومنها قول السَّعد التفتازاني في المقاصد (٥/ ٢٩٠ مع الشرح) : «الأفضلية عندنا بترتيب الخلافة ، مع تردد فيما بين عثمان وعليٌّ» .

جـ - ومنها قول الحافظ العراقي في الألفية (٣/ ٨٣) : « والأفضل الصِّدِّيق ثُمَّ عمر » .

قال السَّخَاوي في فتح المغيث (٣/ ١١٥) : « والأفضل منهم مطلقاً بإجماع أهل السنة » .

د - وقال القونوي في شرح الطحاوية : « أجمع أهل السُّنة والجماعة على أنَّ أفضل الأمَّة ... » .

و - ومنها قول السفاريني الحنبلي في « لوامع الأنوار البهية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية » (١/ ٣٥٥) : « ترتيبهم في الأفضلية على ترتيبهم في الخلافة ، وهذا قول عامة أهل السُّنَّة » .

فأنت ترى أنَّ الإجماع المدَّعى ليس هو الإجماع الشرعي الذي يُضَلَّل به المخالف ، بل هو إجماع بمعنى اتفاق جماعة معينين ، فهو اتفاق مذهبي ، وليس إجماعاً شرعياً ، إن صح هذا الاتفاق فإن طائفة من أهل السُّنة يعارضونه ويخالفونه كما تقدم في الفصول السابقة .

ثانياً : أنَّ طائفةً من أهل العلم صَرَّحوا بالإجماع بعد إثبات الاختلاف ، ثُمَّ نسبوا هذا الإجماع لأهل السُّنَّة والجماعة ، فعلم أنَّه إجماع خاص .

من هؤلاء :

أ - الإمام أبو الحسن الأشعري ، فقد أثبت في كتابه « مقالات الإسلاميين » (ص ١٤٧) الاختلاف بين أئمَّة المسلمين في تعيين أفضل الصحابة ، ثُمَّ قال في رسالته إلى أهل الثغر (ص ٢٩٩) : « وأجمعوا على أنَّ ... خير العشرة الأئمَّة الأربعة : أبو بكر ، ثُمَّ عمر ، ثُمَّ عثمان ، ثُمَّ علي رضوان الله عليهم » .

فعلم أنَّ هذا الإجماع خاص بأهل السُّنَّة ، لأنَّه إجماع بعد إثبات الاختلاف ، فهو اتفاق جماعة أو أهل مذهب .

ب - وقال العلامة المازري في المعلم بفوائد صحيح مسلم (٣/ ١٣٧):

« وأمّا تفضيلُ الصحابة بعضهم على بعض ، فقد ذهبت فرقةٌ إلى الإمساك عن هذا ، وأنّه لا يفضَّل بعضُهم على بعض ، وقالت : هم كالأصابع في الكفّ ، فلا ينبغي أن يُتعَرّض للتفضيل بينهم ، وقال مَنْ سوى هؤلاء بالتفضيل ، واختلفوا فيه اختلافاً كثيراً ، فالخطّابية تفضِّل عمر بن الخطّاب ، والراوندية تفضِّل العبّاس ، وأهل السُّنّة تفضل أبا بكر ، والشّيعة تفضل علياً رضي الله عنهم » .

والمازري رحمه الله تعالى كان شيخَ المالكيةِ في عصره ، وكان متكلماً أصولياً فقيهاً ، وقد ذكرَ بعضَ الاختلاف في التفضيل ولم يستوعبه .

جـ - وقال أبو منصور البغدادي في أصول الدِّين (ص ٣٠٤) : « أصحابنا مجمعون على أنّ أفضلهم الخلفاء الأربعة ، ثُمّ الستة الباقون بعدهم إلى تمام العشرة ، وهم : طلحة ، والزُّبير ، وسعد بن أبي وقّاص ، وسعيد بن زيد ابن عمرو بن نفيل ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة بن الجرّاح ، ثُمّ البدريون ، ثُمّ أصحاب أحد ، ثُمّ أهل بيعة الرضوان بالحديبية[1] .

واختلف أصحابنا في تفضيل عليٍّ وعثمان ، فقدّم الأشعري عثمان ، وبناه على أصله[2] في منعٍ من إمامة المفضول ، وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة والحسين بن الفضل البجلي بتفضيل عليٍّ رضي الله عنه . وقال القلانسي : لا أدري أيهما أفضل ، وأجاز إمامة المفضول » .

---

(١) أين فاطمة ، والحسن ، والحسين عليهم السلام؟ ، لماذا لم يذكروا الخليفة الخامس عند أهل السنة الحسن بن عليٍّ عليهما السلام؟ ، بماذا تفسر هذا الإهمال والنسيان؟ .

(٢) وهذا الأصل مخالف لعمل الصحابة ، وتقدّم الكلام عليه في الفصل الثالث .

فقوله : « أصحابنا » قيد في الإجماع يصرفه إلى جماعة مخصوصين هم أصحابه فقط ، فتدبر .

د - وقال الحافظ في الفتح بعد ذكر الخلاف بين عليٍّ وعثمان رضي الله عنهما في الأفضلية (٧/ ٣٤) : « الإجماع انعقد بآخرة بين أهل السُّنَّة أنَّ ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة »[1] .

فعُلِم ممَّا تقدَّم أنَّ مسألة التفضيل لا إجماع فيها ، فالمسألة خلافية ظنِّيَّة ومن ادعى الإجماع فقد خصَّه بأهل السُّنَّة فقط .

وزيادة على ما تقدَّم أقول : إنَّ الإجماع المُدَّعى هو اتفاق أهل المذهب أو بعضهم للآتي :

١ - أنَّ السَّلف - طبقة بعد طبقة - أعني الصحابة ومن بعدهم من التَّابعين وتابعيهم وأتباعهم قد اختلفوا على مذاهب شتى في تعيين الأفضل كما تقدَّم بسطه .

٢ - أنَّ هذا الإجماع في حقيقته قول الأكثرين من أهل السُّنَّة فهو غير ملزم ، وقولهم ليس بحجة كما هو مقرر في علم الأصول .

ولذلك قال العلامة علي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص ٢٠٤) :

« والحاصل أنَّ ما ذكره بعضهم من الإجماع على أفضلية الصِّدِّيق محمول على إجماع من يعتد به من أهل السُّنَّة ، إذ لا يصح حمله على إجماع الأمَّة لمخالفة بعض أهل البدعة » .

قلتُ : مفهوم كلامه أنَّ أهل السُّنَّة قسمان : قسم يعتد به ، وهم القائلون بأفضلية الصِّدِّيق رضي الله عنه ، وقسم لا يُعْتد به وهم المخالفون ،

---

(١) مع إهمالهم للحسن بن عليٍّ عليهما السلام ! .

وهذا تصريح منه بوجود خلاف في المسألة داخل أهل السُّنَّة ، وأنَّ الإجماع ما هو إلا قول من يعتد به من أهل السُّنة - في نظره - وهم الأكثرون .

فالذي يتأتى على القواعد أنَّ هذا الإجماع - إنْ صَحَّ - فهو غير ملزم ولا بد، وإنَّما هو تزيدٌ بجماعة لا غير ، ورفع سلاح الإرهاب الفكري للمخالف ووصمه بالابتداع ، وهذا مرفوض .

ثالثاً : عَرَّف الأصوليون الإجماع ، فقالوا : « هو اتفاق المجتهدين من الأمَّة بعد وفاة محمد صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم في عصرٍ على أي أمرٍ كان». راجع : المحصول (٤/ ٢٠)، وجمع الجوامع (٢/ ٢١٠)، والتوضيح (٢/ ٤١) .

وقولهم «المجتهدين» الألف واللام للاستغراق فيعم كل المجتهدين «الأمَّة » ، فيعم كلَّ فرد من مجتهدي الأمَّة ، وهي أمَّة الإجابة ، فيدخل فيهم كافة مجتهدي الطوائف الإسلامية ، فلو اتفق على أمر من الأمور مجتهدو الحرمين فقط ، أو مجتهدو السُّنَّة فقط ، أو مجتهدو الزيدية والعراق ومصر فقط ، أو مجتهدو السُّنَّة والمعتزلة فقط لم ينعقد الإجماع .

رابعاً : فإنْ قال متشدد ما سوى أهل السنة هم جماعة من المبتدعة فلا اعتبار بخلافهم في الإجماع ؛ لأنَّه لا يعتد بخلاف المبتدع .

فالجواب أنَّ الأصوليين بحثوا مسألة دخول المجتهد المبتدع الذي لم يكفر ببدعته في الإجماع : هل ينعقد الإجماع بدونه أم لا ؟ .

والصواب - والله أعلم - أنَّ الإجماع لا ينعقد إلا به ، لأنَّ التعريف يشمله ، لقولهم في التعريف « مجتهدي الأمَّة» أو «المجتهدين من الأمة»، ولقوله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم : « لا تجتمع أمتي على ضلالة »، وهذا

اختيار إمام الحرمين، وأبي إسحاق الشيرازي، والغزالي وابن الحاجب وغيرهم.

ولأبي محمد بن حزم بحث جيد في وجوب إدخال أهل الأهواء في الإجماع، انظره في أصوله (١/ ٥٨٠).

هَبْ أنّنا أخرجنا المبتدعة من الإجماع، فالقائلون بهذا الإخراج بعض أهل السُّنّة، وهم فيما بينهم مختلفون، ويمكن إخراج طائفة منهم من الإجماع للخلاف المحتدم بين الأشاعرة والحنابلة، بل وبين أهل الحديث أنفسهم، بسبب مسائل منها مسألة اللفظ، ولشيخنا المحقق العلامة السيد عبد الحيّ بن الصّدّيق رحمه الله تعالى رسالة مطبوعة في هذه المسألة اسمها «الإقناع باعتبار خلاف داود في الإجماع» أجاد فيها وأفاد.

والذي يتحصل ممّا سبق أنّه يجب اعتبار المخالفين ومنهم الشيعة، لاسيما الزيدية، وهم مقدمون لعليّ عليه السّلام وآل البيت على الجميع، وهذا التقديم قطعي عند الجماهير منهم.

خامساً: أنّه لا يتصور وجود إجماع بدون أئمّة آل البيت عليهم السّلام، فهم الثقل الثاني وهم قرناء الكتاب، أهل الاجتهاد والاستقامة، ومنهم من بعد عليّ: الحسنان، وزين العابدين، والحسن المثنى، وزيد بن عليّ وأبناؤه، وأخوه الباقر، وابنه الصّادق، ثم أولاده، وعبد الله الكامل وأبناؤه الأئمة الخمسة، وزيد بن الحسن، وإبراهيم بن الحسن وأبناؤه الأئمّة، ومنهم القاسم والهادي وغيرهم، وغيرهم.

* * *

والعجب كل العجب ممّن يدعي الإجماع ومحبة آل البيت عليهم السّلام في آن واحد ، ولا يذكر رأي آل البيت عليهم السّلام ، وهم قرناء الكتاب وسفينة النجاة ، بل هم أولى النّاس بذكر قولهم لا سيما في مسألة التفضيل ، ولكن ضُرِبَ عليهم الإهمال والنسيان ، فهم لا يذكرون إلا في قصائد المدح ، وعلى ألسنة المنشدين ، ومع ذلك فلا تذكر أقوالهم في الفروع فضلاً عن الأصول وأشباهها ، وهو غاية في الجحود والنكران، ويضيق صدري ولا ينطلق لساني ، والله المستعان .

* * *



الفصل التاسع

النَظرُ في أقوالٍ غير محررة



الفصل التاسع

النَّظرُ في أقوالٍ غير محررة

وبعد أن علمت أنَّ الأمَّة لم تتفق على تعيين الأفضل من الصحابة رضي الله عنهم ، وأنَّهم اختلفوا في ذلك إلى مذاهب متباينة .

ولا يوجد نصٌّ أو ظاهر أو إشارة صحيح أو ضعيف عن النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم في ذمِّ من لم يفضل أحداً بعينه من الصحابة رضي الله عنهم .

فإذا علمت ما سبق ، فإنَّ ذمَّ بعض النَّاس أو وصفهم بالقوادح والمبتدعات لأنَّهم يفضلون علياً أو عمر أو ابن مسعود ليس عليه دليل ، بل هو المصادم للدليل المشرق الذي يجب أن يلتزمه المسلم .

نعم هو عارٍ إلا من قواعد أخذت مأخذ المسلمات ودار البعض حولها .

وهذه نظرات في قواعد غير محررة ، وأقوال مردودة[1] :

---

(١) واقتصرتُ على علماء مشهورين ، وجانبتُ مناقشة من عرف بأنه يردد قول غيره أو المعاصرين لأنَّهم مقلدون ، والمقلد لا قول له ، وإنَّما هو يحكي قول غيره بدون تحقيق ، وقد وجدت بعضهم نقل قول جمهور أهل السنة بأنَّ الأفضلية كالترتيب في الخلافة ، ولكنَّه ادَّعى الإجماع ولم يقيده بأهل السُّنَّة ، ثم نقل خلاف أهل البيت والشيعة والمعتزلة وغيرهم ، ثم ينقل مذهب الإمام زيد ، ويدعي الإجماع على خلافه في نفس الوقت ، فجاء كلامه متناقضاً يضرب بعضه بعضاً ، ولذلك أعرضتُ عن مناقشة هؤلاء .

أولاً : مع الحافظ الذَّهبي

قال الحافظ الذَّهبي في الميزان (١/ ٥) : « البدعة على ضربين : فبدعة صغرى ، كغلو التشيع ، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف[1] ، فهذا كثير في التَّابعين وتابعيهم مع الدِّين والورع والصدق ، فلو رُدَّ حديثُ هؤلاء لذهبَ جملةٌ من الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بيِّنة » .

قلتُ : هنا مناقشات مع الحافظ الذَّهبي رحمه الله تعالى .

الأولى

قَصْرُ التمثيل بالابتداع والبدعة على التشيع والشيعة يخبرك بالحساسية المفرطة للذَّهبي عن الشيعة والتشيع ، وإلا ففي المبتدعة مَنْ هُمْ أولى بالتمثيل والذكر ، كالقدرية ، والجهمية ، والنواصب ، والخوارج ، لاسيما وأنَّ بعض النصوص قد جاءت بذمٍّ بعض صنوف المبتدعة المذكورين .

الثانية

عَدُّ الذَّهبي مطلق التشيع بلا غلوٍ ولا تحرقٍ من الابتداع خطأ ينبغي التحامي عنه ، فأصل التشيع محمود غير مذموم .

قال الأزهري في تهذيب اللغة (٣/ ٦١) : « والشيعة أنصار الرجل وأتباعه ، وكلُّ قوم اجتمعوا على أمرهم شيعة ، والجماعة شيع وأشياع ، والشيعة قوم يهوون هوى عترة النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ويوالونهم» .

---

(١) وفي بعض الأصول : «تحرق» بالقاف المثناة .

فمادة التشيع هي : الموالاة ، والحبُّ ، والمتابعة ، والمناصرة ، وهذا صريح الإيمان ، وعلامة عليه للمتلبس به مع آل البيت النَّبوي عليهم السَّلام ، فلا ينبغي أن يذمَّ مسلم على تشيعه ، بل ينبغي أن يحمدَ ؛ لقوله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم لعليٍّ : « لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق » ، فالتشيع أمره مطلوب ومحمود .

أمَّا الغالي في التشيع أو ما يُسمى بالرافضي فلا يُذمُّ لتشيعه ، ولكن لأنَّه تعرض أو سبَّ الخلفاء الثلاثة ، أو طلحة ، أو الزُّبير ، أو أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنهم وعنَّا بهم ، أو لعنهم ، أو حطَّ من قدرهم رضي الله عنهم أجمعين ، وهذا فسق مسقط للعدالة ، فإذا كان السبُّ لمطلق المؤمنين فسق فكيف بمن تجرأ على مقام المذكورين وأمثالهم ، فالذمُّ ليس لمطلق التشيع ، ولكن لأمرٍ زائد على التشيع مخالف معناه ، ومخالف للنصوص الشرعية .

والحاصل أنَّه يجب أن نفرق بين :

١ - التشيع .

٢ - والغلو أو الرفض .

أمَّا الأول فهو يستلزم موالاة عليٍّ عليه السَّلام ونصرته واعتقاد صوابه ، وهذا صريح الإيمان ؛ لأنَّ الشيعي أتى بواجب عليه ليس ببدعة كما يرى الكثيرون[1] .

---

(١) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي المالكي في كتابه « مناقب عليٍّ » (ص ١٥٥) : « والتشيع غير المنهي عنه هو محبة عليٍّ رضي الله عنه أزيد من=

الثالثة

ذكر الذَّهبي أنَّ غلو التشيع أو التشيع بلا غلو بدعة صغرى ، وهو مذهب كثير من التَّابعين وتابعيهم ، ثُمَّ أثنى عليهم فقال : « مع الدِّين والورع والصِّدق » ، وذكر أنَّهم أهل حديث وآثار فقال : « لو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة » .

وكلامه ضمن ترجمة أبان بن تَغْلب الكوفي الشيعي ، وختم الترجمة بإثبات أن « أبان بن تَغْلب » لم يكن غالياً ، فقال (١ / ٦) : « ولم يكن أبان بن تَغْلب يعرض للشيخين أصلاً ، بل قد يعتقد علياً أفضل منهما » .

قلتُ : العبرة في قوله « بل قد يعتقد [1] أنَّ علياً ... » فيؤخذ من كلام الذَّهبي أنَّ تقديم عليٍّ على الشيخين رضي الله عنهما تشيع بلا غلو ، وهو كثير في التابعين وتابعيهم وهو يؤيد ما سبق ، وهذا النوع من السلف كانوا أهل دين وورَع وصدق – باعتراف الذَّهبي – ، وليس كما أشاع النواصب أنَّهم بخلاف ذلك .

* * *

=محبة الصحابة ، وعدم الرضا بكونه دونهم في الفضل ، دون بغض للصحابة ، ودون سبهم من باب أولى فهو قريب مما تقدم عن معمر بن راشد من أنَّ مَنْ قال : عمر أفضل من أبي بكر لا يعنف ، ومن قال إنَّ علياً أفضل منهما لا يعنف أيضاً ، بشرط اعترافه بفضل الشيخين وحبهما ، والثناء عليهما ، بما هما أهله » .

فعبارة الشيخ الشنقيطي مصرحة بأنَّ تقديم عليٍّ على الشيخين مع اعتقاد فضلهما من التشيع الذي لا ينهى عنه .

(١) الصواب أن « أبان بن تغلب » كان يفضل علياً عليه السَّلام .

ثانياً : مع الحافظ ابن حجر

١ - قال الحافظ في مقدمة الفتح[1] (ص ٤٥٩) : « والتشيع محبة عليٍّ وتقديمه على الصحابة ، فمن قَدَّمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه ، ويطلق عليه رافضي وإلا فشيعي » .

قلتُ : حَصَرَ الحافظ رحمه الله تعالى التشيع في الحبِّ المستلزم للتقديم ، وأقول : أمَّا الحبُّ فواجبٌ كلُّ مسلم ، وأمَّا التقديم فقد جعله الحافظ على مرتبتين ، فمن قَدَّم علياً على الجميع باستثناء أبي بكر وعمر فهو شيعي ، مجروح العدالة عنده ... ! ، وبذلك دخلت طائفة كبيرة من الأمَّة في هذا القسم ، أمَّا مَنْ قَدَّمه على أبي بكر وعمر فهو أشد جرحاً ، وعدَّه الحافظ غالياً أو رافضياً وهذا أشد غلواً من الحافظ . والله المستعان .

فمن الصحابة مَنْ قَدَّمَ أبا بكر ، ومنهم مَنْ قَدَّمَ عمر ، ومنهم مَنْ قَدَّمَ علياً ، ومنهم مَنْ قَدَّمَ عبد الله بن مسعود ، ومنهم مَنْ قَدَّمَ أبا سلمة ، ومنهم مَنْ قَدَّمَ مَنْ مات في حياة النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم على ما هو مبسوط ومعروف .

٢ - وفي تاج العروس وغيره في مادة « رفض » : « الرافضة فرقة من الشيعة كانوا بايعوا زيد بن عليٍّ بن الحسين - عليهم السَّلام - ، ثُمَّ قالوا له : تبرأ من الشيخين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - نقاتل معك فأبى ،

---

(١) عندما كنت أقرأ في مقدمة الفتح على شيخنا العلامة المحقق سيدي عبد الله بن الصِّدِّيق رحمه الله تعالى قال لي : « كلام الذَّهبي عن التشيع في الجزء الأول من الميزان أقعد من كلام الحافظ هنا » .

وقال : كانا وزيري جدي صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، فقالوا : نرفضك ، فتركوه ورفضوه ، فمن ذلك الوقت سموا الرافضة » .

فمن هذا النَّصّ نعلم أنَّ الرَّفض هو التبرؤ من الشيخين رضي الله عنهما ، لا تقديم عليٍّ عليهما ، تفضيلاً أو محبة .

وقد كان الإمام الشَّافعي رضي الله تعالى عنه يقول :

إذا نحن فضَّلنا علياً فإنَّنا

روافض بالتفضيل عند ذوي الجَهْلِ

ومعناه أن رمي المفضل لعليٍّ على سائر الصحابة بالرفض جهل ، وفيه إشارة إلى أنَّ الشَّافعي يفضل علياً ، فتدبر .

٣ - وقد تعرَّض كلام الحافظ لنقد عنيف فقال العلامة السيد محمد بن عقيل باعلوي الشَّافعي الحضرمي رحمه الله تعالى في كتابه « العتب الجميل » (ص ٢٢) : « ولا يخفى أنَّ معنى كلامه هذا - يعني الحافظ - أنَّ جميع محبي عليٍّ المقدَّمين له على الشيخين روافض ، وأنَّ محبيه المقدَّمين له على من سوى الشيخين شيعة ، وكلا الطَّائفتين مجروح العدالة ، وعلى هذا فجملة كبيرة من الصحابة الكرام ، كالمقداد ، وزيد بن أرقم ، وسلمان ، وأبي ذر ، وخباب ، وجابر ، وأبي سعيد الخُدْري ، وعَمَّار ، وأبي بن كعب ، وحذيفة ، وبريدة ، وأبي أيُّوب ، وسهل بن حنيف ، وعثمان بن حنيف ، وأبي الهيثم بن التيهان ، وخزيمة بن ثابت ، وقيس بن سعد ، وأبي الطفيل عامر بن واثلة ، والعَبَّاس بن عبد المطلب وبنيه ، وبني هاشم كافة ، وبني المطلب كافة ، وكثير غيرهم كلهم روافض لتفضيلهم

علياً على الشيخين ومحبتهم له ، ويلحق بهؤلاء من التّابعين وتابعي التّابعين من أكابر الأئمّة وصفوة الأمّة من لا يحصى عددهم وفيهم قراء الكتاب ، وجرح عدالة هؤلاء هو والله قاصمة الظهر .

ولعلّ لكلام الشيخ محملاً لم نقف عليه ، ويبعد كل البعد إرادته لظاهر معنى كلامه هذا لعلمه ودينه وفضله » .

وما استشكله السيد محمد بن عقيل متجه وقوي فللّه دره ، وراجع نحوه في جزء « الباحث عن علل الطعن في الحارث » لشيخنا العلامة المحدّث السيد عبد العزيز بن الصّدّيق الغُمَاري رحمه الله تعالى (ص١٤، ١٥) .

٤ - قال الحافظ ابن حجر في ترجمة أبان بن تَغْلب من التهذيب (١/ ٩٤) : « فالتشيع في عرف المتقدّمين هو اعتقاد تفضيل عليّ على عثمان ، وأنّ علياً كان مصيباً في حروبه ، وأن مخالفه مخطىء مع تقديم الشيخين وتفضيلهما .

وربما اعتقد بعضهم أنّ علياً أفضل الخلق بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وإذا كان معتقد ذلك ورعاً وديناً صادقاً مجتهداً فلا تُرد روايته بهذا ، لا سيما إذا كان غير داعية » .

قلتُ : إذا قصد الحافظ ذمّ مطلق التشيع ، ففي كلامه نظر ، أمّا تقديم عليّ على عثمان رضي الله عنهما فليس من الابتداع في شيء ، فالقائلون بتقديم عليّ على عثمان رضي الله عنهما طائفة عظيمة من الأمّة من آل البيت

---

(١) انظر أثر معمر بن راشد، ومناقشة مع ابن كثير حول هذا الأثر .

والصحابة والتَّابعين فمن بعدهم ، فلعَلَّ الحافظ عند كتابة ما تقدَّم استحضر القواعد ولم يستحضر الحقائق .

ثُمَّ استغربت قولَ الحافظ رحمه الله تعالى : « وأنَّ علياً كان مصيباً في حروبه ، وأنَّ مخالفه مخطىء » ، فتصويب عليٍّ عليه السَّلام - وهو ما نطقت به النصوص الصريحة المتواترة - هو اعتقاد عليٍّ عليه السَّلام نفسه والصحابة ، وسائر آل البيت ، وأهل السُّنَّة والشيعة والمعتزلة جميعاً ، وأمَّا مسألة تقديم عليٍّ على الشيخين رضي الله عنهم فتقدم إشباعها .

تنبيه :

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٧/ ٣٤) : « الإجماع انعقد بأخرةٍ بين أهل السنة أنَّ ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة » .

قلتُ : هذا ليس بإجماع ؛ لأنَّه قول بعض الأمَّة ، والمذاهب لا تموت بموت أربابها ، فغاية ما فيه هو اختيار أحد القولين أو الأقوال ، ثُمَّ إنَّ قوله « أهل السنة » يخرجه عن كونه إجماعاً شرعياً ، فدعك من التهويلات ، وبقي في أهل السُّنَّة من يقدِّم علياً على عثمان رضي الله عنهما ، وانظر في (ص١٠٦ ، ١٠٧) أبياتاً من قصيدة العلامة عبد الله بن أسعد اليافعي المسماة : «حادي الإظعان في تفضيل عليٍّ على عثمان » .

ثالثاً : نصوصٌ من كتاب السُّنَّة للخلاَّل

واعلم أنَّ جماعة من العلماء كانوا قد وقعوا تحت تأثيرات متفاوتة فصدرت عنهم عبارات في التفضيل غير لائقة ، والله عَزَّ وجَلَّ لم يوجب علينا اتباع قول من كان من النَّاس إنَّما الحجة في كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وما أرشدا إليه .

وهذه طائفة من الأقوال التي فيها نظر ، وقد استخرجتُها من كتاب السُّنة للخلاَّل :

١ - من ذلك قول الخلاَّل (رقم ٥٣٠) : «وأخبرني زهير بن صالح بن أحمد بن حنبل قال : حَدَّثني أبي قال : سُئِلَ أبي (يعني أحمد بن حنبل) وأنا أسمع عَمَّنْ يقدِّم علياً على عثمان ؟ قال : هذا أهلٌ أن يُبَدَّع ، أصحابُ النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم قدَّموا عثمان» .

وهناك آثار أخرى عن أحمد في هذا المعنى ، ذكرها الخلاَّل في السنة (رقم ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤) .

وفي سنة البربهاري الحنبلي - صاحب الصولات والجولات - (ص١٣٤) : «مَنْ وقف في عثمان وعلي ، وَمَنْ قَدَّم علياً على عثمان فهو رافضي قد رفض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» .

قلتُ : هذه الأقوال السيئة تضرُّ بأصحابها ، وتقديم عليٍّ على عثمان رضي الله عنهما مذهب جمع عظيم من الصحابة والتَّابعين ، وهو مذهب الكوفيين قاطبة ، بل إنَّه مذهب عليٍّ بن أبي طالب عليه السَّلام الذي كان يرى أنَّه أحق بالخلافة من عثمان رضي الله عنه ، وهو الذي صَرَّح به عمر ابن الخطَّاب ، وابنه عبد الله رضي الله عنهما ، وهو مذهب آل البيت قاطبة ، ومذهب طائفة من أهل المدينة هو السكوت .

والخلاَّل نفسُه أخرج في سننه (رقم ٥٠٨) قال : «أخبرني محمد بن أبي هارون ، أنَّ إسحاق حَدَّثهم أنَّ أبا عبد الله قال : لا أذهب إلى ما روى

الكوفيون إبراهيم وغيره[1]، ولا إلى ما روى أهل المدينة لا يفضلون أحداً على أحد».

والحاصل: إذا كان المذكورون قاطبة من المبتدعة كما رواه الخلاّل عن أحمد فتلك طامة ومصيبة لا حَلَّ لها.

فائدة

قال العلامة الشيخ عبد الله بن أسعد اليافعي في قصيدته التي أسماها: «حادي الإظعان في تفضيل عليٍّ على عثمان رضي الله تعالى عنهما»، والتي ذكرها في كتابه «مرآة الجنان» (١/ ١١١):

إنَّ الإمام شهيد الدار خاشعهم

الناسك الجامع القرآن والتالي

القانت المنفق الأموال حيث رضى

مولاه مولىً عفيفاً طاهرُ أذْيال

مجلل منه تستحيي ملائكة

وذو حياء وحلم غير مذلال

---

(١) يعني تقديم عليٍّ عليه السَّلام، وفي الميزان (١/ ٥٨٨): «قال أبو الفضل السليماني: ذكر أسامي الشيعة من المحدِّثين الذين يقدِّمون علياً على عثمان: الأعمش، والنعمان بن ثابت، وشعبة بن الحجاج، وعبد الرزاق، وعبيد الله بن موسى، وعبد الرحمن بن أبي حاتم».

قلتُ: التشيع في زمن هؤلاء ليس تقديم عثمان على عليٍّ رضي الله عنهما، فهذا أمر قد فرغ منه، إنما التشيع عند هؤلاء لا سيما الأعمش وعبيد الله بن موسى تقديم عليٍّ، ومعارضة من حاربوه ولم يتوبوا، وسبُّوه على المنابر، وقاتلوا الحسنين رضوان الله عليهما في حياتهما وبعد مماتهما.

ليست فضائل ذي النورين منكرة

لكن كم قوم حاوي الفضلَ مفضال

ليس الذي ينفق الأموال محتسباً

في نصرة الدين سمحاً فيه بالمال

كباذلٍ نفسَه في الله محتسباً

في كل هيجا جنود الكفر قتّال

كلٌّ حميدٌ ولكن ليس جود فتىً

بالمال كالجود بالروح الزكي الغالي

وليس تالي كتابَ الله جامعه

كناشرٍ لمعالم دينه العالي

٢ - بعض ما روي عن أحمد وفيه نظر :

فقد أخرج الخلاّل في سننه (رقم ٥٦٨) عن أحمد قال : « أهل الكوفة كلهم يفضّلون » ، ولمّا كان هؤلاء المفضّلة مبتدعة عنده قال - كما عند الخلاّل (رقم ٥٦٩) - : «أهل الكوفة يفضلون علياً على عثمان إلا رجلين : طلحة بن مصرف ، وعبد الله بن إدريس » .

وقال أحمد كما عند الخلال أيضاً (رقم ٥٦٧) : « لم تخرج الكوفة إلا رجلين : طلحة بن مصرف ، وعبد الله بن إدريس » .

قلتُ : إن صح النقل عن أحمد فطلحة وعبد الله ثقتان ، وهما عثمانيان . راجع التهذيب ، والكوفة - دار العلم والعلماء - قد أخرجت مَنْ هم أفضل وأوثق وأفقه من طلحة وعبد الله بعشرات المرات .

٣ - وقال الخلال في سنته (رقم ٥١٥) : «أخبرنا الحسين بن صالح ، قال : ثنا محمد بن حبيب ، قال : حدَّثني حاتم بن أبي حاتم الجوهري ، قال : ثَنا قبيصة ، عن قبيصة ، عن سفيان الثَّوري قال : من قَدَّم علياً على أبي بكر وعمر ، فقد أزرى على اثني عشر ألفاً من أصحاب رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، وأخاف أن لا ينفعه مع ذلك عمل» .

قلتُ : هذا النصُّ وأمثاله[1] يذكرنا - مع الفارق الكبير - بالنصوص المنكرة التي أوردها بعض النَّاس في جرح الإمام المقدَّم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه واستباحة عرضه وعلمه ، فهذه النصوص - إنْ صَحَّ إسنادها- فهي شاذة مردودة، ويجب السكوت عنها وترك نسبتها لإمامٍ جليلٍ كالثَّوري، وقد صَحَّ عن الثَّوْري ما يخالف هذا المعنى ، وإن لم تصح فهي منكرة ، وفي الحالتين فهي مردودة مقهورة ، وتمثل صورة واضحة للإرهاب الفكري وطمس الحقائق، والله المستعان .

---

(١) ومن نظائره ما جاء في كتاب «مختصر نهاية المبتدئين في أصول الدين»، وهو أحد الكتب المصنفة في العقائد على طريقة الحنابلة، جاء فيه (ص ١٠٧) : «من فضَّل علياً على أبي بكر أو عمر أو قدَّمه عليهما في الفضيلة والإمامة دون النسب، فهو رافضي ومبتدع فاسق غير كافر».

قلت: رَحْمَةُ الله على الاطلاع والفهم والعقل والإنصاف، ولو استظهر القائل بالثقلين لما استطاع أن يقيم دليلاً واحداً على هذه الأغلوطة الشنيعة التي عُدَّتْ من أصول الدِّين ، بل الصَّواب أنَّ هذه الأغلوطة مصادمة للنصوص، ولا أدري كيف خرجت من قلم ورأس هؤلاء وأودعت في كتب العقائد .

ومنه ما جاء في اللوامع للسفاريني (٢/ ٣٥٥) قال : «قال ابن حمدان في نهاية المبتدئين : فإنْ فضله - يعني علياً رضي الله عنه - على عثمان رضي الله عنه فكذلك، يعني أنَّه يكون رافضياً مبتدعاً فاسقاً، وفي رواية أخرى : لا يكون رافضياً مبتدعاً بتفضيلٍ عليٍّ على عثمان رضي الله عنهما» .

قلت: هذا السقوط لا علاقة له بأصول الدِّين أو حتَّى فروعه لأنَّه يخالف المعقول والمنقول ، بل إنَّ ابن عمر صاحب حديث التفضيل المشهور يصرح بأفضلية عليٍّ على=

والمقدمون لعليٍّ على الشيخين رضي الله عنهم طائفة كبيرة - كما تقدَّم مرات - من الصحابة والتَّابعين ، وهو مذهب آل البيت عليهم السَّلام ، ومذهب إمامهم زيد بن علي الشهيد ، فهل حبط عمل هؤلاء لأجل مسألة ظنية ؟ وهل وحيٌ بعد رسُول الله ؟! ، نسأل الله تعالى السلامة والصون والإنصاف .

٤ - وفي سنَّة الخلاَّل أيضاً (رقم ٥١٨) قال : «وأخبرنا الدُّوري ، سمعتُ يحيى بن معين يقول : قال شريك : ليس يقدم أحدٌ على أبي بكر، وعمر فيه خير» .

قلتُ : هذا - إن صح - في الخلافة ؛ ففي النبلاء (٨/ ٢٠٤) : «قال ابن عيينة : قيل لشريك : ما تقول فيمن يفضل علياً على أبي بكر ؟ قال : إذاً يفتضح ، يقول : أخطأ المسلمون» . فهو يشير إلى الخلافة ، ثم اذكر ما تقدَّم في التعليق على الأثر السابق ، وشريك كان شيعياً ، ولعلَّ له محملاً في كلامه، أو قاله تقيةً لأنه كان قاضياً عند العباسيين ، وتذكر أنَّ العبَّاس رضي الله عنه طلب الخلافة لعليٍّ ، وأنَّ جمعاً تخلفوا عن بيعة الصِّدِّيق رضي الله عنه .

ثُمَّ لك أن تتساءل هل كانت سيدة نساء العالمين فاطمة سلام الله عليها تفضل الشيخين على علي؟! ، وهل كان الحسن بن عليٍّ عليهما السَّلام يفضل الشيخين على عليٍّ رضي الله عنه ، وهو القائل في رثاء عليٍّ عليه السلام : «لقد فارقكم والله اليوم رجلٌ ما سبقه الأولون بعلم»؟ .

=عثمان كما تقدَّم ، والحمد لله الذي عافانا من بلاء التهويل والتطاول على مقامات آل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وفضلهم تفضيلاً بنصِّ الكتاب والسنة إلا في مخيلة عُبَّاد القواعد والأقوال والشبهات المعارضة بالمتواترات .

٥ - وفي سنة الخلاّل كذلك (رقم ٥٢٦) قال: «أخبرني محمد بن أبي هارون أنَّ إسحاق بن إبراهيم حَدَّثهم قال: سألتُ أبا عبد الله عمَّن قدَّم علياً على عثمان؟ فقال: هذا رجل سوء نبدأ بما قال أصحاب النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم، ومن فضله النَّبيُّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم».

قلتُ: إنْ صَحَّ هذا الأثر لأحمد بن حنبل فتذكَّر ما كتبتُه عند الكلام على الأثر الأول، وأزيد هنا أنَّ ابن تيمية الحنبلي - مع ميوله المعروفة - يقول في عقيدته الواسطية (ص ٨٦): «هذه المسألة -مسألة عثمان وعليٍّ- ليست من الأصول التي يُضَلَّل المخالف فيها عند جمهور أهل السُّنَّة».

إيقاظ

قلتُ: وهذا التشديد والتهويل كانت له آثاره السيئة من ذلك ما جاء في لسان الميزان (١/ ت ٢١٨) في ترجمة إبراهيم بن عبد العزيز الأصبهاني: «ذكر أبو الشَّيْخ، ثُمَّ أبو نعيم أنَّه قعد للتحديث فأخرج الفضائل فأملى فضائل أبي بكر، ثُمَّ عمر، ثُمَّ قال: نبدأ بعثمان أو بعلي، فقالوا: هذا رافضي فتركوا حديثه».

قلتُ: انظر إلى طلبة الحديث في ذاك العصر المتقدم، الذين أخذوا بالتهويلات السيئة، وبالتقليد الباطل، وقد عقَّب الحافظ في اللسان على هذا التصرف السيء فقال (١/ ١١٣، ١١٤): «وهذا ظُلمٌ بيِّن؛ فإنَّ مذهب جماعة من أهل السُّنَّة التوقف في تفضيل أحدهما على الآخر، وإن كان الأكثر على تقديم عثمان، بل كان جماعة من أهل السنة يقدِّمون علياً على عثمان، منهم: سفيان الثَّوري، وابن خزيمة».

قلتُ : شيعة عليٍّ يقدمونه على عثمان ، وهم آل البيت ومعهم خلق من الصحابة والتَّابعين ، والذَّهبي يشهد بذلك ، فانظر كلامه في الميزان (٣/ ٥٥٢)، وكان الأوْلى بالحافظ ذكر مذاهب آل البيت والصحابة والتابعين ليقطع أي نزاع ، ولعلَّ المقام ضاق به .

* * *

رابعاً : مع كلام نُسِبَ للدَّارَقُطْني

وجاء في سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥٧) : « قال الدَّارَقُطْني : اختلف قومٌ من أهل بغداد ، فقال قومٌ : عثمان أفضل ، وقال قومٌ : عليٌّ أفضل ، فتحاكموا إليَّ فأمسكتُ، وقلت : الإمساك خيرٌ ، ثُمَّ لم أرَ لديني السكوت، وقلت للذي استفتاني : ارجع إليهم ، وقلْ لهم : أبو الحسن يقول : عثمان أفضل من عليٍّ باتفاق جماعة أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، هذا قول أهل السُّنة ، وهو أول عقد يحل في الرفض .

قلتُ - (القائل الذَّهبي) - : ليس تفضيل عليٍّ برفض ولا ببدعة[1] ، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتَّابعين ، فكُلٌّ من عثمان وعليٍّ ذو فضل وسابقة وجهاد ، وهما متقاربان في العلم والجلالة ، ولعلهما في الآخرة متساويان في الدرجة ، وهما من سادة الشهداء رضي الله عنهما ، ولكنَّ جمهور الأئمة على ترجيح عثمان على الإمام عليٍّ ، وإليه نذهب ، والخطب في ذلك يسير ، والأفضل منهما بلا شك : أبو بكر وعمر ، مَنْ خالف في ذا فهو شيعي جلد، . . . » .

---

(١) قارن بين اعتدال الذَّهبي - رحمه الله تعالى - هنا ، وبين الأقوال السيئة التي تقدمت من سُنة الخلال .

قلتُ : كلام الدَّارَقُطني - إنْ صَحَّ عنه[1] - ففيه نظر ، ولا يليق بعلمه واطلاعه ، ويمكن أن نتوقف في الخبر ، وكان الدَّارَقُطني يتهم بالتشيع ، فلعلَّه أراد أن ينفي التهمة ، ومع ذلك فهو ليس بمعصوم ، وقول الدَّارَقُطني : « عثمان أفضل من عليٍّ باتفاق جماعة أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم» خطأ كبير يقدح في صحة الخبر ، وقد أحسن الذَّهبي في الردِّ عليه بإثبات الاختلاف ، وهذا ينبهك إلى أنَّ أئمَّةً يخطئون ويهولون في المسألة ، فلا تتهيب مخالفتهم ، فإنَّ الحق أحق أن يتبع ، والرجال هم الذين يعرفون بالحق .

ومن هذا الباب قول الذَّهبي في الميزان (٣/ ٥٥٢) : « ثمَّ خلق من شيعة العراق يحبون علياً وعثمان ، لكن يفضلون علياً على عثمان » .

قلتُ : لا تجد شيعياً يفضل عثمان على عليٍّ ، والشيعة فيهم خلق من الصحابة والتابعين ، بل ومنهم المنحرف عن عثمان رضي الله عنه ، وراجع الميزان في الموضع السابق ففيه فائدة .

أمَّا قول الذَّهبي : « فكلٌّ من عثمان وعليٍّ ذو فضل وسابقة وجهاد ، وهما متقاربان في العلم والجلالة ... » ، ففيه نظر .

فإنَّ الأولين والآخرين من أهل العلم يعرفون أنَّ علياً عليه السَّلام أسبق إسلاماً وصلاةً وأطول صحبةً ، وأسد جهاداً ، وأكثر علماً ، وأشرف نسباً ، والأحاديث الواردة في فضائله أكثر رضي الله عنهما .

---

(١) نعم ، إن صح عنه ؛ فالدَّارَقُطني منسوب للتشيع ، وكان يحفظ ديوان السيد الحميري ، وهو ديوان رائق ومشهور في مدح العترة المطهرة ، والانتصار لهم ، والتظلم ممَّا أصابهم .

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النَّهار إلى دليل

قوله : « والأفضل منهما بلا شكٍّ : أبو بكر وعمر ، مَنْ خالف في ذا فهو شيعي جلد » .

قلتُ : قد خالف في ذلك أئمَّة آل البيت ، وجماعة من الصَّحابة والتَّابعين ، وهذا ليس برفض أو ابتداع ، وإنْ كان الذَّهبي يصر على أنَّه رفض وغلو في التشيع ؛ فإنَّ الخير في ذلك الرَّفض .

وتذكر قول الشَّافعي :

إذا نحن فَضَّلنا عليّاً فإنَّنا روافض بالتفضيل عند ذوي الجهل

* * *

خامساً : مباحثة مع ابن تيمية الحرَّاني

ذكر أبو العبَّاس أحمد بن تيمية مسألة التفضيل في أكثر من موضع في الفتاوى ، وفي منهاجه ، وقد رأيتُ أنْ أنقل بعض كلامه في أحد المواضع من منهاجه ، ثُمَّ أنظر فيه .

قال ابن تيمية في منهاجه (٧/ ٢٨٦) : « لا ريب أنَّ كلَّ من له في الأمَّة لسان صدق من علمائها وعبَّادها متفقون على تقديم أبي بكر وعمر كما قال الشَّافعي رضي الله عنه ، فيما نقله عنه البيهقي بإسناده قال : (لم يختلف أحدٌ من الصحابة والتَّابعين في تفضيل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وتقديمهما على جميع الصحابة) .

وكذلك أيضاً لم يختلف علماء الإسلام في ذلك ، كما هو قول مالك وأصحابه ، وأبي حنيفة وأصحابه ، وأحمد وأصحابه ، وداود وأصحابه ،

والثوري وأصحابه ، والليث وأصحابه ، والأوزاعي وأصحابه ، وإسحاق وأصحابه ، وابن جرير وأصحابه ، وأبي ثور وأصحابه ، وكما هو قول سائر العلماء المشهورين ، إلا مَنْ لا يؤبه له ولا يُلْتَفَتُ إليه .

وما علمتُ مَنْ نُقِلَ عنه في ذلك نزاع من أهل الفتيا ، إلا ما نقل عن الحسن بن صالح بن حيّ أنّه كان يفضّل علياً ، وقيل : إنّ هذا كذب عليه ، ولو صَحّ هذا عنه لم يقدح فيما نقله الشّافعي من الإجماع ؛ فإنّ الحسن بن صالح لم يكن من التّابعين ولا من الصحابة » . انتهى كلام ابن تيمية .

أ - قوله : « لا ريب أنّ كلّ من له في الأمّة لسان صدق ... » .

قلتُ[1] : تقدّم أنّ جمعاً من الأمة ممّن لهم لسان وقدم صدق من الصحابة والتّابعين كانوا يفضّلون علياً على الجميع كما صرّح بذلك عدد من المصنّفين في الصحابة كابن عبد البر ، وفي الملل والنحل ، كأبي الحسن الأشعري وابن حزم ، وفي أصول الدّين كالباقلاني والقاضي عبد الجبّار ، ومذهب أئمّة آل البيت عليهم السّلام معروف ومشهور ، وهم يدٌ واحدةٌ في تفضيل عليٍّ عليه السّلام ، ومذهب إمامهم زيد بن عليٍّ الشهيد أشهر من أنْ يُذْكَر ، وهذا مذهب أصحابه من أئمّة آل البيت وغيرهم .

ب - قوله : « كما قال الشّافعي رضي الله عنه فيما نقله عنه البيهقي ... » .

---

(١) قبل النظر في التعقيب على ابن تيمية وأمثاله تلفت النظر إلى أنّ ابن تيمية قصر النظر في كتب مذهبه ، وجانب النظر في كتب نسبت لآل بيت الرسول وبها أدلة يقصر عن نقضها الفحول ، وتقدّم في التمهيد للفصل السادس وحاشيته ما يكشف النقاب عن بعض هذه الكتب .

قلتُ : مراد الشَّافعيِّ رضي الله عنه - والله أعلم - بالتفضيل هو الخلافة ، ففي مناقب الشَّافعي للبيهقي (١/ ٤٣٤)، أنَّ الشَّافعي قال : « ما اختلف أحدٌ من الصحابة والتَّابعين في تفضيل أبي بكر وعمر ، وتقديمهما على جميع الصحابة ، وإنَّما اختلف من اختلف منهم في عليٍّ وعثمان : منهم من قَدَّم علياً على عُثْمَان ، ومنهم من قَدَّم عُثْمَان على عليٍّ ، ونحن لا نخطِّىء أحداً من أصحاب رسُول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم فيما فعلوا » .

هذا هو نصُّ عبارة الشَّافعي ، فقوله : « نحن لا نخطِّىء صحابة رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم فيما فعلوا » صريحٌ - بقوله «فعلوا» - في أنَّ المقصود هو أمر الخلافة ، هذا الذي ينبغي أنْ يُصار إليه ، فإنَّ دعاوى الإجماع لا مستند لها بعد إثبات الخلاف من جهات متعددة .

جـ - قوله : « وكذلك أيضاً لم يختلف علماء الإسلام في ذلك ، ... ، إلا مَنْ لا يؤبه له ولا يُلْتَفتُ إليه » .

قلتُ : كلامٌ مستروح ، ودعاوى مردودة ، ولازمها سيء ، واذكر ما تقدَّم في (أ) .

د - قوله : « وما علمتُ من نقل عنه في ذلك نزاع من أهل الفتْيا ، إلا ما نقل عن الحسن بن صالح بن حَيّ أنّه كان يفضّل علياً » .

قلتُ : هذا أيضاً إطلاق مخالف للواقع ، فالخلاف منقول ومعروف، ومشهور ومن العلماء الذين ذكرهم ابن تيمية أنّهم يقدِّمُون أبا بكر وعمر «داود بن علي الظَّاهري وأصحابه» ، ومن المعروف أنَّ داود بن عليٍّ يتوقف

في التفضيل ، ومن أصحابه ابن حزم ، وهو يُقَدِّمُ أمهات المؤمنين على أبي بكر وعمر رضي الله عن الجميع .

ومن شيوخ مالك وأصحابه مَنْ يذهب مذهب داود ، ومن شيوخ أبي حنيفة والثَّوري مَنْ يُقَدِّمُ علياً على الجميع ، وتذكر أثر معمر ، وكلمات يحيى بن آدم .

وأمَّا الحسن بن صالح بن حَيٍّ الهَمْدَاني الكوفي فإنَّه كان زيدي المذهب ، فلم ينفرد الحسن بن صالح بتقديم عليٍّ على الشيخين ، بل سبقه أعيانٌ من الصحابة والتَّابعين ، وهو مذهب الأشراف المتقدِّمين[1] .

ثم اعلم أن الحسن بن صالح لم يكن بمفرده بل كان معه آخرون هم البترية يقولون : «إن علياً أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأولاهم بالإمامة وأن بيعة أبي بكر وعمر ليست بخطأ» والحسن بن صالح الكوفي الهَمْدَاني ولد سنة (١٠٠هـ) ومات سنة (١٦٨هـ)، فمن أصحابه بعض التابعين . راجع مقالات الإسلاميين (١/ ١٣٦)، والفرق بين الفرق (ص٢٤)، والملل والنحل (١/ ١٤٢).

هـ - قوله : « ولو صَحَّ هذا عنه لم يقدح فيما نقله الشَّافعي من الإجماع ، فإنَّ الحسن بن صالح لم يكن من التَّابعين ولا من الصحابة » .

قلتُ : إنْ لم تقنع بالحسن بن صالح بن حَيٍّ ، فخذ هذا السيد الجليل؛ قال ابن حِبَّان في مشاهير علماء الأمصار (ص ٦٢) ، ذكر مشاهير التَّابعين

---

(١) ولذلك نقل العلامة صالح المقبلي اليماني في العلم الشامخ (ص ٣٩٠) عن بعض متقدمي القضاة الشَّافعية قوله لتلامذته : « لا تراجعوا الشريف في مسألتين ، فإنَّه لا ينصف فيهما : مسألة الإمامة ، ومسألة الخمس » ، يعني لا ينصف فيهما على مذهب هذا القاضي ، أمَّا مذهب آل البيت فأمر آخر ، والكلام فيه إجمال .

بالمدينة ، ثُمَّ قـال (ص ٦٣) : « زيد بن عليٍّ بن الحسين بن عليٍّ بن أبي طالب ، أخو محمد وحسين أبناء عليّ بن الحسين ، أبو محمد ، كانت الشيعة تنتحله ، وكان من أفاضل أهل البيت وعُبّادهم ، قُتل بالكوفة سنة ثنتين وعشرين ومائة ، وصُلب على خشبة ، فكان العُبّاد يأوون إلى خشبته بالليل يتعبدون عندها ، وبقي ذلك الرسم عندهم بعد أن حُدر عنها ، حتّى قلَّ مَنْ قصدها لحاجة فدعا الله عند موضع الخشبة إلا استجيب له » .

قلتُ : يا لله ويا للمسلمين ، أين الحق وأهله ، نعوذ بالله من آفات الإرهاب الفكري والجسدي ، وطمس الصواب .

هذا السيد الجليل « زيد بن عليٍّ » ابنُ النّبي وفاطمة وعليٍّ - عليهم الصّلاة والسّلام - مبتدع على مناهج سُنّة الخلال وفتاوى ابن تيمية ، والقواعد السفيانية ، ويضيق صدري ولا ينطلق لساني ، رزقنا الله تعالى المودة والأدب مع نبيه وآل بيته عليهم السّلام .

تنبيـه :

قال ابن تيمية في منهاجه (٦/ ١٣٥-١٣٦) : « وكان السّلف متفقين على تقديمهما حتّى شيعة عليٍّ رضي الله عنه ، وروى ابن بطة عن شيخه المعروف بأبي العبّاس بن مسروق ، حَدّثَنا محمد بن حُميد ، حَدّثَنا جرير ، عن سُفْيَان ، عن عبد الله بن زياد ، عن حُدَيْر ، قال : قدم أبو إسحاق السبيعي الكوفة ، قال لنا شمر بن عطية : قوموا إليه ، فجلسنا إليه ، فتحدّثوا ، فقال أبو إسحاق : خرجتُ من الكُوفة وليس أحدٌ يشكُّ في فضل عليٍّ وتقديمهما ، وقدمت الآن وهم يقولون ويقولون ، ولا والله ما أدري ما يقولون» .

قلتُ : اثبت العرش ثُمَّ انقش ، فهذا الأثر كَذِبٌ لأنَّه من رواية ابن بطَّة وهو كذَّاب ، وشيخه أبو العبَّاس أحمد بن محمد بن مسروق الطُّوسي قال عنه الدَّارَقُطْني : « ليس بالقوي يأتي بالمعضلات » . راجع لسان الميزان (١/ ٢٩٢)، ومحمد بن حُمَيْد الرَّازي حاله معروف .

تنبيـــه ثان :

جاء في منهاج ابن تيمية (٧/ ٣٧٣): « لا يعرف في علماء الحديث من يفضِّله عليهما ، بل غاية المتشيع منهم أن يفضِّله على عثمان » .

قلتُ: التعقيب على هذه التهويلات والتناقضات يطول، لكن هذه كلمات من رأس القلم .

فقوله: « لا يعرف في علماء الحديث من يفضله ... » قلتُ : كلا، ففيهم المفضِّل لعليٍّ على الجميع ، وكتاب الجوزجاني الناصبي «أحوال الرجال» بين أيدينا ، وقد ذكر فيه جملةً من المحدِّثين يفضلون علياً على الكلِّ، وتذكر ما تقدَّم بإسناد صحيح جداً عن مَعْمَر - وهو حافظ ثقة - قال: «كأنَّ الكوفة إنَّما بُنيت على حُبِّ عليٍّ، ما كلمتُ أحداً منهم إلا وجدتُ المقتصد منهم الذي يفضل علياً على أبي بكر وعمر » .

وتذكر ما تقدَّم عن ابن أبي خيثمة قال : سمعتُ يحيى بن معين، قال يحيى بن آدم: ما أدركتُ أحداً بالكوفة إلا يفضل علياً يبدأ به» .

قلتُ : إسناده صحيح جداً، ويحيى بن آدم مات سنة ٢٠٣، ومعمر ابن راشد مات سنة (١٥٣هـ)، والكوفة في عصرهما تفور بالتشيع ، وامتلأت بأكابر الحفاظ ، وللحافظ أبي بكر محمد بن عمر الجعابي المتوفى سنة (٣٥٥هـ) مصنَّف في الشيعة من أصحاب الحديث وطبقاتهم .

وللحافظ الكبير ابن عقدة المتوفى سنة (٣٣٢هـ) مصنف في «الشيعة من أصحاب الحديث»، وكم من حافظ لا يظهر مذهبه حتى لا يضعف. راجع الاحتفال (رقم٦٨٩).

تنبه ثالث:

وقال ابن تيمية في منهاجه (٨/ ٢٢٣): «وتفضيلهما (أبو بكر، وعمر) على عثمان وعلي لم يتنازع فيه من له عند الأمة قدر لا من الصحابة، ولا من التابعين، ولا من أئمة أهل السنة، بل بإجماع المسلمين على ذلك قرناً بعد قرن، أعظم من إجماعهم إثبات شفاعة نبينا في أهل الكبائر وخروجهم من النار، وعلى إثبات الحوض والميزان، وعلى قتال الخوارج ومانعي الزكاة، وعلى صحة إجارة العقار، وتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها».

قلت: هذا سخف وإطلاقات مردودة، وكذب ظاهر، وإساءة للشريعة، وحبك للشيء يعمي ويصم، فتقديم عثمان على أبي بكر هو قول بعض بني عبد مناف ولاسيما من الأمويين وفي الأول صرح خالد بن سعيد ابن العاص أحد السابقين، وأبو سفيان بن حرب وحادثته مشهورة، ونقله الباقلاني في كتابه في مناقب الأئمة (ص٩٤) عن بعض المتقدمين، وصرح به الوليد بن عقبة بن أبي معيط الأموي كما في المستدرك (٤/ ١١٢).

أما تفضيل عليٍّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم فالخلاف فيه من الصحابة فمن بعد أشهر من أن يذكر.

تنبيه رابع واعتراف:

وأخيراً اعترف ابن تيمية بالخلاف في التفضيل بين عليٍّ والشَّيخين، وذلك عندما احتاج لإثبات الخلاف، فقال في منهاجه (٧/ ٣٦٨): «كثير

من الشيعة الزيدية ومتأخري المعتزلة وغيرهم يعتقدون أفضليته ، وأنَّ الإمام هو أبو بكر ، وتجوز عندهم ولاية المفضول ، وهذا ممَّا يجوزه كثير من غيرهم ممن يتوقف في تفضيله بعض الأربعة على بعض ، أو ممن يرى أنَّ هذه المسألة ظنية لا يقوم فيها دليل قاطع على فضيلة واحد مُعيَّن » .

قلتُ : يا ليت ابن تيمية اكتفى بذكر المذاهب بدلاً من القطع في موضوع الخلاف ، والنَّصُّ المذكور يستفاد منه أمور :

- منها : أنَّ كثيراً من الشيعة الزيدية يُفَضِّلون علياً على الجميع ، قلتُ: الصواب أنَّهم جميعاً يفضلون علياً وفاطمة والحسنين على الجميع ، وفيهم أئمَّة آل البيت زيد بن عليٍّ فمن بعده عليهم السَّلام .

- ومنها : أنَّه مذهب متأخري المعتزلة ، قلتُ : بل هو مذهب جمهور المعتزلة كما نقله أبو جعفر الإسكافي ، والقاضي عبد الجبَّار ، وابن أبي الحديد من المعتزلة عن أئمَّتهم ، وتقدَّمَت هذه النقول .

- ومنها : أنَّ بعض الأئمَّة يتوقفون في التفضيل ، قلتُ : تَقَدَّمَ أنَّه مذهب جمهور أهل المدينة ، وداود ، وابن عبد البر .

- ومنها : أنَّ بعض الأئمَّة كان يرى أنَّ هذه مسألة ظنية لا يقوم فيها دليل قاطع ، قلتُ : وهو المعتمد عند أئمَّة المحققين من أهل السُّنة كالباقلاني ، وإمام الحرمين ، والغزالي ، والآمدي ، والمازري ، وأبي العبَّاس القرطبي ، والعضد ، والسعد التفتازاني ، وغيرهم .

- ومنها : أنَّ ابن تيمية ذكر من المفضلين لعليٍّ على الجميع أكثر الشيعة الزيدية ، ومتأخري المعتزلة ، ثُمَّ قال : « وغيرهم » وأبهم هذا الغير ، وهو

يعرف أنَّ أفضلية عليٍّ يقول بها أناس آخرون غير الزيدية والمعتزلة ، ولكنه أبهم « الغير » حتَّى لا يضر نفسه مع الخصم ، والصَّواب أنَّ هذا « الغير » فيهم جمع من الصحابة والتَّابعين ، والله أعلم بالصَّواب .

* * *

سادساً : مباحثة مع ابن كثير الدِّمشقي

أورد العلامة المصنِّفُ ابنُ كثير الدِّمشقي في البداية والنهاية (٨/ ١٧) رواية عبد الرَّزَّاق عن مَعْمَر المتقدمة في تفضيل أهل الكوفة لعليٍّ عليه السَّلام على جميع الصَّحابة فجعلها ابن كثير تحت عنوان يدل على نفسيته واطلاعه فقال سامحه الله تعالى : « غريبة من الغرائب وآبدة من الأوابد » .

ثُمَّ قال : « وهذا الكلام فيه تخبيط كثير ، ولعله اشتبه على مَعْمَر فإنَّ المشهور عن بعض الكوفيين تقديم عليٍّ على عثمان ، وأمَّا على الشيخين فلا ، ولا يخفى فضل الشيخين على سائر الصحابة إلا على غبيٍّ ، فكيف يخفى على هؤلاء الأئمَّة ؟ بل قال غير واحد من العلماء - كأيوب والدَّارَقُطْني - مَنْ قدَّم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار ، وهذا كلام حق وصدق وصحيح ومليح » .

قلتُ : أذكر ما تقدَّم ذكره في تمهيد الفصل الرابع حول كتب آل البيت ، ثُمَّ أقول :

١ - إذا صَحَّ الإسناد ، فلا تعلق بالقواعد والأوهام والعواطف المخالفة للصحابة ومَنْ بعدهم ، والغرائب والأوابد ليست في الخبر الصحيح الذي ينقلُ حالَ أهل الكوفة[1] بواسطة حافظ ثقة ، وبإسناد

(١) وفيهم جمع عظيم من أئمَّة التفسير ، والحديث ، والفقه ، والكلام .

صحيح ، ولكن في حال من تغافل عن التاريخ ، وعن رجال الحديث من التابعين وتابعيهم وأتباعهم الذين كثر فيهم التشيع وعرف عنهم تقديم عليٍّ على سائر الصحابة رضي الله عنهم ، وكان يكفي ابن كثير الاطلاع على كتاب أبي إسحاق الجوزجاني « أحوال الرجال » ، وقد ذكر جماعةً من أكابر الكوفيين كأبي إسحاق السبيعي ، ومنصور بن المعتمر ، والأعمش ، وعبيد الله بن موسى العَبْسي ، وأبي نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن ، وخالد بن مَخْلد القَطَواني ، وعبد الرحمن بن عبد الله الأصبهاني ، وأبي غسَّان مالك ابن إسماعيل النَّهْدي ، وأبان بن تَغْلب ، والحسن بن صالح الهَمْدَاني وأمثالهم ، وقد قال الجوزجاني - المعروف بنصبه - (ص ٧٩) : « وكان قومٌ من أهل الكوفة لا يحمدُ النَّاس مذاهبهم هم رؤوس محدثي الكوفة » .

وقوله : « لا يحمد النَّاس مذاهبهم » يعني الحبّ والتفضيل والموالاة والنصرة لآل البيت عليهم السَّلام .

وأكثر ممَّا سبق أنَّ طائفةً كبيرةً من المحدِّثين والفقهاء كانوا يميلون ويتمذهبون بمذهب الإمام زيد بن عليٍّ عليهما السَّلام ، ومذهبه في التفضيل معروف .

وقد قال ابن النديم في الفهرست (ص ٣١٢) : « أكثر المحدِّثين زيدية ، وكذلك قومٌ من الفقهاء محدِّثين ، مثل : سُفْيان بن عيينة ، وسُفْيان الثَّوري ، وجلة المحدِّثين » ، والظن بابن كثير أنَّه يعرف ما ذكرته ، ولكنه المذهب والنشأة .

٢ - أمَّا قول ابن كثير لعله اشتبه على « مَعْمَر » ، قلتُ : مَعْمَر ثقةٌ ثقةٌ ثقةٌ ، من كبار حفاظ الإسلام ، والاشتباه يكون في لفظة أو اختلاف بين

رفع ووقف ونحو ذلك ، ويعرف بالمخالفة ، ولا نعرف أنَّ « مَعْمَر » خالف أحداً حتَّى نخطئه وتدعي عليه الوهم والاشتباه ، وكلام مَعْمَر حكايةٌ عن قوم وحوار ومداولة فلا يحتمل إلا الصدق .

٣ - قوله : «ولا يخفى فضل الشيخين على سائر الصحابة إلا على غبيّ» .

قلتُ : فضل الشيخين ثابت بالنصوص الصحيحة المتواترة ، ولا يستطيع عاقل أن يدفعها ، ولكن إثبات الفضل لا يمنع من الاختلاف في التفضيل على ما تقدم إلا عند من يرى أنَّ العلماء هم أهل مذهبه فقط .

٤ - قوله : « بل قال غير واحد من العلماء - كأيوب والدَّارَقُطْني - من قدم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار » .

قلتُ : المقصود هو التقديم في الخلافة ، وهذا أحسن لهما .

وهذا أيضاً لا يُسَلَّم لهما ؛ فإنَّ الخلاف في الشورى ، وموقف بني هاشم ، والمقداد ، وعَمَّار ، وسعيد بن العاص ، وطائفة من الأنصار رضي الله عنهم من تفضيلهم لعليٍّ في الخلافة لا يخفى على أي مطّلع على الأحداث التي كانت وقت الشورى ، بل إنَّ علياً عليه السَّلام كان يرى أنّه أحقُّ بالخلافة من عثمان رضي الله عنهما ، وفي صحيح البخاري - كتاب الأحكام - في حديث بيعة عثمان : « ثُمَّ قام عليٌّ من عنده وهو على طمع» راجع الفتح (٣/ ١٩٧) ، بل جاء في رواية سعيد بن عامر عن جويرية : «فأصبحنا وما أراه يبايع إلا لعليٍّ » يعني ممّا ظهر له من القرائن .

نصوص بيعة عثمان لا تدلُّ على أفضليته على عليٍّ رضي الله عنهما ، وأكتفي بنصِّ البيعة لعثمان من كتاب البداية والنهاية (٧/ ١٧٧) وهي الرواية التي ارتضاها ابن كثير ، وفيها : أنَّ عبد الرحمن بن عوف قال : أيُّها

النَّاس ! إنّي سألتكم سراً وجهراً بأمانيكم ، فلم أجدكم تعدلون بأحد هذين الرجلين إمَّا عليٌّ وإمَّا عثْمَان ، فقُمْ إليَّ يا علي ، ثُمَّ قال : هَلْ أنْتَ مبايعي على كتاب الله وسنَّة نبيِّه صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم وفعل أبي بكر وعمر ؟ قال : اللهُمَّ لا ، ولكن على جهدي من ذلك وطاقتي ، قال : فأرسَلَ يده ، وقال : قُمْ إليَّ يا عثْمَان ، فأخذ بيده فقال : هَلْ أنْتَ مبايعي على كتاب الله وسنَّة نبيِّه صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم وفعل أبي بكر وعمر ؟ قال : اللهُمَّ نَعَمْ » ، ثُمَّ قال عبدالرَّحمن : « اللهُمَّ إنّي قد خَلَعْتُ ما في رقبتي من ذلك في رقبة عثْمَان » فبايع النَّاسُ عثْمَان .

يؤخذ من هذا السياق مما نحن فيه :

أ - أنّه لا يفيد أن البيعة لعثمان كانت بسبب أفضليته ، لكن بسبب أنّه رضي بالبيعة على الكتاب والسنة وزاد عليهما : فعل الشيخين ، أمَّا عليٌّ كرم الله وجهه فإنَّ مكانته العلمية معروفة ، فاكتفى بالكتاب والسنة فقط .

ب - أنَّ عبد الرحمن بن عوف ابتدأ الكلام بقوله : « لم أجدكم (يعني المهاجرين والأنصار) تعدلون بأحد هذين الرجلين ! إمَّا عليٌّ وإمَّا عثمان » ، فأين التفضيل هنا لعثمان على عليٍّ رضوان الله عليهما؟ .

جـ - أنَّ عبد الرحمن بن عوف بدأ بالبيعة لعليٍّ قائلاً له : هل أنت مبايعي على ... » ، فأين تفضيل عثمان رضي الله عنه هنا ؟ .

وهنا إشكال : هب أنَّ علياً كان سيوافق على شرط ابن عوف ، كان ابن عوف سيبايع علياً رضي الله عنهما ولا بد ، فيسارع النَّاسُ بمبايعة عليٍّ ومعهم عثمان رضي الله عنه ، فكان يجب - حسب قالة الإزراء - أن يقال : من قَدَّم عثمان على عليٍّ فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار . فتأمل .

وعَوْدٌ إلى التهويل وقالة الإزراء، أقول: هب أنهم يقصدون التقديم بمعنى التفضيل، فالجواب: إنَّ كلامهم ليس قرآناً أو سنةً أو إجماعاً يجب اتباعه، وقد تعرَّضت قالة الإزراء لنقد الذَّهبي في النبلاء (١٦/ ٤٥٧).

وقالةُ الإزراء يعارضها أسبقية عليٍّ، وأنه الأعلم، والأكثر جهاداً، والأقرب نسباً، والأحاديث الواردة في فضله أكثر رواية ودراية، ويعارض قالة الإزراء أيضاً قول عبد الله بن عمر - أحد أهل الشورى - الصريح في تفضيل عليٍّ على عثمان رضي الله عنهم، فقد أخرج عبدالرزَّاق في المصنف (١١/ ٢٣٢)، وأحمد في الفضائل (رقم ١٠١٢)، والنَّسائي في خصائص عليٍّ (رقم ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦) بإسناد صحيح عن العلاء بن عرار قال: سألتُ ابن عمر وهو في مسجد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم عن عليٍّ وعثمان فقال: «أمَّا عليٌّ فلا تسألني عنه، وانظر إلى منزله من رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ليس في المسجد بيت غير بيته، وأمَّا عثمان فإنَّه أذنب ذنباً عظيماً يوم التقى الجمعان فعفى الله عنه وغفر له، وأذنب فيكم ذنباً دون ذلك فقتلتموه».

وأكثر من هذا أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يرى أنَّ علياً عليه السَّلام أحقُّ بالخلافة، ففي الاستيعاب بإسناد لا بأس به عن عبد الله بن عمر، قال: قال عمر لأهل الشورى: «لله دَرُّهم إن ولَّوها الأصيلع كيف يحملهم على الحق، ولو كان السيف على عنقه، فقلتُ: أتعلم ذلك ولا

توليه؟ قال: إن لم أستخلف فأتركهم فقد تركهم من هو خير منّي». راجع الفتح (٧/ ٦٨).

تتمة:

وصنَّف ولي الله الدهلوي رسالتين سمى الأولى «إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء»، وسمى الأخرة «قرة العينين بتفضيل الشيخين» كلاهما بالفارسية، وقد ترجم مقاصدهما الشيخ محمد إدريس الكاندهلوي في «التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح» (٧/ ٣٢٢-٣٤٢) وقد رأيت نصباً صريحاً.

وقال إمام الدوحة العلوية سيدي أحمد بن الصديق في «البرهان الجلي» ص ٩٠: «الشاه ولي الله الدهلوي ألف كتابه «قرة العينين في تفضيل الشيخين» يعني على عليٍّ رضي الله عنهم، كاد أن يبلغ فيه مبلغ ابن تيمية في سلب كل فضيلة ومزية عن علي عليه السلام، بل أسرف وأفرط وتجاوز الحد في مسائل منه حتى سئل عنها شيخ الجماعة بمصر البرهان إبراهيم السقا، فأجاب عنها بجزء شدد فيه النكير على الدهلوي المذكور، حتى كاد أن يخرجه من أهل السنة، ويلحقه بأهل البدعة، وما أجدره بذلك، فإنه نفى فيه الخلافة عن عليٍّ عليه السلام، وألف في الردِّ عليه في ذلك أيضاً العلامة عبد الحليم اللكنوي، والد العلامة الشهير عبد الحي اللكنوي، وكذلك بعض أئمة الحديث من أهل الهند أيضاً، ألف في الردِّ عليه مجلداً حافلاً».

❋ ❋ ❋

الفصل العاشر

إمعان النظر في حديثٍ وأثر



الفصل العاشر

إمعان النظر في حديث وأثر

بقي الكلام على حديث وأثر :

الأول : حديث ابن عمر رضي الله عنهما في المفاضلة .

والثاني : أثر عليٍّ عليه السَّلام في تفضيل الشيخين رضي الله عنهما .

أولاً : حديث ابن عمر رضي الله عنهما :

أخرج أحمد (٢/١٤)، والبخاري في صحيحه (رقم ٣٦٥٥، ٣٦٩٧) ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « كُنَّا في زمن النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم لا نعدل بأبي بكر أحداً ، ثُمَّ عمر ، ثُمَّ عثمان ، ثُمَّ نترك أصحاب النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم لا نفاضل بينهم » .

هذا الحديث له طرق وألفاظ ، منها : « ونسكت »، ومنها : « ثُمَّ لا نفاضل أحداً على أحد »، ومنها : « استوى النَّاس »، وهي ألفاظ ثابتة وصححها الحفاظ .

١ - والحديث مُشْكِلٌ ، ومتروك الظاهر بالاتفاق ، فهو معارضٌ للقرآن الكريم الذي فَضَّلَ السابقين ، وفَضَّلَ مَنْ أنْفَقَ من قبل الفتح وقاتَلَ ، ثُمَّ هو معارِضٌ لما تواتر في السُّنَّة المشرفة مِن تفضيل بعض الصحابة على بعض جماعات وأفراد بذكر مناقبهم .

وهو معارض بما وقع من تفضيل أهل الكساء ، والأربعة ، ثُمَّ باقي العشرة ، وأمهات المؤمنين .

ومعارض بما وقع من تفضيل السَّابقين رضي الله عنهم ، وما ورد فيهم من الأحاديث العظيمة ، كقوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : « رضيتُ لأمتي ما رضي لها ابن أم عبد » ، واشتياق الجنَّة لعَمَّار ، وبلال ، وسلْمان ، والمقداد ، وأحاديث فضائل الحسنين ، والعَبَّاس ، وحمزة ، وجعفر ، وعَمَّار ، وحذيفة ، وأبي ذرٍّ ، وأحاديث فضائل الأنصار .

ومعارضٌ بالاختلاف في التفضيل الذي تَقَدَّم .

ثُمَّ إنَّ الإشكال في رواية « استوى النَّاس » أكبر ، فكيف يستوي أبو عبيدة ، وسعد ، وطلحة ، وبلال مع الطلقاء والمؤلفة قلوبهم .

كيف يستوي من جاهد بنفسه وماله ، ومن قاتل على الكفر والشرك ، نعم الإسلام يجبُّ ما قبله ، لكن الاستواء وترك المفاضلة معارض بنصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة المطهرة .

لذلك قال الحافظ في الفتح (٧/ ٥٨) : « اتفق العلماء على تأويل كلام ابن عمر هذا لما تقرر عند أهل السُّنَّة قاطبة من تقديم عليٍّ بعد عثْمان ، ومن تقديم بقية العشرة المبشرة على غيرهم ، ومن تقديم أهل بدر على مَنْ لم يشهدها ، وغير ذلك ، فالظاهر أنَّ ابن عمر إنَّما أراد بهذا النَّفي أنَّهم كانوا يجتهدون في التفضيل فيظهر لهم فضائل الثلاثة ظهوراً بيِّناً فيجزمون به ، ولم يكونوا حينئذ اطلعوا على التنصيص ، ويؤيده ما روى البَزَّار عن ابن مسعود قال : « كنَّا نتحدث أنَّ أفضل أهل المدينة عليّ بن أبي طالب » رجاله موثقون ، وهو محمول على أنَّ ذلك قاله ابن مسعود بعد قتل عمر » .

قلتُ : يكفي اتفاق العلماء على تأويل كلام ابن عمر ، أمّا قول الحافظ : « فالظاهر ... » ففيه نظر ، والإشكال أكبر .

وقال الحافظ في الفتح (٧/ ١٦) : « ادّعى ابن عبد البر أيضاً أنّ هذا الحديث خلاف قول أهل السُّنّة : إنّ علياً أفضل النّاس بعد الثلاثة ، فإنّهم أجمعوا على أنّ علياً أفضل الخلق بعد الثلاثة ، ودلّ هذا الإجماع على أنّ حديث ابن عمر غلط ، وإنْ كان السند إليه صحيحاً » .

٢ - والحديث معارض بتصرفات الصحابة رضي الله عنهم ، فلم يتخذ حُجَّة عند المنازعة فيما بينهم ، من ذلك :

أ - لم يحتج به أحدٌ في السقيفة ، وفيهم من المهاجرين أبي بكر وعمر وأبي عبيدة ، ولم يحتج به أبو بكر عند استخلافه عمر .

ب - وهو معارض بتسوية عمر بين أصحاب الشُّورى .

جـ - وهو معارضٌ بتصرفات الصحابة جميعاً أثناء الشُّورى ، ومشاورة عبد الرَّحمن بن عوف للصحابة ، بل بدأ عبد الرَّحمن بن عوف بعليٍّ رضي الله عنهم .

د - وهو معارضٌ بتصرف عليٍّ نفسه ، فإنَّه كان يرغب في الخلافة قبل عثمان ، وفي صحيح البخاري (الفتح ١٣/ ١٩٣) : « ثُمَّ قام عليٌّ من عنده وهو على طمع » .

هـ - وهو معارضٌ بتصرف ابن عمر نفسه في الشُّورى ، فلم يحتج به أثناء الشُّورى لا سيما وأنّ ابن عمر أحد الستة .

و - وهو معارض بكلمات ابن عمر الصريحة في تفضيل عليٍّ على عثمان رضي الله عنهم .

٣ - وممَّن استشكل هذا الحديث يحيى بن معين .

قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/ ١١١٧ ط دار الجيل) : « مَنْ قال بحديث ابن عمر : كُنَّا نقولُ على عهد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم أبو بكر ، ثُمَّ عمر ، ثُمَّ عثمان ، ثُمَّ نسكت ، يعني لا نفاضل ، وهو الذي أنكر ابنُ معينٍ ، وتكلَّمَ فيه بكلام غليظ ، لأنَّ القائل بذلك قد قال بخلاف ما اجتمع عليه أهل السُّنَّة من السلف والخلف من أهل الفقه والأثر : أنَّ علياً أفضل النَّاس بعد عثمان رضي الله عنه ، وهذا ممَّا لم يختلفوا فيه ، وإنَّما اختلفوا في تفضيل عليٍّ وعثمان .

واختلف السلف أيضاً في تفضيل عليٍّ وأبي بكر ، وفي إجماع الجميع الذي وصفنا دليل على أنَّ حديث ابن عمر وهم وغلط ، وأنَّه لا يصح معناه ، وإنْ كان إسناده صحيحاً ، ويلزم من قال به أن يقول بحديث جابر وحديث أبي سعيد : كُنَّا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم وهم لا يقولون بذلك ، فقد ناقضوا ، وبالله التوفيق » .

٤ - وأكثر ابن عبد البر في الاستذكار (١٤/ ٢٤٠-٢٤٢) من إيراد ما يعارض حديث ابن عمر ، فبعد أن نقل قول مالك : « لا أفضل أحداً من العشرة ولا غيرهم على صاحبه » ، وقول مالك : « أدركت شيوخنا بالمدينة، وهذا رأيهم » ، قال ابن عبد البر (١٤/ ٢٤٠) :

«قول مالك هذا يدلُّ على أنّه لم يصح عنده حديث نافع، عن ابن عمر: «كنّا نفاضل[1] على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فيقول: أبو بكر، ثُمّ عمر، ثُمّ عثمان، ثُمّ يسكت فلايفضّلُ أحداً، وكان أفهم النّاس لنافعٍ وأعلمهم بحديثه، وكان نافعٌ عنده أحد الذين يُقتدى بهم في دينه، فلو كان هذا الحديث عنده صحيحاً من حديث نافع، عن ابن عمر، ما قال قوله هذا.

وهو حديث شاذ، لا يعضده شيء من الأصول، وكلُّ حديث لا أصل له لا حُجّة فيه[2]، وقد مالت العامّة بجهلها إليه، وهم مجمعون على خلافه بحيث لا يعلمون، وقد نقضوه مع قولهم به؛ لأنّهم لا يختلفون في أنّ علياً في التفضيل رابع الأربعة، وفي حديثهم عن ابن عمر أنّهم لا يُفَضّلون أحداً بعد عثمان، وأنّهم يسكتون بعد الثلاثة عن تفضيل أحد على أحد، فقد نقضوا ما أبرموا، والله المستعان على جهل عامّة هذا الزمان»[3]، ثُمّ ذكر ابن عبد البر أحاديث أخرى تعارض حديث ابن عمر.

٥ - ولقد استشعر ابن عمر رضي الله عنهما الإشكال الذي في الحديث، وهو السكوت عن عليٍّ وفضله وعلمه وجهاده وسابقته، فكان يردف الحديث أحياناً ببعض الفضائل لعليٍّ، ففي الفتح (٧/ ١٥): «وعن ابن عمر قال: «كُنّا نقول في زمن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم:

---

(١) في الأصل [نقاتل] والصواب ما أثبته.

(٢) هذه العبارة شديدة، والأولى السكوت والتوقف، للاتفاق على أنّ الحديث متروك الظاهر.

(٣) توفي ابن عبد البر سنة (٤٦٣هـ)، فكيف لو أدرك زمن ابن تيمية ورأسماله في تأخير عليٍّ حديث ابن عمر، بل وكيف لو أدرك ابن عبد البر زماننا، والمصرح فيه بأن مسألة التفضيل ظنية يحتاج لمصنف كامل.

رسولُ الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم خير النّاس ، ثُمّ أبو بكر ، ثُمّ عمر ، ولقد أعطي علي بن أبي طالب ثلاث خصال ، لأنْ يكون لي واحدة منهن أحبُّ إليّ من حُمْرِ النَّعم : زوجه رسُول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم ابنته وولدت له ، وسد الأبواب إلا بابه في المسجد ، وأعطاه الراية يوم خيبر » أخرجه أحمد وإسناده حسن ، وأخرج النسائي من طريق العلاء بن عرار - بمهملات - قال : فقلتُ لابن عمر : أخبرني عن عليٍّ وعثمان - فذكر الحديث وفيه : «وأمّا عليٌّ فلا تسأل عنه أحداً ، وانظر إلى منزلته من رسول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم قد سدَّ أبوابنا في المسجد وأقرَّ بابه » ورجاله رجال الصحيح إلا العلاء ، وقد وثقه يحيى بن معين وغيره » .

ولمّا كان حديث ابن عمر مشكلاً ، فقد اشتغل العلماء بتوجيهه بما يصرفه عن ظاهره ، فانظر إذا شئت : كلمات الخطّابي في معالم السنن (٧/ ١٨)، والكرماني في شرح البخاري، وتقدّمت كلمات يحيى ابن معين، وابن عبد البر، والحافظ ابن حجر .

٦ - أنَّ ابن عُمَر نفسه كان يذهب إلى خلاف هذا الحديث ويصرّح بأفضلية عليٍّ على عُثْمَان ، فقد أخرج عبد الرزّاق في المصنف(١١/ ٢٣٢/ رقم ٢٠٤٠٨)، وأحمد في الفضائل (رقم ١٠١٢)، والنّسائي في خصائص عليٍّ (رقم ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦) بإسناد صحيح عن شُعْبَة أو مَعْمَر ، عن أبي إسْحَاق ، عن العلاء بن عرار قال : سأل رجلٌ ابن عمر ، عن عُثْمَان قال : « كان من الذين تولوا يوم التقى الجمعان فتاب الله عليه ، ثُمّ أصاب ذنباً فقتلوه ، وسأله عن عليٍّ فقال : لا تسأل عنه، ألا ترى قرب منزله من رسُول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم » .

قلتُ : فأين دعاوى الإجماع والاتهام بالرفض ، وإزراء الصحابة ، والإصرار على تأخير عليٍّ رضوان الله عليه وغير ذلك من عبارات الإرهاب الفكري لمن يقدم علياً على عثْمَان .

٧ - ومن أحسن ما وجدته في توجيه هذا الحديث هو ما جاء في بعض طرقه أنَّه خاص بالخلافة ، قال الحافظ في الفتح (٧/ ١٧) : « وقد جاء في بعض الطرق في حديث ابن عمر تقييد الخيرية المذكورة والأفضلية بما يتعلق بالخلافة ، وذلك فيما أخرجه ابن عساكر ، عن عبد الله بن يسار ، عن سالم ، عن ابن عمر ، قال : « إنَّكم لتعلمون أنَّا كنَّا نقولُ على عهد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم : أبو بكر ، وعمر ، وعُثْمان ، يعني في الخلافة» كذا في أصل الحديث ، ومن طريق عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر : « كنَّا نقول في عهد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، مَنْ يكون أولى بهذا الأمر ؟ فنقول : أبو بكر ، ثُمَّ عمر » .

وتابع عبد الله بن يسار عليه : عبد الله بن عمر العمري ، عن نافع ، كذا في فضائل الصَّحابة لأحمد (رقم ٦٣) .

وبهذا المسلك الأخير قد ينحل الإشكال في الحديث الذي يفيد التقديم في الخلافة ، وقد تقدَّم أنَّ التقديم في الخلافة لا يلزم منه التفضيل .

ولكن يُجاب عن هذا المسلك بأنَّ الصحابة رضي الله عنهم لم يستعملوا الحديث ، ولم يذكروه ، ولم يحتج به أحد منهم عند اختيار أحد من الخلفاء ، مع شدة الحاجة له ، بل قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لو استخلفتُ أبا عبيدة بن الجراح فسألني ربِّي : ما حَمَلَكَ على

ذلك، قلتُ: ربِّ سمعتُ نبيَّك يقول: إنَّه أمين هذه الأمَّة، ولو استخلفتُ سالماً مولى حُذَيْفَة فسألني عنه ربِّي: ما حَمَلَكَ على ذلك؟ قلتُ: ربِّ سمعتُ نبيك يقول: إنَّه يحبُّ الله حقاً من قلبه، ولو استخلفتُ معاذ بن جبل فسألني عنه ربِّي: ما حَمَلَكَ على ذلك؟ لقلتُ: ربي سمعتُ نبيك وهو يقول: إنَّ العلماء إذا حضروا ربهم كان بين أيديهم رَتْوة بحجر»[1].

وفي رواية: «إنَّ العلماء إذا اجتمعوا يوم القيامة، كان معاذ بن جبل بين أيديهم قذفة حجر».

أخرجه أحمد في المسند (١/ ١٨)، وفي الفضائل (رقم ١٢٨٥، ١٢٨٧)، وابن شَبَّه في تاريخ المدينة (٣/ ٨٨٦)، وابن سعد في الطبقات (٣/ ٤١٣)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ٤١٨) بإسناد جيد.

ثانياً: الكلام على أثر عليٍّ عليه السَّلام في التفضيل:

أخرج أحمد في المسند (١/ ١٠٦) قال: حَدَّثنا إسماعيل بن إبراهيم، أخْبَرنا منصور بن عبد الرحمن، عن الشَّعبي، حَدَّثني أبو جُحَيْفَة الذي كان عليٌّ يسميه وهب الخير، قال: «قال لي عليٌّ: يا أبا جُحَيْفَة! ألا أخبرك بأفضل هذه الأمَّة بعد نبيها؟ قال: قلتُ: بلى، قال: ولم أكن أرى أنَّ أحداً أفضل منه، قال: أفضل هذه الأمَّة بعد نبيها أبو بكر، وبعد أبي بكر عمر، وبعدهما ثالث ولم يسمِّه».

هذا إسناد صحيح، وله طرق كثيرة عن أبي جُحَيْفَة، وهو صحابي اسمه وهب بن عبد الله السوائي.

---

(١) الرَّتْوَة: «رمية سهم، وقيل: ميل، وقيل: مدى البصر».

وفي رواية لأحمد في المسند (١/ ١٠٦)، عن وهب السوائي قال: «خطبنا عليٌّ، فقال: مَنْ خير هذه الأمّة بعد نبيها؟ فقلتُ: أنت يا أمير المؤمنين. قال: لا، خير هذه الأمّة بعد نبيها أبو بكر، ثُمّ عمر، وما نبعد أن السكينة تنطق على لسان عمر».

وأخرج أبو إسحاق الفزاري في سيرته (ص ٣٢٧) بإسناد ثابت، ومن طريقه الخطيب في الكفاية، قال الفزاري: ثنا شعبة، عن سلَمة بن كُهَيْل، عن أبي الزعراء، أو عن زيد بن وهب، أنّ سويد بن غفلة الجُعْفي دخل على عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه في إمارته، فقال: «يا أمير المؤمنين! إنّي مررت بنفر يذكرون أبا بكر وعمر بغير الذي هما له أهلٌ من الإسلام، لأنك[1] يرون أنك ضمر لهما على مثل ذلك، وإنهم لم يجترئوا على ذلك إلا وهم يرون أن ذلك موافق لك - وذكر حديث خطبة علي، وكلامه في أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، وقوله في آخره: ألا ولن يبلغني عن أحدٍ يفضلني عليهما إلا جلدتُه حَدَّ المفتري».

وهذا الأثر له طريق آخر لسويد بن غفلة أخرجه بَحْشَل في تاريخ واسط (١٦٦)، والآجري في الشريعة (١٨٢٩، ١٨٣٠، ١١٩٦)، وخيثمة في فضائل الصِّدِّيق (١٢٢)، واللالكائي (٧/ ١٢٩٥)، وفي إسناده الحسن بن عمارة.

وأخرجه أبو نُعَيْم في فضائل الخلفاء الأربعة (١٨٤-١٨٧) من طريق آخر عن سويد.

ولهذا اللفظ طريقان آخران ضعيفان أخرجهما أحمد من وجهين آخرين في الفضائل (٤٩، ٤٨٤)، والكلام على هذا الأثر له مقامان:

---

(١) كذا في الأصل، ولعلّ الصواب هو: لأنهم.

المقام الأول :

سبب الأثر : أنَّ جماعة تجاوزوا المحذور بكلامهم السيء في الشيخين رضي الله عنهما ، ثُمَّ في عزو هذا المعنى لعليٍّ عليه السَّلام افتراءً عليه ، وهذا جُرمٌ قبيحٌ ، ينبغي أن يقضى عليه في مهده ، ولَمَّا كان القوم من المحبين لعليٍّ المفضلين له كان حسم مادة الافتراء على أبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم بموقف جليل للإمام عليٍّ آثر فيه الشيخين على نفسه فقدمهما عليه ، وتهدَّد المتعدِّين على الشيخين المفترين عليه بإقامة حد المفتري عليهم إن فضلوه على الشيخين ، وهذا من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى ، والتهديد والتوعد سداً للذريعة ، ومن باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، ومحافظة على مقام الصحابة ، لأنَّهم إنْ فضلوه على الشيخين وأشاعوا ذلك فإنَّ هذا سيكون سبيلاً لهم على تناول الشيخين في مباحث المفاضلة والمقابلة بما لا يليق بهما رضي الله عنهما ، فمنع هذه المباحث من التداول بين المتعدين على الشيخين واجب ، وإنَّ هذا الواجب لا يتم إلا بمنع الجائز ، وهو ذكر أفضلية علي ، ولعلَّ هذا ملمح عليٍّ أقضى الصحابة عليه السَّلام ، فتدبر .

المقام الثاني :

هذا الأثر فيه فوائد ، منها :

١ - أنَّ القطع بالأفضلية ، وشهرة هذا القطع ، لم يكن مقرراً ومعلوماً عند الصحابة وكبار أصحاب الإمام عليٍّ من التَّابعين رضي الله عنهم ، فإنَّ الذين سألوا علياً رضوان الله عليه جماعة ، منهم : ابنه محمد ابن الحنفية رضي الله عنه .

وفي روايات أنَّ علياً عليه السَّلام هو الذي خَطَبَ النَّاس وبدأهم بقوله : « ألا أخبركم بأفضل هذه الأمَّة بعد نبيها ؟ » ، فلو كان الأمر جلياً، ومقطوعاً به ، وواضحاً ومجمعاً عليه عندهم ، وفيهم العلماء والفقهاء ، ويخاصم من أجله كما عند المتأخرين ، لما احتاجوا للسؤال ، ولما احتاج عليٌّ عليه السَّلام للبيان في خطبته .

٢ - أنَّه صريح في أنَّ بعض الصحابة من شيعة عليٍّ كانوا يفضلونه على سائر الصحابة رضي الله عنهم ، وبه وبأمثاله تُخْدَشُ دعاوى الإجماع .

٣ - أنَّ الصحابة رضي الله عنهم لا سيما كبارهم كانوا أهل خوف ووَجَل وورع ورهبة ، ومن كان هذا شأنه فإنَّه لا يذكر فضله - إلا عند الضرورة - أو أفضليته ، وهذا منهم تأسياً بالنَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، فقد جاءت الأحاديث الصحيحة بنهيه صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم عن تفضيله على غيره من الأنبياء مع أنَّه سيدهم جميعاً عليهم السَّلام ، فصَحَّ عنه صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم أنَّه قال : « لا تخيروني على موسى » أخرجه البخاري (رقم ٢٤١١) ، ومسلم (رقم ٢٣٧٣) .

وقال : « ما ينبغي لعبدٍ أن يقول : أنا خير من يونس بن متَّى » . أخرجه البخاري (رقم ٣٤١٣) ، ومسلم (رقم ٢٣٧٦) .

وقال : « لا تفضلوا بين الأنبياء » . أخرجه البخاري (رقم ٣٤١٤) ، ومسلم (رقم ٢٣٧٣) .

وجاءه رجل فقال : يا خير البرية ، فقال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم : « ذاك إبراهيم » . أخرجه مسلم (رقم ٢٣٦٩) .

٤ - أنّ عليّاً عليه السّلام لم ينفرد بنفي الأفضلية عن نفسه ، فهو مسبوق من غيره ، فإنّ أبا بكر الصّدّيق رضي الله عنه قد نفى الخيرية عن نفسه بحضور جمعٍ كبيرٍ من أكابر الصحابة رضي الله عنهم ، فقال : « إنّي وليتكم ولست بخيركم » ، وقد وافقوه بسكوتهم ، مع أنّهم جميعاً يعلمون فضله ، وتقواه ، وعلمه ، وبذله ، وجهاده ، وصدق صحبته ، وتقدمه ، ومناقبه رضي الله عنه .

وقال ابن حزم في الفصل (٤/ ٢٠٩) : « قد صَحّ أنّ أبا بكر الصّدّيق رضي الله عنه خطب النّاس حين ولي بعد موت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فقال : « أيُّها النّاس ! إنّي وليتكم ولست بخيركم » ، فقد صَحّ عنه رضي الله عنه أنّه أعلن بحضرة جميع الصحابة رضي الله عنهم أنّه ليس بخيرهم ، ولم ينكر هذا القول منهم أحد ، فدلّ على متابعتهم له » .

قال أبو نُعَيْم الأصبهاني في الإمامة (ص ٢٦٨) : « فإن عارض بقول أبي بكر رضي الله عنه أنّه قال : « وليتكم ولست بخيركم » قيل له : إنّما حمله على هذا الكلام التواضع والإزراء على نفسه وإزالة العجب عنها ، وليس منهم أحد إلا وقد قال مثله وأعظم منه في حال الإزراء على النفس والخوف عليها ، وذلك سجية أهل الخوف والتُّقى لا يركنون إلى شيء من أعمالهم وأحوالهم ، بل يلزمون أنفسهم الذلة والتواضع . ومثل ذلك قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : « لا تخيروني على الأنبياء ، ولا يقولن أحدكم : أنا خير من يونس بن متى » .

وكقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : « رحم الله أخي يوسف لو لبثت ما لبث في السجن ثم جاءني الداعي لأسرعت » .

وكقوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : « نحن أحق بالشك من إبراهيم » .

كلُّ ذلك إنَّما قاله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ليقتدي به المؤمنون ولا يرفعون من أنفسهم بل يلزمون التواضع والإزراء » .

٦ – وعليه فإنَّ القائلين بأفضلية الصِّدِّيق رضي الله عنه معارضون بقول الصِّدِّيق وموافقة الصحابة له ، وليس لهم جواب إلا أنَّ الصِّدِّيق قصد هضم نفسه ، ووافقه الصحابة على هذا المعنى .

فالقائلون بأفضلية عليٍّ يقولون هذه بتلك ولا بد .

وإنَّ مِمَّا يزيد الأمر وضوحاً وبياناً في أنَّ مراد عليٍّ عليه السَّلام هو هضم نفسه ، قوله كرم الله وجهه في رواية ابن الحنفية : « أبوك رجل من المسلمين » فلم يثبت لنفسه أية مزية ، مع أنَّ لعليٍّ من الخصائص والفضائل التي تطلَّع إليها كبار الصحابة من السَّابقين كعمر ، وابنه ، وسعد ، وسعيد ، وابن عبَّاس ، وجابر ، وعبادة بن الصَّامت ، وغيرهم ، كما هو ثابت في الصِّحَاح والسُّنَن والمسانيد .

وهكذا كان شأن الصحابة التواضع وهضم النفس رضي الله عنهم .

قال الحافظ في الفتح (٧/ ٣٣) : « هذا قاله عليٌّ تواضعاً مع معرفته حين المسئلة المذكورة أنَّه خير النَّاس يومئذ لأنَّ ذلك كان بعد قتل عثمان » .

قلتُ : ولماذا الهضم والتواضع يكونان وفق القواعد المذهبية ؟ ، ولماذا لا نقول إنَّ الأثر خرج مخرج الهضم والتواضع كأثر الصِّدِّيق تماماً فهو ليس نصاً في التفضيل .

٧ - ومما يؤيد ما سبق من أنَّ مراد عليٍّ الهضم والتواضع ما ذكره البلاذري في «أنساب الأشراف» (١٤٠٦/٣) أنَّ محمد بن الحنفية لما خرج إلى الشام كان كُثَيِّر عَزَّة يقول أمامه :

هديت يا مهدينا ابن المهتدي

أنتَ الذي نرضى به ونهتدي

أنتَ ابن خير النَّاس من بعد النَّبيّ

أنت إمام الحقِّ لسنا نمتري

يا ابن عليٍّ سِرْ ومَنْ مثلُ عليّ

وقد أقرَّ محمد بن الحنفية رضوان الله عليه كُثَيِّر عَزَّة على قوله ، ولو كان يرى أنَّ أثر التفضيل عن أبيه على ظاهره لما أقرَّ كُثَيِّر عَزَّة على قوله ، فتدبر .

٨ - أهل الإحسان لهم مقامان : مقام تواضع يهضم فيه حقَّ نفسه كما تقدم عن عليٍّ ، وقوله لابن الحنفية : « ما أبوك إلا رجلٌ من المسلمين » ، ومقام آخر يذكر فيه نِعَم الله عليه كما صَحَّ عن عليٍّ عليه السَّلام في أماكن أخرى .

وهو في ذلك متبع للنَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم القائل : « لا تخيروني على موسى » ونحو ذلك ، والقائل أيضاً : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » ، فتدبر .

تقرير الإمام عليّ بن الحسين
حول أثر عليٍّ عليهم السَّلام

ولنختم بمعنى أثر عليٍّ عليه السَّلام عن سيِّد التَّابعين وإمام آل البيت الكرام علي زين العابدين ليكون ختامه مسك، فبعد أن كتبت التقرير المتقدّم ذكره عن أثر عليٍّ عليه السَّلام، وقفتُ على كلام للإمام علي بن الحسين وابنه الإمام الباقر عليهما السَّلام، وهو حجة ناصعة عند أهل الإنصاف، وهو يؤيد التقرير المتقدّم، فقد أخرج ابن الأعرابي في معجمه (رقم ٤٨٧) : نا محمد بن عثمان بن أبي شيبة[1]، نا علي بن حكيم، نا عبد الله بن بكير، عن حُكيم بن جُبير، عن الشعبي، عن أبي جُحَيْفَة قال : كُنَّا عند عليٍّ رضي الله عنه فذكروا أصحاب النَّبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم فقلنا : أيُّهم أفضل ؟ قال : إنَّ أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، وآخر لو شئت لسميته، قال : فرأينا أنه يعني نفسه، قال حكيم : فحَدَّثتُ عليَّ بن الحسين فضرب بيده على فخذي، وقال : هذا سعيد بن المسيب يروي عن سعد بن مالك، أنَّه سمع رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يقول لعليٍّ: «أنت منِّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنَّه لا نبي بعدي» فأيُّ رجل كان بمنزلة هارون من موسى من رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم . قال حكيم : فأخصمني فما دريتُ ما أقول، ثُمَّ دخلتُ على أبي

---

(١) محمد بن عثمان بن أبي شيبة فيه مقال، لكن تابعه - بدون ذكر أبي جعفر الباقر - طريف بن عبيدالله الموصلي في تاريخ بغداد (٩/ ٣٦٤)، وطريف فيه مقال، وكذا عبد الله بن بكير الغنوي، لكن أخرجه ابن عساكر في التاريخ في ترجمتي الصديق، وعلي من طرق ثابتة عن إسرائيل بن يونس، وهو ثقة حافظ، عن حكيم ابن جبير، وراجع المعجم الأوسط للطبراني (رقم ٢٧٢٨).

جعفر[1] فحدثته . فقال أبو جعفر : صَدَقْتَ قد كان هذا الحديث ، ولكن الرجل يفضل الرجل على نفسه ، وهو أفضل منه حقاً وتكرماً».

قلتُ : حكيم بن جبير شيعي ، وفيه مقال ، لكن العلماء اتفقوا على الأخذ بالضعيف في التفسير ، فكيف في شرح الآثار ، بل هم يتجاوزون أيضاً في رواية الآثار ، وهذا مبسوط في مقدمة «التعريف» ، وممّا يدلُّ على صحة الأثر أنّه موافق لمعنى الحديث المرفوع ، فإنَّ هارون كان أفضل النّاس بعد موسى عليهما السّلام، فوجب أن يكون عليٌّ كذلك بعد النّبيِّ صَلّى الله عليه وآله وسَلّم بدلالة المطابقة ، وأثر عليٍّ خرج مخرج الهضم للنفس كما تقدّم ، والله أعلم بالصّواب .

❊❊❊

---

(١) هو الإمام محمد الباقر بن علي بن الحسين رضوان الله عليهم .

الفصل الحادي عشر

الخلفاء الثلاثة وآل البيت رضوان الله عليهم



الفصل العاشر

الخلفاء الثلاثة وآل البيت رضوان الله عليهم

فعودٌ على بدء أقول : إنَّ السابقين من المهاجرين ثُمَّ الأنصار الذين آووا ونصروا رضوان الله عليهم قد حازوا القدح المعلى في السَّبق إلى الإسلام والبذل والجهاد والنصرة والنصيحة والعلم، ومجاهدة النفس ، والهجرة ، واستهداف الحق ، والرحمة ، واللِّين ، والحياء ، والزهد ، وأخصُّ بالذكر منهم الخلفاء الرَّاشدين الخمسة وهم بحسب زمن خلافتهم : أبو بكر ، فعمر ، فعثمان ، فعليٌّ ، فالحسن ، فقد كانوا رضي الله عنهم يداً واحدةً وصفاً واحداً في الحق ونصرته ، وقد جاءت فيهم الأحاديث الشريفة الثابتة التي تتحدث عن مناقبهم وفضائلهم وخصائصهم .

وثبتت آثار موقوفة عنهم في الثناء على بعضهم البعض ، فلا يعني تفضيل أحد على أحد هو انتقاص للمفضول ، فقد يكون الفاضل مفضولاً ، والعلم عند الله تعالى .

***

أبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه

١ - فالصدِّيق رضي الله تعالى عنه صاحب الآيات الباهرات المصَدِّق بخبر خير الكائنات عليه وعلى آله أفضل الصلوات والتسليمات ، لم يفارقه سفراً ولا حضراً .

وهو رضي الله تعالى عنه سابق في إظهار الإسلام، ونصرة الدِّين، وأسلم بدعائه: عثمان بن عفان، والزُّبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وطلحة بن عبيد الله رضي الله عنهم، وأعتق سبعةً من العبيد منهم: بلال بن أبي رباح، وعامر بن فهيرة رضي الله عنهما، فأنزل الله تعالى في فضله ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى﴾.

٢ - وهو المعني بقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا﴾.

والمراد بالصاحب هنا أبو بكر رضي الله عنه، ومن ثَمَّ قالوا: من أنكر صحبته كفر إجماعاً.

وهو المعني بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾.

٣ - وأخرج أحمد في المسند (٣/١٨)، والبخاري (٣٦٥٤)، ومسلم (٧/١٠٨) وغيرهم، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خطب رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم النَّاس فقال: «إنَّ الله تبارك وتعالى خيَّر عبداً بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ذلك العبد ما عند الله» فبكى أبو بكر، وقال: «بل نفديك بآبائنا وأمهاتنا».

فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم عن عبد خيره الله، فكان رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم هو المخيَّر، وكان أبو بكر أعلمنا.

فقال رسول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم : « إنَّ من أمنّ النّاس عليّ في صحبته وماله أبا بكر ، ولو كنتُ متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذتُ أبا بكر خليلاً ، ولكن أخوة الإسلام ومودته ، لا يَبقينّ باب سُدّ إلا باب أبي بكر » .

وقال صَلّى الله عليه وآله وسَلّم : « إنّ الله بعثني إليكم فقلتم : كذبت ، وقال أبو بكر : صدقت ، وواساني بنفسه وماله ، فهل أنتم تاركين لي صاحبي ؟ » .

وكان رضي الله تعالى عنه رقيق القلب كثير البكاء ، وفي الحديث الشريف : « أرحم أمتي بأمتي أبو بكر » .

أخرجه أحمد (٣/ ١٨٤ ، ٢٨١)، والترمذي (رقم ٣٧٩١) وقال : حسن صحيح ، وابن حبّان (رقم ٧١٣١ ، ٧١٣٧ ، ٧٢٥٢)، وغيرهم .

٤ - وكان محباً لآل البيت عليهم السلام مقدماً لهم .

ففي صحيح البخاري (رقم ٣٧١٢) تشهد عليٌّ ، ثم قال : إنّا قد عرفنا يا أبا بكر فضيلتك - وذكر قرابتهم من رسول الله وحقهم - فتكلم أبو بكر فقال : « والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم أحبُّ إليّ أن أصلَ من قرابتي » .

وفي صحيح البخاري أيضاً (رقم ٣٧١٣): عن ابن عمر ، عن أبي بكر رضي الله عنهم قال : « ارقُبوا محمداً صَلّى الله عليه وآله وسَلّم في أهل بيته » .

وفي الباب أحاديث وآثار ومصنفات .

* * *

عمر بن الخطاب رضي الله عنه

١ - وأما الفاروق أمير المؤمنين رضي الله تعالى عنه فهو الصادق الملهم، ناصر الدين ، الموافق للقرآن الذي تخشاه الشياطين .

فقد أخرج أحمد في المسند (٤/ ١٥٤)، والترمذي (رقم ٣٦٨٦) وحَسَّنه، عن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم يقول: «لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب». أخرجه أحمد (٢/ ٥٣ ، ٩٥)، والترمذي (رقم ٣٦٨٢) وصححه ، وغيرهما .

٢ - وصَحَّ من وجوه أنَّ النَّبيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم قال : « إنَّ الله جعل الحقَّ على لسان عمر وقلبه » .

وأخرج أحمد (١/ ٢٣)، والبخاري (رقم ٤٠٢ ، ٤٩١٦)، والترمذي (رقم ٢٩٦٠)، وغيرهم عن عمر رضي الله عنه قال: «وافقتُ ربي في ثلاث ».

قلتُ : يا رسول الله ! لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلّى ، فنزلت : ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ فنزلت كذلك .

وقلتُ : يا رسول الله ! يدخل على نسائك البر والفاجر ، فلو أمرتهن يتحجبن ، فنزلت آية الحجاب .

واجتمع نساء النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم في الغيرة ، فقلتُ : ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ فنزلت كذلك .

وقد ثبتت موافقته لآيات كثيرة غير هذه الثلاثة ، منها قصة أساري بدر ، ومنها قوله تعالى : ﴿فتبارك الله رب العالمين﴾ ، وصنّف بعضهم في موافقات عمر رضي الله عنه .

وأخرج أحمد (١/ ١٧١ ، ١٨٢ ، ١٨٤)، والبخاري (رقم ٣٢٩٤)، ومسلم (رقم ٢٣٩٦) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : قال رسول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم : « يا ابن الخطاب ، والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكاً فجاً قط إلا سلك فجاً غير فجك » .

٣ - وفي الصحيحين ، عن أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه قال : سمعتُ رسول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم يقول : « بينما أنا نائم رأيت النّاس عرضوا عليّ وعليهم قُمُص ، فمنها ما يبلغ الثدي ، ومنها ما يبلغ دون ذلك ، وعرض عليّ قميص عمر وعليه قميص يجره » .

قالوا : فما أولته يا رسول الله ، قال : « الدِّين » .

وروى أحمد في المسند (١/ ١٠٦)، وفي الفضائل (رقم ٣١٠)، عن عليّ عليه السّلام قال على المنبر : « ما كنّا نبعد أن السكينة تنزل على لسان عمر » .

٤ - وكان بين عليّ وعمر رضي الله عنهما محبة أكيدة ، فكان عمر يرجع لعليّ في القضاء ، وهو القائل : « لولا عليّ لهلك عمر » .

وأخرج البخاري في كتاب الفضائل من صحيحه (رقم ٣٦٧٧، ٣٦٨٥) عن ابن أبي مليكة ، أنّه سمع ابن عبّاس يقول : « وُضع عُمر على

سريره ، فتكنفه النَّاس يَدْعون ويصلون قبل أن يُرفع - وأنا فيهم - فلم يَرُعْني إلا رجلٌ آخذٌ منكبي فإذا عليٌّ بن أبي طالب ، فترحَّم على عمر ، وقال : ما خلَّفت أحداً أحبَّ إليَّ أن ألقى الله بمثل عمله منك ، وأيم الله إن كنت لأظنُّ أن يجعلك الله مع صاحبيك ، وحسبتُ أنّي كثيراً أسمع النَّبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يقول : ذهبتُ أنا وأبو بكر وعمر ، ودخلتُ أنا وأبو بكر وعمر ، وخرجتُ أنا وأبو بكر وعمر » .

٥ - وتزوج عمر بن الخطاب السيدة أم كلثوم بنت عليٍّ بن أبي طالب عليهم رضوان الله ، فأخرج أحمد في المسند (٤/ ٣٢٣)، والحاكم(٣/ ١٥٨) وصححه ، ووافقه الذَّهبي ، عن جابر بن عبد الله ، أنَّه سمع عمر ابن الخطاب يقول للنَّاس حين تزوج بنت عليٍّ رضي الله عنهما : ألا تهنئوني ؟ سمعتُ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يقول : « ينقطع يوم القيامة كلُّ سببٍ ونسبٍ إلا سببي ونسبي » .

***

عثمان بن عفان رضي الله عنه

١ - وذو النورين - رضي الله تعالى عنه - زوجه النَّبيُّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم كريمتيه عليهما السَّلام واحدة بعد أخرى ، فرضي به صهراً ورضي عنه ، وشهد له النَّبيُّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم بالجنَّة .

وفي المسند (٥/ ٦٣)، وفضائل الصحابة (رقم ٧٣٨)، والمستدرك (٣/ ١٠٢) عن عبد الرحمن بن سمرة قال : جاء عثمان بن عفان إلى النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم بألف دينار في ثوبه ، حين جهز النَّبيُّ جيش العُسْرة ، قال : فصبها في حجْر النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، فجعل النَّبيُّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم يقلبها بيده ويقول : « ما ضَرَّ ابن عفَّان ما عَمِل بعد اليوم » .

٢ - وفي صحيح مسلم (رقم ٢٤٠٢)، والمسند (١/ ٧١) قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم : « ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة » .

وأخرج أحمد في المسند (٢/ ٣٤٥)، وفي الفضائل (رقم ٧٢٣) بإسناد حسنٍ أو صحيحٍ من حديث موسى بن عقبة قال : حَدَّثني أبو أمي حبيبةُ أنَّه دخل الدار وعثمان محصور فيها ، وأنَّه سمع أبا هريرة يستأذن عثمان في الكلام فأذن له ، فقام فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : إنِّي سمعتُ رسُول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم يقول : « إنَّكم تلقون بعدي فتنة واختلافاً أو قال : اختلافاً وفتنة ، فقال له قائل من النَّاس : فمن لنا يا رسول الله ؟ فقال : عليكم بالأمين وأصحابه ، وهو يشير إلى عثمان بذلك» .

وقد جمع المسلمين على مصحف واحد ، واستشهد رضي الله تعالى عنه ، وهو يقرأ القرآن الكريم .

٣ - وصَحَّ عن عليٍّ أنّه قال عن عثمان : هو من الذين آمنوا ثم اتقوا ، ثم آمنوا ثم اتقوا ، وعنه أيضاً أنّه قال : ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُوْلَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ منهم عثمان ، أخرجهما أحمد في الفضائل (رقم ٧٧٠، ٧٧١) .

علي بن أبي طالب عليه السّلام

وأمّا أبو تراب أقضى الصحابة ، وأقربهم منزلة ، وأكثرهم صحبة[١] ، وأعلمهم عليٌّ المرتضى عليه السّلام باب مدينة العلم ، السّابق بالخيرات ، فقد ورد في فضله ما لم يرد في غيره ، بشهادة كبار حفاظ الإسلام ، وهو الأسد الغالب ، مفرق الكتائب ففي الاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ٢١٣) : «وقال أحمد بن حنبل ، وإسماعيل بن إسحاق القاضي : لم يرو في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحِسَان ما روي في فضائل عليٍّ بن أبي طالب » ، وكذا قال الإمام الحافظ أحمد بن شعيب النسائي ، وزاد الحافظ في الفتح رابعاً هو : الحافظ الكبير أبو علي النيسابوري .

وأفرد بعض الحفاظ مصنفات في أحاديث وردت في خصائصه ، كحديث « الموالاة » ، وحديث « الطير » ، وحديث « رَدّ الشمس » ، وحديث « المنزلة » ، وحديث « العلم » ، وغيرها .

وتصدّى الإمام الحافظ الفقيه الشهيد أبو عبد الرحمن النسائي لجمع خصائص عليٍّ عليه السلام في جزء مطبوع ومشهور ، ولم يستوعب .

---

(١) تقدم هذا المعنى في الفصل السادس .

وورد في حقِّ عليٍّ عليه السَّلام من الآيات القرآنية ما لم يرد في غيره، وقد جمع الحافظ الحسكاني مجلداً حافلاً مطبوعاً اسمه « شواهد التنزيل لقواعد التفضيل » في الآيات التي نزلت في عليٍّ عليه السَّلام .

٢ - وهو أول النَّاس إيماناً بعد أمِّ المؤمنين خديجة رضوان الله عليها ، قال الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٢) : « ولا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ على أنَّ عليَّ بن أبي طالب أولهم إسلاماً » .

وقال العلامة المؤرخ القاضي تقي الدين المقريزي في إمتاع الأسماع (١٦/١ ، ١٧) : « أمَّا عليُّ بن أبي طالب فلم يشرك بالله قط ، وذلك أنَّ الله تعالى أراد به الخير فجعله في كفالة ابن عمه سيد المرسلين صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم ، ثُمَّ قال : « فلم يحتج عليٌّ رضي الله عنه أن يُدْعى ، ولا كان مشركاً حتَّى يوحِّد فيقال أسلم ، بل كان - عندما أوحى الله إلى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم - عمره ثماني سنين ، وقيل : سبع سنين ، وقيل : إحدى عشر سنة ، وكان مع رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم في منزله بين أهله كأحد أولاده يتبعه في جميع أحواله ، وكان أبو بكر رضي الله عنه أول من أسلم ممن له أهلية الذب عن رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم والحماية والمناصرة ، هذا هو التحقيق في المسألة لمن أنصف وترك الهوى من الفريقين » .

وفي الباب عن طائفة من الصحابة والتابعين .

٣ - وهو صاحب المنزلة التي لم تكن لأحد بعد النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم، فروى جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أنَّ النَّبيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم قال لعليٍّ : « أنت منِّي بمنزلة هارون من موسى غير أنَّه لا

نبي بعدي »، فكلُّ منازل هارون هي منازل لعليٍّ ما خلا النُّبوة، وهارون كان أفضل النَّاس وأعلمهم وأتقاهم بعد موسى، عليهما السلام.

٤ - وهو الذي أوجب الله على المؤمنين نصرته وموالاته ودعا لأوليائه ودعا على أعدائه، وذكر أنَّه أحد الثقلين ولا يفارق الكتاب، ففي خصائص عليٍّ (رقم ٧٩) عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم قال: لمَّا رجع رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم عن حجة الوداع، ونزل غدير خم أمر بدوحات فقممن، ثم قال: « كأنِّي قد دعيت فأجبت، وإنِّي قد تركت فيكم الثقلين: أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنَّهما لن يتفرقا حتَّى يردا عليَّ الحوض ».

ثُمَّ قال: « إنَّ الله مولاي، وأنا ولي كل مؤمن »، ثم أخذ بيد عليٍّ فقال: « من كنت وليه فهذا وليه، اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه »، فقلتُ لزيد: سمعتَه من رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم؟ فقال: ما كان في الدوحات أحد إلا رآه بعينه، وسمعه بأذنيه ».

٥ - وصَحَّ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم قال: « عليٌّ منِّي وأنا من عليٍّ »، وقال: « من سَبَّ علياً فقد سبني »، وقال: « لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق »، وقال: «من آذى علياً فقد آذاني»، وقال: «إن الله سيهدي قلبك، ويثبت لسانك»، وقال: « أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم فليأتِ البابَ».

وثبت في المسند (٣/ ٣١)، والفضائل (رقم ١٠٧١)، والخصائص (رقم ١٥٦) أنَّ رسُول الله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم قال: « إن منكم مَنْ

يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلتُ على تنزيله»، فقال أبو بكر: أنا؟ قال: «لا»، قال عمر: أنا؟ قال: «لا، ولكن صاحب النَّعل».

وفي الخصائص (رقم ٧٢)، والمستدرك (٢/ ١١٠) بإسناد جيد عن أبي ذر رضي الله عنه، قال رسول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلَّم: «لينتهُنَّ بنو وليعة أو لأبعثن إليهم رجلاً كنفسي ...».

وفيه تطلع عمر لهذه المنقبة، وتطلبها لأبي بكر، ولكنها خاصة بعليٍّ رضوان الله عليهم.

وكان كبار السَّابقين من الصَّحابة كأبي بكرٍ، وعُمَرَ، وسعدٍ، وسعيدٍ رضي الله عنهم يتشوفون إلى منازله.

***

الخليفة الراشد الخامس

الحسن بن عليٍّ عليهما السلام

الخليفة الراشد الخامس[1] قال ابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ١٦) تعقيباً على حديث «الخلافة في أمتي ثلاثون عاماً، ثم ملك بعد ذلك» قال: «وإنما كملت الثلاثون بخلافة الحسن بن علي، فإنه نزل عن الخلافة لمعاوية في ربيع الأول من سنة إحدى وأربعين، وذلك كمال ثلاثين سنة من موت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه توفي في ربيع الأول سنة إحدى

---

(١) ومع أن الإمام الحسن بن علي عليهما السلام الخليفة الراشد الخامس، فقد أهمله كثيرون من المتقدمين والمعاصرين، ومع ذلك يدعون محبة آل البيت، والله المستعان.

عشرة من الهجرة، وهذا من دلائل النبوة». راجع مآثر الإنافة للقلقشندي (١٠٥/١)، وتاريخ الخلفاء للسيوطي (ص١٧٩).

ابنُ النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم الذي تفل في فيه وسماه حسناً، ووضعه في حجره وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «إني أحبُّه، فأحبَّه، وأحبَّ من يحبُّه». أخرجه أحمد (٢٤٩/٢)، والبخاري (رقم ٢١٢٢)، ومسلم (رقم ٢٤٢١).

وهو أحد أهل الكساء الذين أذهب الله تعالى عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً، وأحد ريحانتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأحد سيدي شباب أهل الجنة.

وأخرج الترمذي (رقم ٣٨٧٠)، وابن حبَّان في صحيحه (رقم ٦٩٧٧)، والحاكم (١٤٩/٣)، وغيرهم عن زيد بن أرقم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لفاطمة والحسن والحسين: «أنا حرب لمن حاربكم، وسِلْمٌ لمن سالمكم»، وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

* * *

وغير الخلفاء الراشدين الخمسة رضي الله تعالى عنهم، قد ورد في عدد من السابقين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان من الفضائل والمناقب ما يؤهلهم لأعلى الدرجات ويزاحمون غيرهم في التفضيل، من هؤلاء:

سيد شباب أهل الجنة الإمام الحسين عليه السَّلام، وأمُّه بضعة النَّبيِّ وأحبُّ النَّاس إليهم سيدة نساء العالمين، ومقامهم لا يدانيه مقام لأنَّهم ملحقون بمقام النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم بنصِّ الوحي الشريف، وهم

الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، ولا يضلُّ من تمسَّك بهم، ويلحق بهم باقي بنات سيدنا رسول الله وأبناؤه ساداتنا: القاسم، والطيب، وإبراهيم عليهم السلام، وبحبهم ندخل دار السلام.

وأمهات المؤمنين رضي الله عنهنَّ أجمعين، أفضلهنَّ خديجة السابقة المبشرة، والتي صدقت بكلمات ربِّها، وواست الرسول صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بمالها ونفسها، ورزق منها الذرية الطاهرة.

ومن هذه الزُّمرة: البدر الساري أخو النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم وعمه سيد الشهداء حمزة الأبر، والعبَّاس صنو مولانا وسيدنا عبد الله بن عبدالمطلب، وابنه عبد الله العالم الحبر، وجعفر الطيار بن أبي طالب السَّابق بالخيرات، شبيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم خَلْقاً وخُلقاً، وبقية العشرة المبشرين، وآمنة بنت وهب أسعد الأمهات، وعَمَّات سيد المرسلين، ومعهم ساداتنا المرضي عنهم: عمَّار بن ياسر، وسلمان، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبو ذر الغفاري، وسعد بن معاذ، وسعد بن عبادة وابنه قيس، وأُسَيد بن حضير، والمقداد بن الأسود، وجابر بن عبدالله، وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن عمر، وزيد بن ثابت، وأسامة ابن زيد، ومصعب بن عمير، وأبي بن كعب، وعثمان بن مظعون، وعمرو بن الجموح، وعبد الله بن رواحة، وخزيمة بن ثابت، وعبادة بن الصامت، وبلال، وحذيفة، وأبو أيوب الأنصاري، وغيرهم، وغيرهم، وغيرهم من السَّابقين، ومقدمي المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم، ورضوا عنه وعنَّا بهم.

* * *

فصل

١ – فالواجب على كُلِّ مسلم حبهم وموالاتهم والتماس الأعذار لهم، فياخيبة من انتقصهم، ويأخزي من تعرَّض لأحدهم بالسَّبِّ والشتم.

هذا وقد تعرَّض جماعة من أهل العلم لمسألة سبِّ الصحابة – أعلى الله تعالى مقامهم –، من هؤلاء: القاضي عياض في الشِّفا، وكذا الشُّرَّاح. وجمهرة كتب العقائد.

وكذا ابن قدامة، والتقي السُّبكي في «غيرة الإيمان الجلي لأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ»، وهو في فتاويه، وفي كتابه «السَّيف المسلول»، وابن تيمية في كتابه «الصَّارم المسلول»، والسيوطي في «إلقام الحجر لمن زكَّى ساب أبي بكر وعمر»، وابن عابدين في رسالته «تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام عليه وعليهم الصَّلاة والسَّلام»، والألوسي الحفيد في «صَبِّ العذاب عى مَنْ سبَّ الأصحاب»، وكلها مطبوعة.

والمذكورون يتناولون من تعرَّض للشيخين، وعثمان، وعائشة، وطلحة، والزُّبير رضي الله عنهم، وهم لا يذكرون حكم سبِّ مولى المؤمنين عليٍّ عليه السَّلام، وإن ذُكر فإنَّما يُذْكَر تبعاً لا استقلالاً.

سبُّ عليٍّ أعظم جرماً من سبِّ الشيخين

٢ – وكان الصواب إفراد حكم مَنْ تناول علياً بالسبِّ والشتم؛ فإنَّه اختصَّ عن سائر الصحابة رضي الله عنهم بأنَّ مَن سبَّه فقد سبَّ رسُول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، ومَنْ آذاه فقد آذى رسُول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كما في الأحاديث الصحيحة، وكيف لا يكون عليٌّ كذلك وهو كنفس رسُول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كما في الحديث الثابت.

٣- وفي المسند (٦/ ٣٢٣) بإسناد ثابت عن أبي عبد الله الجدلي قال: دخلتُ على أمّ سلمة رضي الله عنها فقالت لي: «أيُسَبُّ رسُولُ الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم فيكم؟ قلتُ: معاذ الله أو سبحان الله أو كلمة نحوها. قالت: سمعتُ رسول الله صَلّى الله عليه وآله وسَلّم يقول: «مَنْ سَبَّ علياً فقد سبّني»، وأخرج مسلم في صحيحه (رقم ٢٤٠٩) عن سهل بن سعد «قال استُعملَ على المدينة رجل من آل مروان، قال فدعا سهل بن سعد فأمره أن يشتم علياً، قال فأبى سهل، فقال له: أما إذا أبيت فقلْ: لعن الله أبا التراب، فقال سهل: ما كان لعليٍّ اسم أحبَّ إليه من أبي تراب».

٤- وزيادة في الشناعة والبشاعة قَدَّم مروان بن الحكم الخطبة قبل صلاة العيد كما في صحيح البخاري (١/ ٣٢٦) وغيره، لأن الناس لم يكونوا يجلسون بعد الصلاة حتى لا يسمعون سبَّ ولعن أبي تراب، فحسبهم مَرْوان بتقديم الخطبة على الصلاة. راجع: الفتح، ومصنف عبدالرزاق (٣/ ٢٤٨)، والمحلى (٥/ ٨٦)، والإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٤/ ١٩٧).

وفي المسند (٤/ ٣٧١) عن قطبة بن مالك قال: سَبَّ أمير من الأمراء علياً رضي الله عنه فقام زيد بن الأرقم فقال: «أما أن قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن سبِّ الموتى فلم تسب علياً وقد مات».

قلت: الآثار في هذه الجريمة البشعة وأخبارها الشنيعة متواترة، وهذه عظيمة تصغر عندها العظائم، وجريمة تصغر عندها الجرائم، وشنيعة

تتلاشى أمام بشاعتها الشنائع، واعتراض سعيد بن زيد رضي الله عنه على من نال من عليٍّ عليه السَّلام ثابت في المسند (١/١٨٨)، وفي سنن أبي داود (٤/٢١١) وغيرهما.

٥- وانظر ما تقدَّم عن العلامة الفقيه الشيخ محمد أبي زهرة المصري رحمه الله تعالى.

وراجع: كلمات علامة مكة المكرمة الشيخ الشريف العربي التباني المكي المالكي رحمه الله تعالى في «النقد الموزون» (ص ٨٥)، وكلمات الفقيه محمد بن الحسن الحجوي المالكي رحمه الله تعالى في «الفكر السَّامي في تاريخ التشريع الإسلامي» (١/٢٧٦)، و«شرح الياقوت النفيس» للعلامة السيد محمد بن أحمد الشاطري باعلوي الشَّافعي (١/٢٩٥-٢٩٧).

٦- وفي «الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية» في ترجمة عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه (ص ١٢٩): «وهو الذي قطع السبَّ عن أمير المؤمنين، صلوات الله عليه وسلامه[1]، وكان بنو أميَّة يسبونه على المنابر».

ومدحه الشعراء على ذلك، فممَّن مدحه على ذلك كُثَيِّر عَزَّة بقوله:

وليت فلم تشتم علياً ولم تُخِفْ

بَرِيًّا ولم تَتْبَعْ مقالة مجرم

---

(١) كذا في الأصل.

ورثاه الشريف الرضي بقوله:

يا ابن عبد العزيز لو بكت العيـ

ـنُ فتىً من أُميّة لبكيتُكْ

أنت أنقذتنا من السّبِّ والشّتـ

ـم فلو أمكن الجزاء جزيتُكْ

قلتُ: أخبار التّعدي على مولى المؤمنين عليه السّلام وبغضه لم تنقطع بخلافة عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى، وليس هذا هو موضع البسط، واعتبارُ النّواصب من المجتهدين طامة كبيرة، ومفارقة للمعقول والمنقول، وجرح لا يندمل.

٧- والحاصل: أنّه كان ينبغي لمن كتب عن حكم سبِّ الصحابة رضوان الله عليهم أن يفصح عن حكم المتعدّي على مولى المؤمنين عليه السّلام بالسّبِّ وغيره، ولكن علياً لا بواكي له، نعم سكوتهم ليس عفوياً، وله أغراض، وشرحها يطول، والله المستعان.

وفي هذا يقول العلامة الشيخ أحمد الحفظي رحمه الله تعالى في أرجوزته:

وقد حكى الشيخ السيوطي: إنّه

قد كان فيما جعلوه سُنّه

سبعون ألف منبرٍ وعشرة

من فوقهنّ يلعنون حيدرة

وهذه في جنبِها العظائمُ

تصغر بل نوجّهُ اللوائمُ

فهلْ ترى من سنِّها بُعَادى؟

أو لا وهل يُسْتَرُ أو يُهَادى؟

أو عالم يقول: عنه نسكُتُ؟

أجب فإنّي للجواب منصتُ

وليت شعري هلْ يُقالُ: اجتهدا

كقولهم في بغيه أم الحدا

أليس ذا يؤذيه أم لا؟ فاسمعنْ

إنَّ الذي يؤذيه من ومن ومنْ

بل جاء في حديث أمِّ سلمَهْ[1]

هلْ فيكم النّبيُّ يُسَبُّ مه لِمْهْ

عاون أخا العرفان بالجوابِ

وعادِ مَنْ عادى أبا ترابِ

❊❊❊

---

(١) يشير إلى حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها المتقدم.

قصيدة «التحفة العلوية»

في خصائص عليٍّ عليه السلام

هذه قصيدة «التحفة العلوية» للعلامة السيد محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني رحمه الله تعالى يذكر فيها خصائص أمير المؤمنين الإمام عليٍّ عليه السَّلام، وقد أكملها له والده.

وهي قصيدة يائية يطرب لها المحبون، وينتشون، ويتواجدون، فلله در الناظم، وقد شرحها في مجلد مطبوع باسم «الروضة الندية شرح التحفة العلوية».

تحفة تهدى لمن يهوى عليا ... من رقى شأواً من المجد عليا

وتحيى كل حي صادق ... قلبه مُغرَى بمن حل الغَرِيَّا

وتنادي كلَّ ناد حافلٍ ... بلسان يَنشُرُ المِسْكَ ذكيا

لم يكن مِنْ مِسْكِ دارين وقد ... ملأ الدَّارين عَرْفاً معنويا

ضَمِّخُوا أسماعكم من نشره ... وارشُفوا كأساً من النَّظم رَوِيا

يا إماماً سبقَ الخلقَ إلى ... طاعة المختار مُذْ كان صبيا

باذلاً للنَّفسِ فيما يرتضي ... سيد الرسل صباحاً وعشيا

فَرَقَى في مكة أكتافه ... فغدَتْ أصنامُهم منه جثِيًا

كاد أن يَلْمَسَ أفلاكَ السَّما ... ويُلاقي كفُّه كفَّ الثُّرَيَّا

وفداه ليلةَ هَمَّتْ به ... فتيةٌ تابعت الشيخَ الغَوِيَّا

بات في مَضْجَعه حين سَرَى ... يا بروحي سارياً كان سَرِيًّا

خابَ ما راموا وهبَّ المرتضى ... ونجا المختارُ يَطوي البِيد طَيًّا

والأماناتُ إلى أربابها ... عنه أدَّاها ووافاه بَرِيًّا

كان سهما نافذاً حيثُ مَضَى وعلى الأعداء سيفاً مَشْرَفيّا
مَنْ ببدرٍ فَلَقَ الهامَ وقد هامَ في الشَّقْوةِ من كان شَقيّا
وبأُحُدٍ حين شَبَّتْ نارها فتيةٌ كانت بها أولى صليّا
وابنَ وُدٍّ من ترى قطّره وهو لَيْثٌ كان في الحرب جَرِيا
وانْشُرِ الأخبارَ عن خيبرَ يا حبذا فتحٌ بها كان بهيّا
وأبو السِّبطين يشكو جَفْنَه وبريقِ المصطفى عادَ بريّا
ثُمَّ أعطاه بها رايتَه بعد أن بشَّر بالفتح عَشيّا
ذاكراً أوصافَ من يحملُها فتمنَّى الكُلُّ لو كان عليّا
فدَحَى الباب وأردى مَرْحَباً بعد أن صارع منهُ قَسْوَرِيّا
ثم كان الفتح والفيءُ بها واصطفى المختارُ من تلك صَفيّا
وحُنَيْناً سَلْ بها أبطالها كم بها أردى من الكفر كَمِيّا
وسلِ الناكثَ والقاسطَ والـ مارقَ الآخذَ بالأيمان غَيّا
وقضايا فَتْكه لو رُمْتُها رُمْتُ ما يُعجِزُني ما دمتُ حَيّا
وهي في شهرتها شمسُ الضحى هل تُرى يُجْهَلُ للشمسِ مُحَيّا
وكذا ما خَصَّه اللَّهُ به من خصالٍ حَصْرُها لا يتهيّا
من سواه كان صِنْوَ المصطفى أو سواه بعده كان وصيّا
وأخي قال له خير الورى وهو أمرٌ ظاهرٌ ليس خفيّا
وكهارونَ غدا في شأنه منه إلا أنه ليس نَبيّا
وبعيسى صحَّ فيه مَثَلٌ فسعيداً عُدَّ منهم وشَقيّا
وغداةَ الطَّيرِ من شاركَهُ فيه إذ جاء له الطَّيرُ شَويّا

وعليه الشمسُ رُدَّتْ فغدا ... أُفْقُها من بعد إظلامٍ مُضيّا

وَبِخُمٍّ قام فيهم خاطباً ... تحتَ أشجارٍ بها كانَ تفيّا

قائلاً من كنت مولاه فقد ... صار مولاه كما كنت عليّا

والذي زكّى بما في كَفّه ... راكعاً أكرمْ به برّاً زكيّا

ونفاقٌ بغضُه صحّ كما ... حُبُّه عنوانُ من كانَ تقيّا

بابُ علمِ المصطفى إنْ تأته ... فهنيئاً لك بالعلمِ مَريّا

فهو بَحرٌ عنه فاضَتْ أبْحُرٌ ... فاغترفْ منه إذا كنت ذكيّا

كم قضايا حارَ صَحْبُ المصطفى ... عندها أبدى لها حكماً جَليّا

ولَكَمْ ظمآن وافى بحرَه ... فغدا من بحره العَذْبِ رَوِيّاً

كلٌّ علم فإليه مسند ... سنداً عند ذوي العلم عليّا

مَنْ سواه وضع النحوَ وقدْ ... راعهُ لَحْنٌ بمن قد حارَ عيّا

ويدور الحقُّ معه حيثما ... دارَ فاعلمه حديثاً نبويّاً

واختصاصُ الله بالزهرا له ... لسواهُ مثلُه لم يتهيّا

فغدت عترتُه من أجلها ... عترةَ المختارِ نصّاً أحمديّاً

وغدا السِّبطان والآلُ إذا ... نسبوهم نبويّاً علويّاً

وبه باهلَ طه إذ أتى ... وفدُ نَجْران إذا كنت غبيّا

وإذاً سمّاه طه نفسَه ... يا له مجداً به خُصّ سميّا

وبسبطيه وبالزَّهْرا كما ... ذِكْرُهُم في الذِّكْرِ قد جاء جَليّا

مُعْرِضٌ عن هذه الدُّنيا يُرى ... مُقْبِلاً إن كانَ أمراً أخرويّا

ما ارتضى الدنيا ولا زهرتَها ... وأثاثاً حَسَناً فيها ورِيّا

قـــــائلاً أنت ثلاثاً طالقٌ ... قـاليـاً وَنـيـاً عليـهـا وَحُليَّـا

والبـلاغـاتُ إليـه تنتـهـي ... نَهجُه فيهـا يُرى النهجَ السَّويّا

إن رقى المنبرَ يومـاً خـاطبـاً ... عـاد سـحـبـانُ لديه بَاقليَّـا

حِكَمُ اليـونان والفـرس مـعـاً ... مـــا تداني منه لفظاً عَلويَّا

لازم المحـرابَ والحـرْبَ إلى ... أن أتى أشْقَى الورى الأمْرَ الفَريّا

ومـضى نحـو جـوارِ المصطفى ... حَبَّـذا دارٌ وجـارٌ قـد تهيَّـا

قـــائلات حُـــورُها حين أتى ... مَـرْحَبـاً أهلا بذا الروح وحـيـا

ومضى الأشْقى إلى قـعر لَظى ... يَتَصَـلاها غُـدْواً وعَـشـيـا

عــاقـرُ الناقـة فـيـهـا جـارُهُ ... ليس جـارُ الأشـقيـا إلا شَـقـيَّـا

ثم قُلْ مَن يسـقي الخَلْق إذا ... وردوا في الحَـشْـر مـاءً كـوثريا

ولواءُ الحـمـد من يَحْـمِلُه ... غـيـرُه أكـرم به فـخـراً عليّـا

قلْ منَ المدح بما شـئتَ فلمْ ... تأت فـيـمـا قُلتَهُ شـيئـاً فَـريا

كـلُّ من رامَ يداني شَــأوَه ... في العُلى فاعدُده رومـاً أشْعَبيَّا

كَتَمتْ أعداؤُهُ من فضله ... مـا هو الشمسُ فمـا يُغْنون شيَّا

زعمـوا أن يُطْفِئُـوا أنوارَه ... وهو نور اللّه مـا انفك مضـيـا

كُلُّ مـا للصحبِ من مَكْرُمَـة ... فلـه السَّبْقُ تراه الأوَليَّــا

جُمعَتْ فيـه وفيـهم فُرِّقَتْ ... فلهـذا فَوقَهم صـارَ عليَّـا

نالَ مـا قَـدْ نالَ كلٌ منهم ... والذي سـابقـه عـاد بَطيَّـا

وكـفـاهُ كـونُه للمصطفى ... ثانيـاً في كلِّ ذكْر وصَفيَّـا

صلواتُ الله تَتْرى لهـمـا ... وعلى الآل صَبَاحاً وعَشيَّـا

قصيدة في رثاء آل البيت النبوي عليهم السلام

وهذه مرثية لآل البيت النبوي ، وجدتُها في كتاب « عقد الجواهر في فضل أهل بيت النَّبيِّ الطَّاهر » (ل١٧٥، ١٧٦، ١٧٧) للعارف بالله السيد العلامة عبد الرحمن بن مصطفى العيدروس باعلوي صاحب مصر ، وهذه المرثية لشيخه سيدي العارف بالله تعالى روض العلوم المثمر السيد عبد الله بن جعفر مُدَهَّر باعلوي روح الله روحه المتوفى بمكة المكرمة سنة ألف ومائة وستين والمترجم في تاريخ الشعراء الحضرميين (٢/ ١٠٨)، يرثي فيها أهل البيت النبوي عليهم السَّلام فيقول :

لا تبرحن محالف البرحاء	متوجعاً صبًا صباح مساءِ
متذكراً أجل المصاب مدبجاً	در المدامع من عقيق دماءِ
فأجلُّ حزنٍ في أجل رزيئة	في الحسِّ والمعنى بغير خفاءِ
فاملا النواحي من بكائك إنَّه	لا شك أعلا من هنا الرِاءِ
واجرِ الدموعَ فما كفى ما قدْ جرى	وقفْ الرثاءَ على ذوي العلياءِ
لا تبك بعدهم سواهم حيث قد	ساد البكاء بسادة الشهداءِ
واندب بقلبك والعيون أكابراً	كانوا على الغبرا نجوم سماءِ
هم آل بيت المصطفى لا سيما الـ	حسنين أشرف الشرفاءِ
ريحانتي طه سلالة فاطم	نجلي علي مفخر الكملاءِ
سِرْ كربلا تخبرك عن كرب البلا	في يوم عاشوراء ذي اللأواءِ
مستنكراً فيها حييت غرائباً	تنبو بها الأسماع في الأنباءِ
زادوا انتقاماً في الإساءة والجفا	وأخو النقيصة زائد الأسواءِ
قد قابلوا القربى بضدِّ مودة	وهووا عن الإجلال بالإيذاءِ

ذهب الإله بنورهم إذ حاربوا … نسل المفضل من بني حواء

بكت الأراضي والسماء لفقدهم … فجرت عيون الدمع كالأجواء

عظم المصاب فكل رزء بعده … من هوله جزء من الأجزاء

خطب على الثقلين شق فشققت … منه القلوب بخنجر البأساء

أكرم بآل المجتبى من سادة … إن عد فضل من فخار سناء

أبناء باب مدينة العلم الذي … حبي له ديني وعقد ولائي

من ذكره السامي العلي عبادة … قد قال ذلك سيد الشفعاء

قطب العبادة والشجاعة والندى … مأوى المفاخرِ مقتدى العلماء

ما لاح في يوم الوغى إلا غدت … شجعانها في ذلة الغوغاء

صنو النبي وصهره ووزيره … بعل البَتُول البضعة الزهراء

تفدي علياً والبتول وولدها … روحي وجسمي والعدو فداء

لله سادات كرام طهروا … في «إنَّما» بالنَّصِ لا الإيماء

قاموا بأعباء العبادة والتُّقى … وتشرفوا حقاً بفضل عباء

وهمو همو في نجدهم وجهادهم … ديناً كذا في الجود والهيجاء

والعلم والحلم الأجل وكلما … تبديه من فخر وطيب ثناء

يمضي الزمان ولا انتهاء لوصفهم … والبحر لا ينهى بنزح ركاء

فامدح معاني لفظك العالي بهم … حيث الشهيد جوامع الإملاء

واسطره بالسبط الحسين وصنوه … وبنيهما التالين للآباء

زين العبادة وبباقر وبصادق … والكاظم المُعْلي علي رضاء

وتقيهم ونقيهم وزكيهم … وجمالهم من خص بالإخفاء

كـرر ثنا أوصـاف أسـمـاء لهم	تحظ بسـر الوصف والأسـمـاء
وهم بدور الحق في أفق العـلا	وعـدوهم مـا زال كـالعـواء
وهم بنو خير الخيار مـحـمـد	تهـدى لحـضـرته مـدى الآناء
وعليـهم مـعـه أجل تحـيـة	من وامق مـتـقـرح الأحـشـاء

* * *

وأختم بالحمد لله ، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمد وعلى آله المطهرين الأكرمين ، ومَنْ والاهم ، وأترضَّى على ساداتي الأصحاب أولي المناقب والمفاخر ، وعلى التابعين والعلماء وكلِّ الأماثل .

وقد تشرفتُ بتصحيح بعضه في رحاب الزَّاوية الصِّدِّيقية بطنجة تجاه مقام ساداتي الشرفاء الصِّدِّيقيين رضي الله عنهم وعنَّا بهم ، في يوم الجمعة ٢٩ ربيع النَّبوي سنة ١٤٢٤ ، وأتممتُ تصحيحَه في مقام مولانا الإمام العارف بالله سيدي عبد السَّلام بن مشيش رضي الله تعالى عنه ببني عروس بشمال المغرب الأقصى في صباح يوم الإثنين ٢ ربيع الآخر سنة ١٤٢٤ .

وأنا الفقير إلى رحمة مولاه أبو ممدوح محمود سعيد بن محمد ممدوح المصري الشَّافعي ، غفر الله لي ولوالديَّ ولمشايخي ولأهلي ولجميع المسلمين .

❋ ❋ ❋

فهرس الموضوعات

من آثار «محمود سعيد محمد ممدوح» المطبوعة

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

١- تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع .

٢- تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم .

٣- تزيين الألفاظ بتتميم ذيول تذكرة الحفاظ .

٤- التعريف بأوهام من قسَّمَ السنن إلى صحيح وضعيف . طبع القسم الأول مع المقدمة في ستة مجلدات .

٥- المقصد الشريف لكتاب التعريف .

٦- رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسّل والزيارة .

٧- وصول التهاني بإثبات سنية السُّبحة والرد على الألباني .

٨- مباحثة السائرين بحديث : «اللّهم إني أسألك بحق السائلين» .

٩- بشارة المؤمن بتصحيح حديث : «اتقوا فراسة المؤمن» .

١٠- مسامرة الصدّيق ببعض أخبار سيدي أحمد بن الصدّيق .

١١- الشذا الفواح بأخبار سيدي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة .

١٢- الاحتفال بمعرفة الرواة الثقات الذين ليسوا في تهذيب الكمال .

طبع القسم الأول من حرف الألف إلى حرف الحاء فصل الزاي في أربعة مجلدات بالاشتراك في استخراج النصوص .

١٣- المسعى الرجيح بتتميم النقد الصحيح .

١٤- كشف الستور عما أشكل من أحكام القبور .

١٥- الإعلام باستحباب شدّ الرّحل لزيارة النّبيّ عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

١٦- غاية التبجيل، وترك القطع بالتفضيل. وهو هذا.

١٧- الترجيح لحديث صلاة التسبيح - للحافظ ناصر الدين الدّمشقي - تحقيق.

١٨- النّقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح - للحافظ صلاح الدين العلائي - تحقيق.

١٩- إعلام القاصي والداني ببعض ما علا من أسانيد الفاداني.

٢٠- ارتشاف الرّحيق من أسانيد عبد الله بن الصدّيق.

٢١- فتح العزيز بأسانيد السيد عبد العزيز.

٢٢- إتحاف الأكابر بتصحيح حديث الطائر.

٢٣- التعقيب اللطيف والانتصار لكتاب التعريف.

٢٤- البغية والأمل في الجمع في الجرح والتعديل بين النصّ والعمل.